GIB

بنـك الخليـج الدولـي

التقرير السنوي ٢٠٢١

المحتويات

www.gib.com

المحتويات

٢	نبذة عامة
٤	أعضاء مجلس الإدارة
٥	الإدارة التنفيذية
٧	المؤشرات المالية
٨	تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
١٦	تقرير الإدارة
٢٧	تقرير المسؤولية الاجتماعية
٣٠	تقرير الاستدامة
٣٢	نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية
٣٧	استعراض الوضع المالي لعام ٢٠٢١
٤٤	تقرير حوكمة الشركات
٦١	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
٦٤	نبذة عن أعضاء الإدارة العليا
٦٦	الهيكل التنظيمي للمجموعة
٦٧	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
٦٨	دليل الشركات

GIB
بنك الخليج الدولي

نبذة عامة

بنك الخليج الدولي (ش.م.ب.) هو مؤسسة مصرفية تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي. تأسس البنك في عام ١٩٧٥م، ويخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي.

يقدم البنك منتجات وخدمات مالية متنوعة وحلولاً مصرفية متخصصة لقاعدة واسعة من العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، تشمل: الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والمعاملات المصرفية العالمية، وخدمات الاستثمار، والخزينة وإدارة الأصول، ومصرفية «ميم» للأفراد؛ أول مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم.

وتنشط مجموعة بنك الخليج الدولي في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال شركتيها الفرعيتين «بنك الخليج الدولي – السعودية» و «بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود»، وفروعها في دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد بنك الخليج الدولي – السعودية أول بنك أجنبي يُمنح رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة العربية السعودية. ويقع مقر البنك في الخبر وله مكاتب في كل من الرياض و جدة، ويقدم البنك خدماته المصرفية الاستثمارية عبر شركته الفرعية جي آي بي كابيتال ومقرها الرياض. وتشمل نشاطات الشركة: الاكتتابات في حقوق الملكية، وعمليات الدمج والاستحواذ، وحلول أسواق رأس مال الدين، وخدمات الاستشارات المالية الاستراتيجية، والوساطة المالية وإدارة الأصول.

أما بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، فهو مدير أصول عالمي، له مقر في المملكة المتحدة ومقر آخر في الولايات المتحدة، ويدير أصولاً تزيد قيمتها عن ١١ مليار دولار أمريكي. ونظراً لتوقيع البنك على وثيقة مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (UNPRI)، فقد توجه بشكل جاد إلى التوسع في تقديم استراتيجيات استثمار مستدامة.

وتعود ملكية بنك الخليج الدولي إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، أما أغلبية أسهمه فتعود ملكيتها إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.

الشريك المصرفي الذي يعتمد على الابتكار والخبرات الإقليمية والحضور الدولي.

أعضاء مجلس الإدارة

المهندس عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور نجم بن عبدالله الزيد
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، رئيس مجلس الإدارة - بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن
عضو مجلس الإدارة

الدكتور خالد بن عبدالله السويلم
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف
عضو مجلس الإدارة

السيد راجيف كاكار
عضو مجلس الإدارة

السيد فرانك شواب
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

عبدالعزيز الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جمال الكشي
الرئيس التنفيذي، بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

أسامة شاكر
الرئيس التنفيذي، جي آي بي كابيتال

كاثرين غاريت كوكس
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

GIB
بنك الخليج الدولي

المؤشرات المالية

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
إيرادات (مليون دولار أمريكي)					
صافي الدخل بعد الضرائب	**٥٢,٧**	(٣٠٨,٠)	٦٣,٠	(٢٢٧,٠)	٧٠,٠
صافي إيرادات الفوائد	**٢٤٦,١**	٢٣٢,٨	٢٨٠,٤	٢٧٣,٧	٢٥٣,١
إيرادات الرسوم والعمولات	**٧٢,٥**	٥٩,٠	٦٤,٧	٦١,٢	٧٢,٦
المصاريف التشغيلية	**٢٩٦,٧**	٢٧٦,٩	٢٨٥,٩	٢٦٥,٤	٢٤٠,٠
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الأصول	**٣١,٧٩٧,٠**	٢٩,٦٠٦,٣	٣٠,٢٤١,٧	٢٧,٥٤٦,١	٢٥,٤٧١,٣
القروض	**١١,٦٥٧,٥**	١٠,٤٨٩,٧	٩,٨٧٦,١	٩,٨١٧,٨	١٠,٠٤٣,١
أوراق استثمارية	**٥,٩٦٨,٥**	٤,٦٨٩,٨	٣,٨٢٨,٤	٣,٨٩٧,٢	٣,٩٩٣,٨
التمويل الأولي لأجل	**٥,١٠٠,١**	٤,٩٢٤,٩	٣,٥٠٢,٤	٣,٣٣٨,٠	٣,٢٦٣,٦
حقوق الملكية	**٣,٠٩٣,٠**	٣,٠١٢,٥	٣,٢٩٦,٣	٢,١٩٦,٢	٢,٤١٠,٩
النسبة (%)					
الربحية					
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**١,٨**	(١١,٤)	٢,٨	(٩,٩)	٢,٩
العائد على متوسط الأصول	**٠,١**	(٠,٨)	٠,٢	(٠,٩)	٠,٣
رأس المال					
نسبة مخاطر الأصول (بازل ٢)					
- المجموع	**١٦,١**	١٧,٢	١٨,٤	١٤,٥	١٥,٦
- الفئة الأولى	**١٤,٠**	١٦,٤	١٧,٥	١٣,٦	١٤,٧
نسبة حقوق الملكية من مجموع الأصول	**٩,٧**	١٠,٢	١٠,٩	٨,٠	٩,٥
جودة الأصول					
نسبة الاستثمارات من مجموع الأصول	**١٩,٢**	١٦,٢	١٣,١	١٤,٨	١٦,٤
نسبة القروض من مجموع الأصول	**٣٦,٧**	٣٥,٤	٣٢,٧	٣٥,٦	٣٩,٤
السيولة					
نسبة الأصول السائلة (%)	**٦١,١**	٦١,٨	٦٤,٩	٦١,٦	٥٨,٣
نسبة تغطية الودائع إلى القروض (%)[1]	**٤٤,٧**	٤٢,٨	٣٩,٩	٤٥,٣	٥٢,٢
نسبة تغطية السيولة (%)	**١٧٦,٣**	١٥٥,٢	١٦٣,٨	٣٩١,٠	غير متوفر
معدل صافي التمويل المستقر (%)	**١٤٦,٢**	١٥٦,٠	١٦٣,٥	١٢٨,٠	غير متوفر

[1] الودائع تشمل التمويل الأولي لأجل

تقرير رئيس مجلس الإدارة

"سجّل الأداء المالي لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢١م انتعاشاً جيداً مقارنة بعام ٢٠٢٠م."

المهندس عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

يسرني أصالةً عن نفسي، ونيابةً عن مجلس إدارة بنك الخليج الدولي، أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.، عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

لقد مر بنك الخليج الدولي خلال عام ٢٠٢١م بعدد من التحولات الجوهرية التي يمكن وصفها بالمنعطف التاريخي في مسيرته؛ فعلى الرغم من الأزمة الكبرى التي ألقت بظلالها على جميع دول العالم جرّاء جائحة فيروس كورونا التي بلغت أوجها في ٢٠٢٠م، إلا أن البنك تمكّن بفضل الله من تجاوز هذه الأزمة بنجاح وسجّل نتائج إيجابية لافتة بختام عام ٢٠٢١م.

أسوق إليكم هذه البشائر مُستحضِراً جهود الجميع في التعامل الحكيم أثناء الأزمة، ومشيداً بإصرار فريق عملنا، ودعم مساهمينا لنا، وتعاون شركائنا معنا، وثقة عملائنا بنا، إضافةً إلى قوة نموذج عملنا التجاري وفاعلية استراتيجيتنا.

البيئة الاقتصادية والأسواق

كانت جهود دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٠م لمواجهة جائحة كورونا مثيرة للإعجاب، فقد تصدت حكوماتها للجائحة بكل حزم، وبذلت جهوداً منسقة وحاسمة أثمرت عن إطلاق برامج تطعيم شاملة في عام ٢٠٢١م والتي ساعدت كثيراً على احتواء هذه الأزمة الصحية وحماية الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الفيروس في المجتمع. كما فتحت المجال بشكل متدرج حكيم أمام النشاط الاقتصادي للتعافي.

وعلاوةً على التحسن الملحوظ في أسعار النفط، فقد أسهمت برامج التحفيز الاقتصادي التي قدمتها دول المجلس في تعزيز التعافي الاقتصادي؛ إذ عادت الشركات ومؤسسات الأعمال إلى مسار النمو من جديد، وتواصَل تنفيذ المشاريع الحكومية الكبرى في المملكة العربية السعودية، واستمر النظام المالي العالمي بدعم التعافي في ظل تدني أسعار الفائدة. كما عكسَ أداء الأسواق المالية في دول المجلس تحسن المؤشرات الاقتصادية العامة، فقد أغلقت جميع أسواق الأسهم في المنطقة على مكاسب قوية بنهاية العام.

كما عززت دول المجلس انتعاش ناتجها المحلي الإجمالي ونشاطها التجاري بتفعيل برامج شاملة للتنويع الاقتصادي والإصلاحات المالية والهيكلية، مع حرصها على تبني المفاهيم المتعلقة بالاستدامة، ودمج المبادئ البيئية والمجتمعية ومعايير الحوكمة في السياسات الاقتصادية العليا على المستوى الوطني.

ويتوقع خبراء الاقتصاد بأن تستمر وتيرة الانتعاش في التصاعد، لذا تبدو آفاق النمو الاقتصادي في دول المجلس إيجابية على المدى القريب، على الرغم من التطورات التي قد تحدث في حالة تحوّر فيروس كورونا وانتشاره. وسيساعد النمو الاقتصادي المرتقب بلا شك على التخفيف من بعض الأعباء التي تراكمت على دول المجلس منذ عام ٢٠٢٠م، مما يسمح لها بتقوية مواردها المالية وتغطية احتياجاتها الاجتماعية والصحية المتنامية. كما ستسهم الإصلاحات في دول المنطقة مصحوبةً بالفرص الجديدة التي أوجدتها الأزمة في فتح آفاق رحبة أمام التوسع في مجالات الاستثمار.

الأداء المالي

سجّل الأداء المالي لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢١م انتعاشاً جيداً مقارنة بعام ٢٠٢٠م وذلك على الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي كانت سائدةً في الأسواق. ونجح البنك في استقطاب أعمال جديدة وزيادة محفظة الإقراض لديه بنسبة ١١ بالمئة، وانعكس انتعاش أسواق الأسهم إيجاباً على دخل البنك الناتج من أنشطة التداول.

كما نجح البنك في استرداد أصول مشطوبة وصلت قيمتها إلى ٢٠,٧ مليون دولار أمريكي. وقادت سياسة البنك الحكيمة برفع مخصصات محفظة القروض المتعثرة في عام ٢٠٢٠م إلى تحجيم خسائر الائتمان المتوقعة للبنك في عام ٢٠٢١م، فلم تتجاوز مبلغ ٤٤,٥ مليون دولار أمريكي. وساهمت هذه العوامل مجتمعة بزيادة إجمالي الدخل العام إلى ٣٩٤,٧ مليون دولار أمريكي، مقابل ٣٠٧,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م.

وزاد صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب بشكل ملحوظ ليصل إلى ٩٨,٠ مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ٣٠,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م. وبلغ صافي دخل البنك ٥٢,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١م، مقارنة بصافي خسارة قدرها ٣٠٨,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م. كما حافظت الميزانية العمومية للبنك على قوتها، حيث بلغ إجمالي قيمة الأصول الموحدة بنهاية العام ٣١,٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعني امتلاك البنك مستويات سيولة عالية.

وبلغت قيمة النقد وما في حكمه من الأصول السائلة والإيداعات والأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ١٣,٣ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٤٢ بالمئة من إجمالي الأصول. وتجاوزت ودائع بنك الخليج الدولي لدى البنوك الأخرى الودائع من البنوك، ليحافظ البنك على مكانته بوصفه مَصدراً للإقراض الصافي في سوق الإقراض بين البنوك. وبلغ إجمالي القروض والسُّلَف ١١,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢١م، مقارنة بـ ١٠,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م. وتجدر الإشارة هنا إلى وجود تحليل شامل للأداء المالي للبنك لعام ٢٠٢١م في تقرير استعراض الأداء المالي.

محفظة التمويل

حافظت المحفظة التمويلية لبنك الخليج الدولي على استقرارها في عام ٢٠٢١م. وتتكون هذه المحفظة أساساً من ودائع العملاء المؤسسيين (الشركات والمؤسسات) التي تمثل ٩٥ بالمئة من إجمالي الودائع، وتتجاوز قيمتها مجموع القروض والسُّلَف بمقدار ١,٨ مرة. وبفضل السمعة الطيبة التي يتمتع بها بنك الخليج الدولي بين البنوك والمؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط، فقد نجح في الحصول على قرض مشترك مستدام بقيمة ٦٢٥ مليون دولار أمريكي لدعم استقرار محفظته التمويلية خلال عام ٢٠٢١م. ويعد هذا القرض المشترك المستدام الأول من نوعه لبنك الخليج الدولي، كما يعد أول قرض من نوعه لبنك في مملكة البحرين. وكان للصفقة أصداء كبيرة في الأسواق الدولية؛ إذ تجاوز حجم الاكتتاب فيه قيمة الطرح الأولي، وشارك في الاكتتاب أكثر من ٢٠ بنكاً من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وكانت قيمة القرض الأساسية ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، لكن الاكتتاب فيه تجاوز الضعف ليصل إلى ١,١ مليار دولار أمريكي. ونظراً لهذا الإقبال الكبير، قرر البنك رفع قيمة القرض الأساسية لتصبح ٦٢٥ مليون دولار أمريكي.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

محفظة التمويل (تتمة)

ويُعد الوضع المستقر للتمويل في بنك الخليج الدولي دليلاً على الثقة الكبيرة للعملاء والنظراء في البنك، كما يُعد دليلاً على التزام البنك بتوسيع مصادر تمويله وتنويعها والاستفادة من وسائل التمويل المختلفة للحصول على تكاليف نموذجي للتمويل. وهذه الوسائل تشمل التركيز المستمر على المعاملات المصرفية بالتجزئة والمعاملات العالمية، وتنويع الإيرادات بعيداً عن الإقراض، واستخدام الميزانية العمومية لتحقيق مساهمة أكبر لقطاعات الخزينة والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول.

التصنيفات الدولية

جددت وكالات التصنيف الدولية ثقتها في الوضع المالي لبنك الخليج الدولي خلال عام ٢٠٢١م، وأكدت وكالة فيتش على التصنيف الائتماني طويل المدى (IDR) لبنك الخليج الدولي عند المستوى "BBB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الخليج الدولي عند مستوى "Baa1" مع نظرة مستقبلية مستقرة. في حين أكدت كابيتال إنتليجنس تصنيف البنك على المدى الطويل للعملات الأجنبية عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتشير هذه التصنيفات بكل وضوح إلى ثقة وكالات التصنيف العالمية المستمرة في قوة مساهمي البنك ومتانة رأس ماله وكفاءة إدارته، فضلاً عن جودة أصوله وارتفاع سيولته. وتُعد هذه التصنيفات اعتراف دولي من أطراف مستقلة لها ثقلها في القطاع المالي بنجاح استراتيجية البنك الهادفة لبناء مجموعة مصرفية قوية في منطقة الخليج. ولذا سيظل بنك الخليج الدولي ملتزماً بنهجه في تنويع محفظة أعماله وتعزيز مركزه المالي عبر سياسات حصيفة وحوكمة فاعلة لإدارة المخاطر.

كما تجلى الاعتراف بالنجاحات الاستراتيجية والتجارية لبنك الخليج الدولي بالحصول على مجموعة من الجوائز المرموقة خلال العام، وهي تقدير يشير إلى مدى قوة البنك واستقراره ورقي سمعته، بالإضافة إلى قدرته على مواجهة التحديات في بيئة مالية تتسم بشدة المنافسة وسرعة التغيُّر.

تقدم استراتيجي

حققت جميع عمليات بنك الخليج الدولي ووحدات الأعمال أداءً قوياً في عام ٢٠٢١م، وذلك في ضوء التوجه الاستراتيجي للبنك نحو تقليل الاعتماد على التوسع الناتج من الائتمان المموَّل، وأيضاً نحو الاستثمار في مصادر دخل بديلة. وكان نجاح إدارة الأصول مع الخدمات الاستشارية في عام ٢٠٢١م دليلاً واضحاً على نجاح الاستثمار في هذين القطاعين. وفي الوقت ذاته واصل البنك تعزيز الاستثمار في مجالات تقليدية استراتيجية مثل الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية بالجملة لضمان استمرار تقديم منتجات قيّمة مُدرّة للدخل.

وكان ٢٠٢١م أول عام بعد اندماج ذراع البنك في المصرفية الاستثمارية (جي آي بي كابيتال) مع بنك الخليج الدولي بالمملكة العربية السعودية. وحقق هذا الاندماج نجاحاً كبيراً؛ إذ أصبح هذا الكيان يدير أصولاً تتجاوز قيمتها ١٠ مليارات ريال سعودي. ويمكن أن يُعزى هذا النجاح إلى عدة عوامل، منها الأداء المتميز لفرق عمل وصناديق إدارة الأصول، حيث حقق صندوق أسهم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – على سبيل المثال – عائداً قدره ٤٩ بالمئة.

وتضافرت جهود مختلف وحدات بنك الخليج الدولي وقطاعاته للعمل معاً لتحقيق النجاح بنهاية عام ٢٠٢١م. ويزخر البنك بكفاءات إدارية فذة، وتضم جميع وحداته وقطاعاته مواهب متميزة تدعو نتائج أدائهم للفخر وتستحق الثناء.

ويدل نجاح البنك في تحقيق النمو دلالةً أكيدة على سلامة توجهه الاستراتيجي وجودة القرارات التي اتخذتها إدارته على مدى العامين الماضيين. وفي هذا السياق، أجرى مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك مراجعة للاستراتيجية في نوفمبر ٢٠٢١م، حيث تم قياس مستوى التقدم المحرز وتقييم الخطط المستقبلية والاتفاق على الاتجاه المستقبلي متوسط الأجل للبنك.

وبدأ البنك في عام ٢٠٢١م بتنفيذ إطار جديد لقياس الأداء قائم على مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وهو ما سيساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

كما أنشأ البنك وحدة مستقلة جديدة مهمتها إدارة ومعالجة الأصول المتعثرة. وتدار هذه الوحدة على أنها مركز مدر للأرباح، ولها هيكل مُحكَم، ورُصِدَ لها مجموعة من الحوافز التشجيعية، وهو ما يفسر النمو الملحوظ في معدلات الاسترداد التي شهدها البنك منذ إطلاق هذه الوحدة.

وعيَّن البنك أيضاً رئيساً تنفيذياً للتحول، تتمثل مهمته في وضع خريطة طريق لتطوير محفظة مشاريع التحول وإدارتها والإشراف على تنفيذها بما يضمن: تعزيز أداء البنك وفاعليته وكفاءته، وتمكين مختلف وحداته وقطاعاته من تجاوز التحول بنجاح، وتوفير البنية التحتية للخدمات المشتركة اللازمة لتحقيق الأهداف وإيصال مستويات الخدمة المتفق عليها.

الاستدامة

انطلق بنك الخليج الدولي في مسيرته نحو تطبيق الاستدامة قبل بضع سنوات، وهي قصة نجاح أخرى للبنك. وتقوم هذه المسيرة على إيمان البنك بأن تلك المؤسسات التي تبادر إلى إيجاد حلول للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم ستكون صاحبة الأداء المالي الأفضل في المستقبل.

لقد وضعت المملكة العربية السعودية «الاستدامة» في صميم رؤية ٢٠٣٠م. ولتحقيقها على أرض الواقع، أطلقت المملكة هذا العام برنامجاً طموحاً يحمل اسم «مبادرة السعودية الخضراء» لتوحيد جميع الخطط الرامية إلى تحقيق الاستدامة في المملكة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الأخضر، وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، وخفض انبعاثات الكربون لمكافحة التغير المناخي وتحقيق الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٦٠م، وإطلاق جيل جديد من الاستثمارات.

ويرى بنك الخليج الدولي بأن هذه المبادرات «الخضراء» الضخمة تمثل فرصة مواتية للقطاع المصرفي، حيث يؤمن بقدرة البنوك على القيام بدور مركزي يدفع الأعمال التجارية إلى تبني مفاهيم الاستدامة وتطبيقها في كل أعمالها وممارساتها. ويمكن لكل بنك تحقيق ذلك عبر المشاركة الفاعلة في توجيه قرارات الائتمان والاستثمار، وهو ما يضمن تحقيق أثر إيجابي على جهود التحول إلى الاقتصاد المستدام عند تمويل المشاريع. كما بات من الضروري على كل بنك أن يحقق تطلعات المجتمع الذي يعمل فيه بأن يقدم لهم بكل شفافية الآثار المترتبة لمنتجاته وخدماته على جميع الأطراف في محيطه.

وفي السياق ذاته، أنشأ بنك الخليج الدولي مجلساً للاستدامة في عام ٢٠٢٠م للإشراف على إدخال مفاهيم الاستدامة ضمن المعايير الأساسية للحوكمة في البنك. ويتطلع البنك حالياً إلى إنشاء لجنة للاستدامة بمجلس الإدارة في عام ٢٠٢٢م. وستعمل هذه اللجنة على تعزيز تبني الاستدامة على مستوى البنك، إضافةً إلى التدقيق الشامل والمساءلة حيال كل ما يتعلق بتطبيق أهداف الاستدامة في مختلف قطاعات البنك.

تقرير رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

الاستدامة (تتمة)

وحقق البنك العديد من الإنجازات المتعلقة بالاستدامة خلال عام ٢٠٢١م. هذه الإنجازات تم رصدها وعرضها بالتفصيل، وسيتم نشرها لاحقاً في التقرير الأول للبنك حول الاستدامة لعام ٢٠٢١م. وتشمل أبرز هذه الإنجازات التنويع الناجح لقاعدة التمويل في البنك من خلال إصدار قرض مشترك مستدام في أكتوبر ٢٠٢١م، وقيام فرع إدارة الأصول في المملكة المتحدة بطرح منتجات مستدامة جديدة، وتدريب جميع منسوبي البنك على اختلاف مستوياتهم - بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة - على مراعاة الاستدامة في مختلف جوانب عملهم.

الابتكار والتحول الرقمي

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل سكانها الشاب الآخذ في التزايد. وقد دفع هذا الأمر دول المنطقة إلى أن تصبح من أسرع دول العالم في تبني التقنية الحديثة بمختلف أشكالها. وقاد هذا الأمر أيضاً إلى ارتفاع سقف توقعات العملاء في المنطقة وبحثهم عن منتجات وخدمات مصرفية متقدمة رقمياً تُطوَّرُ باستمرار.

ولهذا، سعى بنك الخليج الدولي إلى خدمة قاعدة عملائه وتلبية طموحاتهم التقنية، ووضع التحول الرقمي في صلب استراتيجيته. وحرص البنك على إدخال مزيد من التحسينات في خدماته ومنتجاته خلال عام ٢٠٢١م عبر رقمنة رحلة العميل وتسهيل قدرته على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المصرفية وتمكينه من إدارة شؤونه المالية على مدار الساعة بكل يسر.

وكان لبنك الخليج الدولي شرف مواصلة المشاركة في بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) تحت إشراف وتنظيم البنك المركزي السعودي. وتهدف هذه البيئة لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة على سوق الخدمات المالية بالمملكة وذلك بمساعدة المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتها المبتكَرة وفق ضوابط مخففة، وهو ما سيخلِّف آثاراً إيجابية على القطاع المالي عبر تحسين إجراء التعاملات المالية وتسهيلها.

نظرة إلى المستقبل

قطع بنك الخليج الدولي شوطاً كبيراً في عملية التحول وبات قريباً أكثر من أي وقت مضى من تحقيق غايته بنجاح. وقد كانت توقعات البنك تشير بأن ٢٠٢١م سيكون عام التحول والانطلاق. وقد صدقت هذه التوقعات، لذا يتوقع البنك أن يكون ٢٠٢٢م عام النمو والنضج والمكاسب. وبنى البنك هذا التوقع على فهم شامل للبيئة التي يعمل فيها. فلقد بات العالم أكثر تكيفاً مع الجائحة، على الرغم من أنه قد يتعين على الجميع التعايش مع تطوراتها القادمة، إلا أن تم استيعاب طريقة التعامل معها والتغلب على مخاطرها.

وفي المملكة العربية السعودية، التي تمثل أكبر الأسواق التي يعمل فيها البنك، يجري العمل الآن على قدم وساق لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠م، وهذا يعني تطوير أسواق رأس المال وبرامج التخصيص ومزيداً من التقدم التقني، إضافة إلى استمرار إطلاق المشاريع العملاقة والتنويع المستمر للاقتصاد.

إن استقرار أسعار النفط المدعوم بتنويع مصادر الدخل سيقود حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إلى اكتساب القدرة المالية التي ستمكنها من تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها للتنمية الوطنية، وهذا عامل مهم يبشر بخير وفير لنا في أسواقنا الرئيسية، حيث سنقوم بتوسيع أعمالنا فيها والاستثمار في مواردها وطاقاتها.

أما من الناحية الجيوسياسية، فكانت هناك بشائر كثيرة تجلت مع الوئام الذي ساد أجواء العلاقات بين دول المنطقة، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على التبادل التجاري والاستثمار والأعمال، ويوفر فرصاً يمكن أن يساعدنا حضورنا الدولي على اغتنامها.

كل هذه العوامل وغيرها تمثل فرصاً هائلة، نحن في بنك الخليج الدولي مؤهلون للاستفادة القصوى منها؛ فلدينا الكفاءات المتمكنة، والتقنية المتقدمة، والبناء التنظيمي المستدام، والمكانة الرفيعة والسمعة الطيبة في الأسواق، إضافةً إلى وجود المساهمين الداعمين.

شكر وتقدير

أصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن خالص تقديري لعملائنا الكرام على ثقتهم الكبيرة بنا وللسادة المساهمين على دعمهم المتواصل لنا إيماناً منهم باستراتيجيتنا. كما يسرني أن أعرب عن عميق شكري للجهات التنظيمية والهيئات الرقابية والمؤسسات الإشرافية في مختلف الدول التي يعمل فيها بنك الخليج الدولي على دعمها المستمر لنا. ولا تفوتني فرصة الإشادة بالتزام إدارتنا التنفيذية ومهنية موظفينا العالية، والتأكيد على أن نجاح البنك ما هو إلا ثمرة كفاءتهم ومثابرتهم وعلو هممهم وطموحاتهم.

وتفضلوا بقبول خالص تحياتي وفائق تقديري،

المهندس عبدالله بن محمد الزامل

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

”نحن اليوم ندخل عام ٢٠٢٢ بصفتنا بنكاً دولياً يتمتع بالمرونة والتمكن والتركيز، حيث ننافس أكبر بنوك المنطقة وننجح في اجتذاب العملاء ونطور المشاريع ونكسب العديد من الفرص المتاحة بفضل رؤيتنا وجدارتنا وإصرارنا. لهذا يغمرني شعور بالتفاؤل بمستقبل بنك الخليج الدولي، حيث يشاطرني هذا التفاؤل جميع أعضاء فريقنا التنفيذي.“

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

كان العام الماضي مليئاً بالتحديات للأعمال والأسواق في مختلف دول العالم، حيث كان لجائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) انعكاسات سلبية ألقت بظلها على كل مناحي الحياة تقريباً. لذا ذَكَرتُ في التقرير السنوي للعام الماضي أنني «لم أشهد طوال حياتي المهنية في القطاع المصرفي عاماً مليئاً بالتحديات والصعوبات مثل عام ٢٠٢٠م». ولم يكن ذلك التصريح يحمل أي مبالغةً مني؛ فقد كان للجائحة تداعيات مادية واسعة النطاق، وتسببت في تسجيل البنك خسائر كبيرة. إلا أنه يمكنني الآن أن أعلن بسرور أن الإجراءات الحاسمة والحكيمة التي اتخذناها في عام ٢٠٢٠م قد أثمرت فعلياً، وأصبح البنك بفضلها اليوم يمتلك ميزانية عمومية أقوى، ومحفظة إقراض أعلى جودة، ومنتجات وخدمات جديدة ناجحة، وفريق إدارة على أعلى مستوى.

كما كان للاستراتيجية التي اتّبعها البنك وما يزال أثر كبير على تسريع نموه وتحقيق نتائج إيجابية لعملائنا وموظفينا ومساهمينا وأصحاب المصلحة المرتبطين بعملنا.

وكان لإجراءات التصدي للجائحة التي اتخذتها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي فاعلية كبرى؛ إذ حصل معظم سكانها على جرعات اللقاح، وبات لديها تدابير صارمة جاهزة للتطبيق للتصدي لأية تحورات مستجدة للفيروس مستقبلاً، وهو ما أثّر إيجاباً على نمو اقتصاداتها.

وبفضل البنية التحتية الرقمية المتقدمة للبنك، تحولت بيئة العمل لدينا في العام الماضي من بيئة تفتقر جزئياً إلى المرونة إلى بيئة عالية المرونة تدعم العمل عن بُعد بشكل كامل، دون أدنى تأثير على الإنتاجية. وكان لهذا التحول أثر طيب على أعمالنا في عام ٢٠٢١ عندما اتسمت ظروف التشغيل بعدم الاستقرار. وعزز نجاح استمرار عملنا في ظل تلك الظروف ثقتنا بدخول عام ٢٠٢٢ بظروف مالية أفضل من أي وقت مضى.

أما من ناحية ميزانيتنا العمومية، فقد اتخذنا خطوات جوهرية لتحسين قاعدة تمويلنا وتنويع التزاماتنا. وفيما يخص الأصول، فقد قمنا بتحسين معرفتنا بالعملاء وأطلقنا عملية تطوير واسعة من خلال وحدة الأصول الخاصة. وإضافة إلى ذلك، بدأنا في العام الماضي إحراز تقدم ملموس على صعيد مصرفية الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وأطلقنا منتجات جديدة، ودخلنا قطاعات سوقية جديدة.

ولتعزيز تقدم أعمالنا، نجحنا في استقطاب الكفاءات الإدارية المناسبة في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة. وواصلنا العمل على استراتيجيتنا باتّساق لتحقيق النمو، لنصبح اليوم في وضع جيد للغاية يمكننا من النجاح في القطاعات والأسواق التي نطمح إلى العمل فيها.

وأُوجز القول بأنه بالرغم من كل التحديات الصعبة التي واجهها البنك، إلا أنه تمكّن بفضل الله من العودة إلى مسار النمو، وبات مجلس الإدارة وكامل الفريق التنفيذي يتطلع إلى عام ٢٠٢٢ بثقة كبيرة.

وفيما يلي، يسرني تسليط الضوء على أهم إنجازات البنك في عام ٢٠٢١ والتي تركّزت في أربعة مجالات استراتيجية:

الموارد البشرية

تقوم استراتيجية الموارد البشرية في بنك الخليج الدولي على نهج شامل للتدريب، والإرشاد والتوجيه، والصقل والتطوير. وواصل البنك تطبيق هذه الاستراتيجية واضعاً إياها في صُلب اهتماماته خلال عام ٢٠٢١. ولهذا الجانب أهمية كبرى لمستقبل البنك، إذ نفخر دائماً بالنجاحات التي حققناها على صعيد التنمية البشرية. ونفذ البنك برامج التدريب عن بُعد في أغلب فترات عام ٢٠٢٠ عبر أكاديمية بنك الخليج الدولي، قبل أن تتغير تدريجياً إلى التدريب المباشر في عام ٢٠٢١، لنعود من جديد إلى استخدام مرافق التدريب المتكاملة في مقرنا الرئيس في السعودية.

وشملت جهودنا في هذا المجال إطلاق العديد من المبادرات الجديدة لموظفينا، وقد روعي في تطويرها تقديم أفضل تجربة تعليم وتطوير في منطقة الخليج، تعزيزاً لطموح بنك الخليج الدولي في أن يكون أفضل مكان للعمل.

- أطلقنا في عام ٢٠٢١ برنامج تدريب للموظفين المنضمين حديثاً مصمم لتهيئتهم للعمل في قطاع الخدمات المصرفية والمالية.
- استمرت شراكتنا الممتدة مع كلية لندن للأعمال في تحقيق النجاح، حيث شارك ٤٠ زميلاً من كبار الموظفين والمتميزين مهنياً في الدورة التدريبية التي انعقدت في عام ٢٠٢١.
- استقبل برنامج جماز السحيمي للخريجين (الذي سمي على رئيس مجلس إدارة البنك الراحل) ٢٠ خريجاً في عام ٢٠٢١، وسيستقبل البرنامج المزيد من الخريجين في عام ٢٠٢٢.
- شهدت مصرفية المؤسسات والشركات إطلاق برنامج «إتقان» في عام ٢٠٢١، وهو برنامج مصمم لتزويد الزملاء بالمهارات المصرفية الفنية والنظرية اللازمة لتحقيق التميز في الأعمال.

وأخيراً، وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها علينا جائحة كورونا، إلا أنها لم تخلو من بعض الإيجابيات؛ فقد تعلم المديرون خلالها أساليب قيادة فرق العمل عن بُعد، وحصل الزملاء على المساعدة اللازمة للعمل بكفاءة من منازلهم، وتمكّنا بنجاح من الارتقاء بخدمة العملاء والوصول بها إلى مستويات جديدة.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة (تتمة)

التنظيم والالتزام والأمن السيبراني

شددت الجهات التنظيمية حول العالم تشريعاتها طيلة عام ٢٠٢٠ لحماية المقترضين والمودعين من المخاطر المتزايدة التي ترتبت على الجائحة. واتسم عام ٢٠٢١ بالنمط ذاته من الرقابة التنظيمية المشددة، حيث ركزت الجهات التنظيمية أيضاً على سلامة موظفي الكيانات الخاضعة لإشراف تلك الجهات.

وقد حرص بنك الخليج الدولي على تعزيز وحدة الالتزام فيه، وعيّن موظفين جدد في مناصب عليا في هذه الوحدة في كل من البحرين والسعودية، لتقديم المشورة اللازمة لمختلف أقسام البنك وإداراته.

ويساعد بنك الخليج الدولي عملاءه على إجراء معاملاتهم في عالم الخدمات المالية (سواء أكانت غير نقدية cashless أم رقمية أم مادية)، وحمايتهم من الاحتيال والجرائم الإلكترونية عبر إجراءات وأدوات قوية حديثة باتباع أعلى معايير الأمن والالتزام، وهو ما دفع البنك المركزي السعودي إلى الإشادة بالمستويات العالية لأمن وحماية البيانات في البنك بعد جولة قام بها لتدقيق أمن البيانات في مرافقه في عام ٢٠٢١.

ويحرص البنك بانتظام على تنفيذ اختبارات مكافحة الاحتيال والجرائم الإلكترونية، كما ينفذ تمارين روتينية متعددة على الأمن السيبراني بالشراكة مع الخبراء وسلطات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية، لحفظ وحماية أنظمته من تهديد الجرائم الإلكترونية المتزايدة والآخذة بالتنوع والتعقيد.

التقنية

شهد عام ٢٠٢١ إطلاق الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) في السعودية والبحرين، ويفخر بنك الخليج الدولي بكونه أحد رواد طرح وصياغة هذا التطور التقني المهم.

وبما أن البنك يُعد من أوائل المتبنين للخدمات المصرفية المفتوحة، فقد أبرم شراكات مع الجهات التنظيمية وشركات التقنية المالية (FinTech) لطرح هذه التقنية الجديدة التي تضم باقة واسعة من المزايا التي ستعود بعظيم الفائدة على أسواق منطقة الخليج، وسيحظى عملاؤنا من خلالها أيضاً بأفضل المنتجات والخدمات المالية. ونتطلع بإذن الله إلى تنفيذ هذه التقنية وتعزيز انتشارها بدءاً من عام ٢٠٢٢م.

الاستدامة

بدأ بنك الخليج الدولي رحلته نحو تطبيق الاستدامة وترسيخها منهجاً استراتيجياً منذ سنوات عديدة. وقد احتلت قضية التغير المناخي صدارة مواضيع الرأي العام العالمي في العام الماضي، وأسفر مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بالدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP26) المنعقد في نوفمبر ٢٠٢١م عن اتفاقيات دولية مهمة تهدف إلى خفض الانبعاثات الضارة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، في وقت تنامى فيه اتجاه تركيز الاستثمارات عالمياً على تحقيق مستقبل أكثر استدامة.

وتبنّى البنك في عام ٢٠٢١م إجراءات إضافية تضمن أن يركز نموذج عمله ومضمون تقاريره على تحقيق نتائج ذات علاقة مباشرة بالاستدامة. ولا يفوتني في هذا الصدد الإشارة إلى إصدار تقرير الاستدامة الأول على مستوى مجموعة البنك في العام الماضي.

وأود هُنا أن أوكّد من جديد على التزام مجلس الإدارة والفريق التنفيذي للبنك بالتوجه الاستراتيجي المستدام، سعياً إلى مستقبل أفضل لكوكبنا ولأجيالنا القادمة ولخير البشرية جمعاء.

المستقبل

يميل المصرفيون بشكل عام إلى التحفظ في توقعاتهم المستقبلية، وهذا أمر طبيعي يعود جزئياً إلى طبيعة العمل المصرفي القائم في الأساس على إدارة المخاطر. ولهذا فإن اتّباع نهج متحفظ في الأمور المالية إجمالاً يُعد الوسيلة المثلى للوصول إلى النجاح على المدى الطويل. وهذا يقودني إلى أن أعبّر بحذر عن تفاؤلي بمستقبل بنك الخليج الدولي والقطاع المالي عموماً مع دخول عام ٢٠٢٢. فبعد المتطلبات الملحة التي فرضتها الجائحة في عام ٢٠٢٠م وما تلاها من التعافي الذي عشنا بداياته في عام ٢٠٢١، أتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٢ نضوج العوامل التي ساعدت على تعافي البنك، كما سيشهد العملاء والاقتصاد عموماً نهضةً أكبر للبنك.

ولقد بنيت هذه التوقعات المتحفظة على عدة مرتكزات أساسية؛ منها أننا نقوم بإدارة قاعدة التكاليف لدينا بحكمة، ونعتمد على أحدث التقنيات وأكثرها أماناً، ولدينا كفاءات إدارية تُعد من أفضل الكفاءات على مستوى القطاع المصرفي، كما أن مسيرتنا نحو مستقبل مستدام مستمرة بثبات على مسارها الصحيح.

ومع التحولات التي تعيشها المملكة العربية السعودية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مع سيل من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية اللازمة، أصبح بالإمكان بدء قطف ثمار استراتيجية رؤية ٢٠٣٠ لتتبلور تدريجياً وتصبح واقعاً مُعاشاً. كما تشهد عموم دول مجلس التعاون الخليجي مستويات غير مسبوقة من التعاون والانسجام وزيادة فرص الأعمال، على الرغم من استمرار بعض القضايا الجيوسياسية العالقة، إلا أن هذا ينبغي ألا يمنعنا أبداً من اغتنام فرص النمو العديدة في المنطقة.

وها نحن اليوم ندخل عام ٢٠٢٢ بصفتنا بنكاً دولياً يتمتع بالمرونة والتمكن والتركيز، حيث ننافس أكبر بنوك المنطقة وننجح في اجتذاب العملاء ونطور المشاريع ونكسب العديد من الفرص المتاحة بفضل رؤيتنا وجدارتنا وإصرارنا. لهذا يغمرني شعور بالتفاؤل بمستقبل بنك الخليج الدولي، حيث يشاطرني هذا التفاؤل جميع أعضاء فريقنا التنفيذي.

وختاماً، ونيابةً عن فريق الإدارة التنفيذية، أود أن أعبر عن تقديري البالغ للإشراف النَيِّر والدعم الخيِّر من مجلس الإدارة، وكذلك للولاء والثقة التي يوليها عملاؤنا لنا، إضافةً إلى التعاون الدائم من قِبَل شركائنا في الأعمال. كما أتقدم بتحية خاصة للموظفين على جهودهم المتميزة ومساهماتهم القيّمة في نمو بنك الخليج الدولي ونجاحه حول العالم.

وتقبّلوا مني فائق الاحترام،

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

تقرير الإدارة

”واصل بنك الخليج الدولي خلال الجائحة خدمة عملائه في المنطقة والعالم دون انقطاع، وهذا يدل دلالةً أكيدةً على مرونة موظفينا وقدرتهم على التكيف وقوة منصاتنا الرقمية.“

الأستاذ جمال بن علي الكشي
الرئيس التنفيذي، بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

ولهذا يحق لي أن أعبر عن عميق فخري بما حققه البنك من أداء متميز في عام ٢٠٢١؛ فبعد الصدمة التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ وما تلاها من توقف وأضرار طالت اقتصادات جميع دول العالم، خرج بنك الخليج الدولي من هذه الأزمة بقوة وإصرار ورأسمال أكبر، واستعداد أكثر للنمو.

ورأينا في عام ٢٠٢١ كيف أن الحياة الطبيعية عادت إلى المنطقة وباقي العالم، حيث أعيد الانفتاح الاجتماعي بشكل حذر ومتدرج، وبدأت الأنشطة اليومية المعتادة تعود إلى سابق عهدها. ورأينا أيضاً كيف أسهمت الإجراءات الحازمة والحاسمة التي طبقتها الحكومات والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، مثل برامج اللقاحات الشاملة ضد الفيروس وغيرها، بدعم استقرار الاقتصاد الكلي. وأخيراً رأينا في السنة نفسها بدء تعافي البنك وعملائنا من آثار هذه الجائحة.

أبرز إنجازات العام

- ارتفع إجمالي دخل البنك من الخدمات المصرفية للشركات بنسبة تزيد عن ٣٠ بالمئة، وارتفع الدخل من الرسوم بنسبة ٢٠ بالمئة تقريباً. وأسهمت منتجات إدارة النقد والتمويل التجاري التي أُطلقت أخيراً في إطار منصة البنك للمعاملات المصرفية العالمية في زيادة متوسط أرصدة الحسابات الجارية وحسابات الطلب بنسبة تتجاوز الـ ٣٠ بالمئة مع زيادة استقطاب العملاء. كما شرعنا خلال العام في تنفيذ إطار لقياس القيمة الاقتصادية المضافة، وقمنا أيضاً بمراجعة وتطوير نطاق نموذج إدارة العلاقات المصرفية لدينا.

- واصل قسم المعاملات المصرفية العالمية نهجه الناجح الذي يركز على كل قطاع على حِدة وفاز بعقود جديدة مع شركات في قطاعات التأمين والنقل والتقنية والرعاية الصحية، متيحاً للعملاء ميزة «المحفظة» وإمكانية تتبع الأموال مباشرة عبر منصات رقمية وحسابات افتراضية متطورة. كما أطلقنا بنجاح منصة الخدمات المصرفية المفتوحة الخاصة بنا والتي تتبنى أعلى معايير مكافحة الاحتيال في العالم.

- أطلقت خدمة «ميم»، أول مصرف رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في العالم، تطبيقاً جديداً في المملكة العربية السعودية يُمكّن العملاء من الاستفادة من الخدمات المصرفية الافتراضية فوراً والتحكم في شؤونهم المالية إلى جانب تمكينهم من فتح حسابات رقمية بشكل سريع وسلس. كما قمنا بتوسيع حزمة منتجات خدمة «ميم» في المملكة العربية السعودية والبحرين لتمكين الناس من الحصول على التمويل وامتلاك المنازل في كلا البلدين. كما لاقى الإطلاق الناجح لمنتج التمويل العقاري في المملكة العربية السعودية ومنتج التمويل الشخصي في البحرين استحساناً ورواجاً كبيراً.

- نما إجمالي الدخل من الخزينة بنسبة ٢١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢٠ مدفوعاً بارتفاع الدخل من الأنشطة الاستثمارية، وزيادة الإيرادات المتعلقة بالعملاء، وابتكار المنتجات وتنويعها.

- نجحت شركة جي آي بي كابيتال بزيادة الأصول المدارة لديها إلى ١٠ مليارات ريال سعودي (بارتفاع نسبته ١٤٣ بالمئة)، وحققت عائداً بنسبة ٤٣,٤٩ بالمئة على صندوق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأطلقت منتجاً للوساطة في مجال الإقراض بالهامش. كما قادت الاكتتاب العام للشركة العربية للتعهدات الفنية (العربية)، وقدمت المشورة بشأن اندماج «بتروكيم» مع المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي وغير ذلك من الإنجازات.

- أطلقت إدارة الأصول في بنك الخليج الدولي صندوق العالم المستدام في أكتوبر ٢٠٢١ الذي سيركز على الشركات العالمية التي يعتقد مدير الاستثمار أن لديها القدرة على تحقيق عائد وإحداث تأثير إيجابي على الاستدامة في العالم.

- عزز بنك الخليج الدولي قاعدة تمويله من خلال الإصدار الناجح للغاية لقرض مشترك مرتبط بالاستدامة. وقد لاقى القرض استحساناً كبيراً من قبل مستثمرين عالميين ليتم رفع المبلغ المطلوب من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في بداية الأمر إلى ٦٢٥ مليون دولار أمريكي.

- قمنا بتغيير أماكن مكاتبنا في لندن وأبوظبي ونقلها إلى مبانٍ جديدة تلبي أعلى المعايير البيئية وتدفع تطلعاتنا للنمو.

لقد تعلمنا في بنك الخليج الدولي دروساً مفيدة من الاحترازات الي اتخذناها لتفادي انخفاض القيمة في عام لقد تعلمنا في بنك الخليج الدولي دروساً مفيدة من الاحترازات الي اتخذناها لتفادي انخفاض القيمة في عام ٢٠٢٠. فقد قدمت لنا عمليات المراجعة والتقييم الدورية التي قمنا بها لمعرفة تأثير الجائحة على محفظتنا أفكاراً قيّمة حول المخاطر المحدقة، ما دعانا إلى دمج هذه الأفكار في سياسات التأمين ضد مخاطر الاكتتاب. كما ساعدتنا أيضاً عمليات المراجعة والتقييم على تحديد القطاعات القابلة للتأثر ووضع سياسات محدَّدة لخفض المخاطر الرئيسة في هذه القطاعات.

وواصل بنك الخليج الدولي خلال الجائحة خدمة عملائه في المنطقة والعالم دون انقطاع، وهذا يدل دلالةً أكيدةً على مرونة موظفينا وقدرتهم على التكيف وقوة منصاتنا الرقمية.

وعلاوة على التحسن الكبير في نتائجنا المالية، فقد مثّل العام لنا أيضاً خطوة كبيرة في رحلتنا نحو مستقبل مستدام. ومن بين الإجراءات الأخرى المهمة التي اتخذناها، تضمين القرض المشترك المستدام في استراتيجيتنا لإدارة الميزانية العمومية، وهو أول قرض من نوعه يقدمه بنك يقع مقره الرئيس في البحرين أو السعودية.

تقرير الإدارة (تتمة)

مواردنا البشرية

لم نتراجع يوماً عن إيماننا بقيمة فريق عملنا، ولم نتوانَ كذلك عن تعزيز استثمارنا المتواصل في تنمية مواردنا البشرية وتطوير قدراتها، حتى في أحلك أيام الجائحة حين كانت الأسواق في أسوأ ظروفها. فمستوى أي بنك يتحدد من خلال نوعية الأفراد في فريق العمل الذي يديره، وبنك الخليج الدولي ليس استثناءً.

ومن هذا المنطلق، واصلنا الاستثمار في التدريب والتعلم والتطوير، وأطلقنا برامج جديدة، وعززنا البرامج الموجودة وطورناها، ليصبح البنك بذلك نقطة جذب للمواهب في المنطقة. كما وفر البنك خدمة رعاية صحية تضمنت تقديم إرشاد نفسي سري لمساعدة الزملاء على التعامل مع الجائحة وما تبعها من آثار سلبية، وذلك بالتعاون مع شركة بلوم للرعاية الصحية (Plumm Healthcare).

ويلتزم بنك الخليج الدولي بشكل كبير بالتنوع وتكافؤ الفرص، حيث تشكل الإناث حالياً ٢٩,٦ في المئة من مجموع الموظفين، ونحن مصممون على مواصلة رفع هذه النسبة بشكل تدريجي.

وقد اخترنا الفرق الإدارية المناسبة في جميع فروعنا وأقسامنا لدفع أعمالنا قُدماً. ولدينا استراتيجية نمو متفق عليها، ونحن في وضع جيد يؤهلنا للنجاح في القطاعات والأسواق التي نطمح إلى العمل فيها.

نظرة نحو المستقبل

كان عام ٢٠٢١ بلا شك محطة مفصلية في تاريخ بنك الخليج الدولي؛ فهو العام الذي وضع فيه البنك تصوره لاستراتيجية ناجحة وبدأ في تنفيذها والتنافس مع نظرائه إقليمياً وعالمياً بكل ثقة.

ومع ذلك، يجب أن نتعلم من الماضي وألا ننسى دروسه. فقد علمتنا الجائحة أن الصدمات والاضطرابات يمكن أن تظهر في أي وقت وبأشكال عديدة.

لهذا السبب، ينصب تركيزنا في عام ٢٠٢٢ وما بعده على الحفاظ على متابعة إيقاع التغيير الذي أحدثناه في عام ٢٠٢١، ومواصلة تنفيذ الرؤية المستقبلية الاستراتيجية للبنك التي نتشاركها جميعاً: بنك ينمو ويحقق الأرباح، ويمثّل قيمةً هادفةً لجميع أصحاب المصلحة المرتبطين به، ويقدِّم استدامةً أكثر، ومرونةً أكبر، وقيمةً تتعاظم باستمرار.

جمال بن علي الكشي

الرئيس التنفيذي

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

زيادة الإيرادات وتنويعها

أتاح عام ٢٠٢١ بيئة عمل اقتصادية مواتية، إذ ارتفعت أسعار النفط إلى مستوياتها الطبيعية، وعاد النشاط الاقتصادي في المنطقة إلى الاستقرار بشكل ملحوظ. كما استأنفت الشركات نشاطها بعد التوقف الناجم عن جائحة فيروس كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠. وانعكس هذا الانتعاش على أسواق الأسهم في المنطقة التي أظهرت أداءً قوياً للغاية خلال العام، حيث ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية (تداول) بنسبة تقل قليلاً عن ٣٠ بالمئة في عام ٢٠٢١.

وعزز بنك الخليج الدولي ميزانيته العمومية، وعمل على تحسّين تكلفة التمويل، ونما صافي الدخل من الفوائد ومن الرسوم ومن الاستثمار ومن أنشطة الخزينة، وكذلك نسبة الدخل غير الممول. وازدادت كل من الأصول والمطالبات، بينما أثمرت رقابتنا الصارمة للتكاليف إلى تحقيق خفض في نسبة التكلفة إلى الدخل.

وتعني المراجعة الحصيفة لمحفظتنا – والتي نتج عنها تسجيل خسارة صافية في عام ٢٠٢٠ – بأن البنك سيكون قادراً في عام ٢٠٢١ على تحقيق صافي ربح قدره ٥٢,٧ مليون دولار أمريكي. وقد تمكنت مختلف قطاعات البنك من تحقيق ربح في عام ٢٠٢١ بفضل معاودة الأعمال نشاطها الطبيعي.

الخدمات المصرفية للشركات

حققت وحدة الخدمات المصرفية للشركات أداءً قوياً في عام ٢٠٢١، حيث وصل إجمالي الدخل إلى ٢٣٣,٥ مليون دولار أمريكي بمعدل نمو ٤٦ بالمئة على أساس سنوي، حيث نجحنا في زيادة قاعدة عملائنا وزيادة حجم أصولنا ومطلوباتنا وتحسين تكلفة التمويل لدينا، مع الحفاظ على جودة الائتمان. وقد اقترن النمو الصحي في هامش الإقراض بنمو بنسبة ٢٠ بالمئة تقريباً في الدخل الناتج عن الرسوم، في حين نجح البنك في مواصلة السيطرة على قاعدة التكلفة.

وحدة الأصول الخاصة

أنشأ البنك وحدة أصول خاصة مستقلة ومتميزة في منتصف عام ٢٠٢١ لإدارة الأصول المتعثرة لمجموعة بنك الخليج الدولي بمسؤوليات وحوافز واضحة. ونتيجة لهذه المبادرة المعززة لدور إدارة المخاطر، فقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة للبنك من ٣,٤ بالمئة إلى ٢,٥ بالمئة.

وواصل البنك العمل مع عملائه في رحلتهم نحو التعافي من الجائحة كما يتضح من تراجع مستوى المخاطر إلى حد كبير لقاعدة عملاء البنك المقترضين. كما تحسنت نسبة تغطية القروض المصنفة الإجمالية للمجموعة لتصل إلى ١١٢,٨ بالمئة.

ومثّلت هذه الوحدة واحدة من النجاحات الرئيسة لعام ٢٠٢١، حيث أدت إلى خفض المخصصات وإعادة القروض المتعثرة إلى وضعها الطبيعي والعمل مع العملاء للوصول إلى حلول استرداد ودية.

الخزينة

حققت وحدة الخزينة لدينا أداءاً ثابتاً في عام ٢٠٢١. وارتفع إجمالي الدخل الإجمالي (باستثناء الشركة التابعة لنا في المملكة المتحدة) بنسبة ٢١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢٠. وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال الدخل الناتج عن البيع المترافق لمجموعة واسعة من المنتجات والعملاء في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي (زيادة نسبة إيرادات المجموعة بأكثر من ٤٣ بالمئة وأكثر من ٥١ بالمئة في المملكة العربية السعودية)، فضلاً عن ارتفاع الدخل من الأنشطة الاستثمارية (زيادة نسبة إيرادات المجموعة بأكثر من ١٦٩ بالمئة وأكثر من ١٣٩ بالمئة في المملكة العربية السعودية).

شركة جي آي بي كابيتال

حققت شركة جي آي بي كابيتال نجاحاً كبيراً في عام ٢٠٢١، حيث أدت أدواراً قيادية في العديد من الصفقات رفيعة المستوى في المملكة العربية السعودية، وأطلقت منتجات جديدة. وتشير هذه الإنجازات في سوق المال بوضوح إلى قدرة بنك الخليج الدولي على منافسة أكبر البنوك الاستثمارية في المنطقة والعالم وتقديم أداء عالمي المستوى لعملائه.

وفازت شركة جي آي بي كابيتال بدور المستشار المالي الوحيد ومدير الاكتتاب العام ومتعهد الاكتتاب للطرح العام الأولي للشركة العربية للتعهدات الفنية (العربية)، الشركة الإعلامية الرائدة في المملكة العربية السعودية. وكان الإقبال على الطرح كبيراً، حيث بلغت قيمة الاكتتاب فيه ١٢٧ ضعف المبلغ الأصلي. ويدل نجاح هذا الاكتتاب دلالة واضحة على أن شركة جي آي بي كابيتال تتمتع الآن بمكانة مرموقة ورائدة في أسواق المال في المملكة.

كما قدمت شركة جي آي بي كابيتال الاستشارات بشأن اندماج شركتي سابك وسافكو في صفقة ضخمة من شأنها أن تضع شركة جي آي بي كابيتال في طليعة مقدمي خدمات استشارات الاندماج والاستحواذ.

وقد أدى هذا الأداء القوي إلى زيادة إجمالي الدخل بأكثر من الضعف إلى ٢٤,٨ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٠: ١٧,٩ مليون دولار أمريكي).

الخدمات المصرفيّة للأفراد (ميم)

وسعت خدمات مصرفيّة الأفراد (ميم) محفظة خدماتها عبر إطلاق مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة. وساعدت هذه الابتكارات على تحقيق نمو بنسبة ٣٣ بالمئة في أعداد العملاء في عام ٢٠٢١، ونمو بنسبة ٤٨ بالمئة في إجمالي صافي الأصول في عام ٢٠٢١. وباتت «ميم» الآن تتمتع بوضع جيد من شأنه أن يمكنها من تحقيق مزيد من النمو في عام ٢٠٢٢ وما يليه مع مواصلتنا التوسع.

إدارة الأصول

خطت إدارة الأصول في بنك الخليج الدولي، وهي شركة إدارة الأموال التي تتخذ من المملكة المتحدة ونيويورك مقراً لها، خطوات كبيرة في عام ٢٠٢١ نحو تحقيق طموحها في حشد رأس المال المطلوب لدعم جهود التنمية المستدامة. وكان الحدث الأبرز هو إطلاق صندوق العالم المستدام، وهو إنجاز بارز سيتم تصنيفه تحت المادة ٩ من لائحة الإفصاح عن التمويل المستدام (SFDR)، وهو أعلى معيار من حيث الاستدامة. وفي وقت إطلاقه، أشارت التقديرات إلى أن حوالي ٢,٨ بالمئة فقط من الأموال في الاتحاد الأوروبي كانت من هذه الفئة.

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

خدمات تمويل مميزة

- شهد عام ٢٠٢١ قيام بنك الخليج الدولي برفع مستويات السيولة لديه من خلال تنويع قاعدة المودعين وتوسيعها بنجاح، الأمر الذي أدى بدوره إلى خفض تكلفة التمويل. كان لهذه الخطوة الاستراتيجية، إلى جانب برنامج التمويل طويل الأجل الناجح، دوراً أساسياً في تحقيق أداء مالي قوي وضمان دخول المجموعة عام ٢٠٢٢ على أساس مالي سليم.
- مكنت قوة الميزانية العمومية لبنك الخليج الدولي البنك من تجاوز صعوبات عام ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠٢١، واصل البنك استراتيجيته وتعزيز ركائزها بمساهمة جميع قطاعات المجموعة ووحداتها.
- أدى الإصدار الناجح لقرض مشترك مرتبط بالاستدامة بقيمة ٦٢٥ مليون دولار أمريكي إلى أن يصبح بنك الخليج الدولي أول بنك يقع مقره في البحرين وأول بنك مملوك بأغلبية سعودية يحصل على مثل هذا النوع من الائتمان. ولاقت الصفقة استحساناً في الأسواق الدولية وتم الاكتتاب فيها بشكل كبير. وعلى ضوء حجم الاهتمام غير المسبوق في هذا الإصدار، فقد رفع بنك الخليج الدولي قيمة التمويل المطلوب.
- نجح البنك في جذب ودائع الحسابات الجارية/حسابات التوفير للشركات من العملاء غير المقترضين. وتمكنت وحدة المعاملات المصرفية العالمية لبنك الخليج الدولي، من خلال التركيز على خدماتنا ومنتجاتنا وتصميمها على مستوى كل قطاع على حِدة، من الإسهام مساهمة كبيرة في خفض تكلفة الأموال للمجموعة وزيادة الدخل من الرسوم. وأدت هذه الاستراتيجية إلى زيادة متوسط الحسابات الجارية وحسابات التوفير لعملاء الشركات بأكثر من ٢٠ بالمئة (على أساس سنوي)، وساهمت بوصول نسبة القروض إلى الودائع إلى ٤٤,٧ بالمئة.

تحسين الكفاءة التشغيلية والتكاليف

- واصل البنك بنجاح تحسين وتعزيز الكفاءة في محفظته العقارية، حيث عزز حضوره بالمملكة العربية السعودية عبر مقره المستقل الجديد في مدينة الخُبر، وقلص من مساحة استخدامه في برج الكفاح بمدينة الظهران بنسبة ٥٠ بالمئة. كما تم نقل مكاتبه في لندن وأبوظبي إلى مبانٍ أكثر ذكاءً وكفاءةً ورفقاً بالبيئة.
- واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد رحلته نحو العالم الرقمي الكامل وغير النقدي مع تقليص عدد الفروع من تسعة إلى ثلاثة في المملكة العربية السعودية، وإزالة أجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية. وبينما تسارع دول مجلس التعاون الخليجي الخُطى نحو التحول إلى مستقبل رقمي غير نقدي، يقف بنك الخليج الدولي في أتم الاستعداد لمساعدة العملاء على إتمام هذا التحول.
- أنشأ البنك وحدة أصول خاصة مستقلة في منتصف عام ٢٠٢١ لإدارة الأصول المتعثرة لمجموعة بنك الخليج الدولي. وتبنّت الوحدة الجديدة نهجاً متخصصاً ومركّزاً للعمل مع العملاء على معالجة وإعادة تأهيل الأصول الواقعة تحت الضغوط، وهو ما سيدعم البنك في الحد من المخاطر واسترداد الأموال بطريقة مُثلى.

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

تعزيز جودة الخدمة والتميز

يؤمن بنك الخليج الدولي إيمانا راسخاً بأن تبني أحدث التقنيات في أعماله سيعود بفوائد مشتركة تتمثل في خفض التكلفة، وتحسين الكفاءة، وتقديم خدمة عملاء مطورة. وفي عام ٢٠٢١، حقق بنك الخليج الدولي إنجازات جوهرية في تبني عمليات وتقنيات جديدة للنهوض بخدمة العملاء. ومن أبرز هذه الإنجازات نذكر ما يلي:

- يواصل فريق المعاملات المصرفية العالمية لدينا تعزيز الخدمات والمنتجات في السوق من خلال إطلاق العديد من المنتجات الجديدة بما في ذلك عرض البطاقات التجارية في المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة لتحسين خدمات الدفع للشركات. ولتعزيز مكانة بنك الخليج الدولي في تقديم منتج متكامل لإدارة الذمم المدينة للعملاء من الشركات، أطلق بنك الخليج الدولي محطات نقاط البيع وبوابة الدفع التي تتيح للعملاء من الشركات توسيع نطاق نقاط الاتصال لزبائنهم. وتشمل الخدمات الجديدة الأخرى إطلاق نظام سويفت جي بي آي ونظام حماية الأجور في البحرين والإمارات العربية المتحدة ومسح الشيكات عن بعد لسوق الإمارات العربية المتحدة.

- شهدت خدمة «ميم»، أول بنك رقمي إسلامي في العالم، إطلاق المزيد من المنتجات والخدمات الجديدة المبتكرة لتعزيز مكانتها كواحدة من أسرع مقدمي الخدمات المصرفية للأفراد نموًا في المنطقة. وفي المملكة العربية السعودية، أطلقنا منتج التمويل العقاري، وبذلك دعمنا ركيزة أساسية لاستراتيجية رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تسعى إلى زيادة نسبة تملك المنازل في المملكة. كما أطلقنا منتجاً للتمويل الشخصي دون الحاجة إلى تحويل الراتب، إضافة إلى سلسلة من الخدمات والمنتجات القائمة على بطاقة «ميم» الائتمانية. وفي البحرين، تم إطلاق منتج للتمويل الشخصي بنجاح، ما أسهم في جذب اهتمام السوق بقوة.

- أطلقت ميم تطبيقاً جديدًا للخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية في المملكة العربية السعودية، ويتضمن لوحة تحكم ديناميكية تتيح للعملاء تتبع إنفاقهم بسهولة، وهذا من شأنه المساهمة في تحقيق ركيزة أخرى من ركائز رؤية ٢٠٣٠ وهي زيادة مستوى الوعي المالي وتشجيع الادخار في المملكة. ولقد أدينا أيضاً دورنا في تأسيس مجتمع رقمي على النحو المنشود في استراتيجية رؤية ٢٠٣٠ وذلك من خلال توجيه سلوك العملاء نحو الخدمات المصرفية غير النقدية.

- أضافت إدارة الأصول في بنك الخليج الدولي الأسهم العالمية، وأسهم الأسواق الناشئة، والأسهم الأوروبية إلى مجموعة منتجاتها.

- واصلت وحدة الخدمات المصرفية للشركات تعزيز خدماتها من خلال طرح منتجات جديدة وتحسين الحلول الرقمية الحالية.

- أكملت وحدة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبنك بنجاح المرحلة الأولى من الإقراض بمنح قرض لقطاع التقنية. ويعمل البنك حالياً مع شركائه الاستراتيجيين لإطلاق المرحلة الثانية من هذا المنتج، والاستفادة من الطلب المتزايد من هذا القطاع الاستراتيجي الرئيس في المملكة العربية السعودية ودعم تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

- أطلقت كل من شركة جي آي بي كابيتال وشركة جي آي بي لإدارة الأصول استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- تصدّر أداء صندوق أسهم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا السوق، حيث حقق عائداً بنسبة ٤٩ بالمئة مقابل عائد قياسي يبلغ ٢٨,٨ بالمئة.

تقرير الإدارة (تتمة)

تقرير الاستراتيجية

مكان العمل المفضل

نؤمن إيماناً راسخاً بأن فريق العمل هو أساس نجاح بنك الخليج الدولي. فبفضل جهودهم والتزامهم، نجح البنك في تحقيق كل هذه الإنجازات، ولذا يسعى البنك دائماً لأن يكون جهة توظيف مسؤولة ومتقدمة في التركيز على تنمية قدرات الموظفين ومكافأتهم مع تبني أفضل سياسات العمل والتوظيف. كما إن اعتبارات الصحة النفسية والبدنية والسلامة هي في صميم أولوياتنا، ونحرص كل الحرص أن يظل موظفونا بأفضل حال في كل وقت.

وكانت الأمور التي تعلمناها وطبقناها خلال الجائحة في العام المنصرم مفيدةً في إدارة مواردنا البشرية، مثل العمل من المنازل، والاجتماعات المرئية عبر الإنترنت، وتعزيز دور التقنية في الأعمال. في حين كان تطبيق بعض الأمور الأخرى صعباً بعض الشيء، مثل إجراء الفحوصات الطبية بشكل مستمر، وارتداء الكمامات الواقية، والتباعد الاجتماعي مع منع الاجتماعات والحشود الفعلية. إلا أن موظفينا أظهروا التزاماً منقطع النظير في تطبيق الاحترازات الصحية. وفيما يلي استعراض سريع لأهم الأنشطة والإنجازات المسجلة في عام ٢٠٢١ على صعيد الموارد البشرية:

- جرى إطلاق وتوفير خدمة استشارات وإرشاد نفسي لجميع الموظفين بالتعاون مع مؤسسة Plumm Healthcare البارزة في هذا المجال.
- جرى في عام ٢٠٢١ إطلاق برنامج «كنوز»، وهو برنامج تدريبي مخصص للموظفين المبتدئين لمساعدتهم على التطور في مكان العمل، حيث شارك في البرنامج أكثر من ٧٠ زميلاً.
- جرى خلال العام إطلاق برنامج «إتقان»، وهو برنامج تعليمي يستهدف فريق وحدة الخدمات المصرفية للشركات. ويسعى البرنامج إلى تسليح الموظفين بالمهارات والمعرفة الفنية في مجالات مثل الائتمان والمعاملات المصرفية وأسواق المال وتمويل الشركات. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز أداء الموظفين عبر تعزيز مهاراتهم الفنية وقدراتهم في بناء العلاقات والمبيعات.
- جرى وضع سياسة عمل مرنة كانت مفيدة للغاية للزملاء الذين لديهم أطفال في المدرسة وقضايا أسرية خلال فترة الجائحة.
- يعد تعزيز التنوع بين الجنسين أحد الشروط الأساسية المنصوص عليها في القرض المشترك المرتبط الاستدامة بقيمة ٦٢٥ مليون دولار أمريكي والذي حصل عليه البنك. ولذلك، نعمل بنجاح على رفع نسبة الموظفات في بنك الخليج الدولي على جميع المستويات.

تقرير الإدارة (تتمة)

أبرز الصفقات مع شركات وأطراف من المنطقة

الخدمات المصرفية للشركات

قرض شركة «ADES Arabia Holding»

عمل بنك الخليج الدولي مُنظِّماً رئيساً مفوضاً، وضامناً، ومدير سجل الاكتتاب في قرض مشترك لأجل ٨ سنوات وبقيمة ١,٦ مليار دولار أمريكي يتم سحبها بالدولار الأمريكي والريال السعودي. وقد جرى هيكلة الصفقة للتخلص من الإقراض قصير المدى وتوفير سيولة إضافية من خلال تجميع تسهيل ائتماني متجدد وتسهيل احتياطي لبعض عمليات الاستحواذ/ النفقات الرأسمالية المتوقعة. كما تولى البنك جزءاً من المسؤولية عن إدارة الحسابات التشغيلية للعميل وذلك بهدف تجهيز رواتب موظفي العميل حول العالم. ويتم دعم حل الدفع المكتمل من خلال اتفاقية تعامل بين الشركات، بصفته البنك الوحيد العامل في المملكة العربية السعودية، وذلك لمعالجة المدفوعات إلى الموردين المحليين، ودفع المرتبات والمدفوعات عبر منصة «سداد».

شركة توسعة غاز البحرين الوطنية

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً، ومنظماً رئيساً مفوضاً، وضامناً، ووكيل دائن، ووكيل تسهيل تقليدي، ووكيل استثمار، وحافظ أصول تسهيلات إسلامية لقرض غير مضمون طويل الأجل بقيمة ١٣٥ مليون دولار أمريكي لمدة ١٠ سنوات لشركة توسعة غاز البحرين الوطنية لإعادة تمويل وتوسيع مرافق قائمة.

شركة تنمية طاقة عُمان

قام بنك الخليج الدولي بدور مدير الطرح والمنسق الرئيس المفوض لقرض طويل الأجل غير مضمون بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي لمدة ٧ سنوات يستخدم لتمويل النفقات الرأسمالية والأغراض العامة للشركة ودفع الرسوم والمصاريف المتعلقة بالمعاملات.

وزارة المالية العُمانية

قام بنك الخليج الدولي بدور المنسق الرئيس المفوض ووكيل التسهيلات ومدير الاكتتاب لقرض بقيمة ٢,٢ مليار دولار أمريكي لوزارة المالية العُمانية.

مجموعة مستشفيات السعودي الألماني

نجح بنك الخليج الدولي في توقيع قرض بأجل عشر سنوات وبقيمة ١٠٧ مليون دولار أمريكي بالريال السعودي مع مجموعة مستشفيات هيومانيا/ السعودي الألماني لبناء مستشفى على أحدث طراز ومشروع إعادة تأهيل في جدة بالمملكة العربية السعودية. وكان بنك الخليج الدولي هو المكتتب الوحيد في الصفقة التي أغلقها بنجاح بالتعاون مع بنك آخر. وحصل بنك الخليج الدولي على أدوار المنسق الرئيس المفوض ووكيل التسهيلات ووكيل الضمان وبنك الحسابات.

شركة ألمنيوم البحرين «ألبا»

بموجب اتفاقية تعاون بين ألبا وبنك الخليج الدولي لرقمنة حسابات المدفوعات الدائنة، يعمل بنك الخليج الدولي على رقمنة إدارة نفقات ألبا والمدفوعات الحكومية وجزء من مدفوعات مشترياتهم من خلال البطاقات التجارية، إلى جانب خدمة إدارة البطاقات /النفقات عبر الإنترنت المدعومة من بوابة بنك الخليج الدولي على الإنترنت. وسيساعد تعزيز الاعتماد على نظام مباشر لتخطيط موارد المؤسسات لمعالجة مدفوعات موردي ألبا على تحسين كفاءة المدفوعات دون أي تدخل يدوي.

شركة بتلكو للخدمات المالية

يفخر بنك الخليج الدولي بأن يكون شريكاً مصرفياً رئيساً يدعم بتلكو للخدمات المالية لإطلاق منتج بطاقات مدفوعة مسبقاً عبر بناء هيكل حسابات مجمعة من خلال خدمات واجهة برمجة التطبيقات الخاصة وذلك لدعم تطبيق Beyon Money للهاتف المحمول والعمل بصفة «بنك تسوية» للبرنامج المعتمد. وقد تم تصميم النظام بشكل محكم لتمكين شركة بتلكو للخدمات المالية من الاستفادة من منصة مدفوعات بنك الخليج الدولي لتنفيذ تعاملات مباشرة مع عملائها (P2P)، وعمليات الدفع المحلية والفواتير.

شركة الفارابي للبتروكيماويات

تم تعزيز ما يعادل ٩٣ مليون دولار أمريكي في برنامج شراء الذمم المدينة بالريال السعودي المستخدم في إدارة متطلبات رأس المال العامل المتزايدة للشركة. وصمم بنك الخليج الدولي حلاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية ساعد في تسريع دورة التحويل النقدي للشركة.

شركة جنى للخدمات البحرية

بنك الخليج الدولي هو بنك الشركة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمة إدارة النقد الشاملة وتمكينها من إدارة عملياتها. وتشمل الخدمات الرئيسة تجهيز كشوف المرتبات الدولية بمعدل نجاح ٩٩,٩ بالمئة في ضمان حصول الموظفين على رواتبهم في الوقت المحدد وبالمبلغ المحدد، إلى جانب آلية تتبع فورية من خلال قناة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

تقرير الإدارة (تتمة)

أبرز الصفقات مع شركات وأطراف من المنطقة

الخدمات المصرفية الاستثمارية: أسواق المال

العربية al arabia

النايفات NayiFat

الدواء al-dawaa

الشركة العربية للتعهدات الفنية (العربية)

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً، ومدير اكتتاب، ومكتتباً رئيساً في الاكتتاب العام الأولي الناجح للشركة العربية للتعهدات الفنية (العربية)، بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، حيث تم طرح ١٥ مليون سهم تمثل ٣٠ بالمئة من رأسمالها. وتعد الشركة أكبر شركة لخدمات لوحات الإعلانات الخارجية في المنطقة واحتلت المرتبة ١١ عالمياً من حيث الإيرادات في عام ٢٠٢٠. وقد تم إدراج العربية في سوق الأسهم السعودية في ١٥ نوفمبر ٢٠٢١. وقد تجاوز الاكتتاب في الشريحة المخصصة للمؤسسات ١٢٧,٠ مرة، وتلقت طلبات اكتتاب بقيمة ٥٠,٦ مليار دولار أمريكي، بينما تجاوز الاكتتاب في شريحة الأفراد ١٥,٠ مرة.

الطرح العام الأولي لشركة النايفات للتمويل (النايفات)

عمل بنك الخليج الدولي مدير اكتتاب ومكتتباً مشاركاً في الاكتتاب العام الأولي الناجح لشركة النايفات بقيمة ٣١٧ مليون دولار أمريكي، حيث تم طرح ٣٥ مليون سهم تمثل ٣٥ بالمئة من رأسمالها. وتعد شركة النايفات واحدة من أبرز المؤسسات المالية غير المصرفية الرائدة في مجال تمويل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

وقد وتم إدراج شركة النايفات في سوق الأسهم السعودية في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١. وقد تجاوز الاكتتاب في الشريحة المخصصة للمؤسسات ١٣٦ مرة، وتلقت طلبات اكتتاب بقيمة ٤٣,٢ مليار دولار أمريكي، بينما تجاوز الاكتتاب في شريحة الأفراد ٢١ مرة.

شركة الدواء للخدمات الطبية (الدواء)

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً، ومدير اكتتاب، ومكتتباً رئيساً في الاكتتاب العام الأولي الناجح لشركة الدواء بقيمة ٤٩٦,٤ مليون دولار أمريكي، حيث تم طرح ٢٥,٥ مليون سهم تمثل ٣٠ بالمئة من رأسمالها. وتعد شركة الدواء واحدة من أكبر سلاسل صيدليات البيع بالتجزئة في المملكة والأولى من نوعها التي يتم إدراجها في سوق الأسهم السعودية. وقد صادقت هيئة السوق المالية على ملف شركة الدواء للاكتتاب العام في ديسمبر ٢٠٢١. وقد تجاوز الاكتتاب في الشريحة المخصصة للمؤسسات ٥٤,٠ مرة، وتلقت طلبات اكتتاب بقيمة ٢٦,٧ مليار دولار أمريكي، بينما تجاوز الاكتتاب في شريحة الأفراد ٢٥,٢ مرة.

المصرفية الاستثمارية: عمليات الاندماج والاستحواذ

بتروكيم Petrochem

Alinma Makkah Real Estate Fund

الشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم)

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً لشركة بتروكيم فيما يتعلق بعرض المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي الاستحواذ على أسهم الشركة المصدرة وغير المملوكة للمجموعة السعودية للاستثمار الصناعي من خلال آلية مبادلة الأسهم التي من شأنها زيادة رأس المال السوقي إلى أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي. وبدأت المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي وشركة بتروكيم تقييم الجدوى الاقتصادية لمشروع اندماج في سبتمبر ٢٠٢٠، وأعلنا عن بدء الشروع بدراسة المشروع في أبريل ٢٠٢١. واتفقا على مذكرة تفاهم غير ملزمة تحدد هيكل الصفقة ونسبة التبادل في ٢٨ سبتمبر ٢٠٢١، ووقع الطرفان اتفاقية التنفيذ في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١.

صندوق الإنماء مكة العقاري

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً لصندوق الإنماء مكة العقاري (الصندوق)، الذي تديره شركة الإنماء للاستثمار، فيما يتعلق بالبيع المحتمل للأصول إلى شركة جبل عمر للتطوير (مقدم العرض) مقابل أسهم في مقدم العرض.

تقرير الإدارة (تتمة)

أبرز الصفقات مع شركات وأطراف من المنطقة

الخدمات المصرفية الاستثمارية: أسواق الديون الرأسمالية

شركة روابي القابضة

عمل بنك الخليج الدولي مدير اكتتاب مشاركاً لصكوك بقيمة ١٨٧ مليون دولار أمريكي (٧٠٠ مليون ريال سعودي) ذات شريحتين لأجل سنتين وسنتين ونصف. وشجعت ردود الفعل الإيجابية من قبل المستثمرين على إصدار شريحة مزدوجة بدلاً من شريحة سنتين فقط.

شركة دبي لصناعات الطيران

عمل بنك الخليج الدولي مديراً مشاركاً لسند بقيمة مليار دولار أمريكي لمدة ٣ سنوات لشركة دبي لصناعات الطيران، وهي الصفقة الثانية مع دبي لصناعات الطيران بعد الإغلاق الناجح للصكوك الأولى في عام ٢٠٢٠.

شركة أرامكو السعودية

عمل بنك الخليج الدولي مدير اكتتاب ومدير طرح مشاركاً في طرح أرامكو السعودية لأول مرة بقيمة ٦ مليارات دولار أمريكي على ثلاث شرائح لمدة ٣ و٥ و١٠ سنوات.

سلطنة عُمان

عمل بنك الخليج الدولي مدير اكتتاب ومدير طرح مشاركاً في شريحة ثلاثية بقيمة ٣,٢٥ مليار دولار أمريكي لصالح سلطنة عُمان لأجل ٤ و١٠ سنوات وسندات لمدة ثلاثين سنة، فضلاً عن توليه مهمة المنسق العالمي ومدير اكتتاب وطرح مشارك في الشريحة الثالثة التي كانت عبارة عن صكوك بقيمة ١,٧٥ مليار دولار أمريكي لأجل تسع سنوات.

مملكة البحرين

عمل بنك الخليج الدولي مدير اكتتاب ومدير طرح مشاركاً في شريحة ثلاثية بقيمة ملياري دولار أمريكي لآجال ٧ و١٢ و٣٠ سنة لصالح مملكة البحرين. وقد كانت هذه الصفقة هي السادسة على التوالي للبنك مع حكومة مملكة البحرين.

الشركة القابضة للنفط والغاز (نوغاهولدينغ)

عمل بنك الخليج الدولي مدير اكتتاب ومدير طرح مشاركاً في طرح صكوك بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أمريكي وبأجل ٨ سنوات لصالح الشركة القابضة للنفط والغاز (نوغاهولدينغ).

الخدمات المصرفية الاستثمارية: استشارات الديون

شركة تداول العقارية

عمل بنك الخليج الدولي مستشاراً مالياً وحيداً لهيكلة وترتيب شريحة تمويل إسلامي لمدة ١٥ عاماً لشركة تداول العقارية. وإضافة إلى التمويل طويل الأجل، تم ترتيب تسهيلات تمويلية قصيرة الأجل لتغطية متطلبات التمويل الفوري للشركة.

تقرير الإدارة (تتمة)

الجـــوائــز

جوائز التمويل الإسلامية العالمية

- أفضل بنك إسلامي رقمي ٢٠٢١ – خدمة ميم من بنك الخليج الدولي

جوائز «المبتكرين لسنة ٢٠٢١» من مجلة غلوبال فاينانس

- المبتكرين الماليين المتميزين (بنوك) في الشرق الأوسط، ٢٠٢١
- المبتكرون المتميزون في إدارة النقد، ٢٠٢١

جوائز أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا المالية

- أفضل بنك لتمويل الذمم المدينة المتوافق مع الشريعة الإسلامية لعام ٢٠٢١
- أفضل بيت للتمويل، السعودية
- أفضل بيت للتمويل، البحرين

مجلة (ذا ديجيتال بانكر) – جوائز الابتكار بالشرق الأوسط وإفريقيا ٢٠٢١

- أفضل بنك في إدارة النقد – البحرين
- أفضل بنك في خدمات المدفوعات – البحرين
- أفضل بنك في مجال تمويل التجارة – البحرين
- أفضل بنك في مجال المعاملات المصرفية – البحرين
- أفضل واجهة افتتاحية لبرمجة التطبيقات
- أفضل الحلول في مجال تكامل تخطيط موارد المؤسسة ERP
- أفضل حلول البطاقات
- أفضل منصة رقمية لحلول الخزينة

تقرير المسؤولية الاجتماعية

المحتويات

تقرير المسؤولية الاجتماعية

تقرير المسؤولية الاجتماعية

قدم بنك الخليج الدولي التبرعات للعديد من الجهات الخيرية والنبيلة منذ إنشائه، وذلك انطلاقاً من إيمانه بأهمية دعم وتقدير المجتمعات التي يعمل فيها. وللبنك تاريخ يفتخر به من العطاء والمشاركة المجتمعية، ويعتزم أن يستمر في ذلك مستقبلاً.

يتبنى بنك الخليج الدولي بشكل عام المبادرات والشراكات التي تحدث تغيراً وتدخل تحسينات تعود على المجتمع الذي يعمل فيه بنتائج إيجابية مستدامة طويلة الأمد. ونحن نركز على مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تعالج احتياجات المجتمع في العديد من المجالات ومن بينها التعليم، والتنمية الاجتماعية، والاحتياجات الخاصة، وتمكين المرأة، والتدريب المهني، وهي المجالات التي تتمحور حولها رؤية السعودية ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني للمملكة.

فيما يلي تفاصيل التبرعات الخيرية التي قدمها بنك الخليج الدولي في إطار مسؤوليته الاجتماعية خلال العام ٢٠٢١م:

مبادرات المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية	موجز عن المبادرة
مركز التميز للتوحد	برنامج دعم مالي مدته 0 سنوات بقيادة البنك المركزي السعودي لإنشاء مركز للتوحد في مدينة الرياض.
جمعية بنيان الخيرية	شراكة مع جمعية بنيان الخيرية لدعم برامج الإسكان والتنمية في المنطقة الشرقية.
جمعية الأطفال ذوي الإعاقة	اتفاقية تعاون مع جمعية الأطفال ذوي الإعاقة لتحسين البرامج والمبادرات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة.
برنامج جماز السحيمي للخريجين	برنامج يقدم المنح للطلاب السعوديين المستحقين لإكمال دراساتهم العليا.
معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	شراكة استراتيجية مدتها 0 سنوات مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية رعى البنك بموجبها قاعات مبنى معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية الجديد في خليج البحرين، والمقرر استكمال العمل فيه بنهاية العام الحالي.
جمعية حسن الجوار	جمعية حسن الجوار هي جمعية خيرية تأسست لمساعدة أمهات الأطفال المحتاجين إلى الدعم.

وفي المملكة المتحدة، اخترنا جمعية WellFound لتكون الجمعية التي ندعمها في عام ٢٠٢١م. وتنفذ هذه الجمعية أعمال إغاثة في إفريقيا من خلال تزويد المجتمعات النائية بالمياه النظيفة. وقد أقام بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة العديد من الفعاليات خلال العام لجمع الأموال لهذه القضية النبيلة. ونتيجة لجهودنا أصبح بإمكان سكان قرية شوكلور النائية في سيراليون الحصول على الماء العذب والنظيف. وقد مكّن كذلك السكان المحليين من تحسين أجورهم وتنظيم تغذيتهم.

ومن خلال برنامجه الإنساني لمطابقة التبرعات، قام بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة كذلك بدعم جمعيات مثل We Belong (الهجرة)، Groveg Cottage (صعوبات التعلم)، وMind (الصحة العقلية).

تقرير المسؤولية الاجتماعية (تتمة)

تقرير الاستدامة

المحتويات

تقرير الاستدامة

في عام ٢٠٢٢م، يعتزم بنك الخليج الدولي نشر تقرير الاستدامة الأول له [الرابط]، الذي يحدد التأثيرات المهمة للاستدامة على الاقتصاد والبيئة والمجتمع، ويفصح عنها وفقاً لمبادرة الإبلاغ العالمية، وهي معيار معتمد عالمياً.

نؤمن في بنك الخليج الدولي أن بإمكان التمويل أن يكون قوة من أجل الخير. كما نؤمن أن الشركات التي ستساهم في حل أكبر مشكلاتنا ستكون الشركات ذات الأداء الأفضل. ولا شك بأن الخدمات المالية تحتل مكانة فريدة من نوعها في الأعمال والتجارة، فهي بمثابة عامل تمكين للنمو والتنمية، وتؤثر وتدعم الاقتصاد الأوسع.

وفي هذا التقرير، نكشف عن تأثير أنشطتنا من منظور البيئة والمجتمع والحوكمة. وابتداءً بنهجنا الاستراتيجي نحو الاستدامة، ونكشف أيضاً عن أنشطتنا المباشرة وتأثيراتها المباشرة على أصحاب المصلحة لدينا. ونوضح القيم والمبادئ التي توجه سلوكياتنا، ونضع بتفصيل القواعد التوجيهية التي تنظم علاقتنا بمُوَرِّدينا، ونحدد الأنشطة التي نتعهد بالقيام بها للنهوض بموظفينا في حياتهم المهنية والشخصية على حد سواء. وفي النهاية، تحدد كل وحدة أعمال أنشطتها وأهدافها المتعلقة بالاستدامة.

نؤمن أنه من خلال الشراكة مع أصحاب العلاقة، بمن فيهم المساهمون والجهات التنظيمية، والعملاء، والموظفون والموردون، والمجتمعات التي نعمل فيها، يمكننا تحقيق أقصى قدر من التأثير.

وبالنظر إلى التحديات المعقدة التي يواجهها العالم الحديث، والحاجة الملحة لنموذج اقتصادي أكثر استدامة، يسعدنا توثيق رحلتنا لنصبح منظمة أكثر استدامة.

تخلق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لغة وإطار عمل مشتركين بين المؤسسات وأصحاب العلاقة، حيث يمكن الإبلاغ عن التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وفهمها. لذلك، فقد تم تصميم المعايير بطريقة تعزز إمكانية المقارنة العالمية، وجودة المعلومات حول هذه التأثيرات، وبالتالي تمكين المزيد من الشفافية والمساءلة.

القرض المشترك المستدام

في أكتوبر ٢٠٢١م، أصدر بنك الخليج الدولي قرضاً مشتركاً مستداماً. والقروض المشتركة المستدامة هي قروض تتضمن معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، وحوكمة الشركات المتعلقة بالحد من انبعاثات الكربون والمساواة في فرص التوظيف، ومراقبة الالتزام بالاستدامة. وقد شهد القرض إقبالاً كبيراً عند طرحه في الأسواق العالمية، وفاقت طلبات الاكتتاب فيه قيمته الأولية البالغة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بما يزيد عن الضعف لتصل إلى ١٫١ مليار دولار أمريكي. وتفاعلاً مع ذلك الإقبال الكبير، قرر بنك الخليج الدولي رفع قيمة القرض إلى ٦٢٥ مليون دولار أمريكي. ويعد بنك الخليج الدولي - أول بنك يقع مقره في مملكة البحرين وتملك المملكة العربية السعودية غالبية أسهمه - يغلق مثل هذا القرض.

الاستدامة في إدارة المخاطر

في عام ٢٠٢١م، طلبت إدارة المخاطر في بنك الخليج الدولي من جميع العملاء استخدام تقييم مخاطر الاستدامة على أساس تدريجي خلال عام ٢٠٢٢م. وبمرور الوقت، واستكمالاً للمعلومات الواردة من وكالات التصنيف الائتماني، فإن هذا يعني أن أي طلب اقتراض جديد سوف يشمل تقييماً للمخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة. ويطمح بنك الخليج الدولي إلى إدخال اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة في صلب أعماله في عام ٢٠٢٢م.

الصندوق العالمي المستدام

في عام ٢٠٢١م، أطلقت إدارة الأصول في بنك الخليج الدولي صندوقها العالمي المستدام، وهو إنجاز بارز من شأنه أن يوفر للمستثمرين فرصة استثمار أصولهم بطرق مستدامة بالكامل. ويفخر الصندوق بالتزامه بأعلى المعايير المعتمدة في مقاييس الاستدامة. وعند إطلاقه، كانت التقديرات تشير إلى أن حوالي ٢٫٨% فقط من الصناديق في الاتحاد الأوروبي كانت مدرجة ضمن هذه الفئة (المادة ٩ الصناديق).

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية

التطورات الدولية وأبرز اتجاهات ٢٠٢١

اتسم عام ٢٠٢١م بعاملين متناقضين بعض الشيء؛ العامل الأول هو انتشار التفاؤل والتعافي الاقتصادي، أما العامل الثاني فهو القلق من عودة الجائحة وانعكاساتها وانتكاساتها. ومع ذلك، أتاح طرح اللقاحات والجرعات المعززة على مدى الأثنى عشر شهراً الماضية زيادة في الأنشطة الاجتماعية والتجارية المعتادة، ورافق ذلك انتعاش اقتصادي سريع نتج عن الأداء القوي الملحوظ في الاقتصادات المتقدمة. أما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد بدأت بعض علامات تخفيف القيود المتعلقة بالجائحة بالظهور في عدد من تلك الدول، على الرغم من استمرار الجائحة في إلقاء ظلالها على توقعات النمو المستقبلية بسبب تأخر وصول اللقاحات هناك. لكن تفشي متحور «أوميكرون» نهاية العام أثار من جديد المخاوف بشأن المستقبل الغامض للمرض وتأثير تحوراته على مسار الانتعاش الاقتصادي العالمي ووتيرته.

وقد فاقم مخاطر احتمال عودة ظهور الجائحة من حجم المخاوف بشأن ضغوط التضخم المرتبطة بتقاطع مجموعة من العوامل الاقتصادية؛ مثل الطلب الاستهلاكي الشديد، والنقص في جانب العرض نتيجة الاضطرابات المستمرة في أسواق العمل، وإشكالات سلاسل الإنتاج والتوريد، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والقيود المطبقة على الشحن والنقل. واستجابةً لذلك، تبحث الحكومات والمصارف المركزية توقيت وتواتر تقليص الدعم النقدي والمالي لتخفيف ضغوط الأسعار.

ودخل الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٢م بشكل ضعيف، مع توقعات بزيادة التقلبات التي تهيمن عليها حالة الغموض بشأن السياسيات الخاصة بمكافحة التضخم ومواجهة التغير المناخي. وتصدرت مخاطر التراجع المشهد، لكن من غير المرجح أن يخرج التحسن الاقتصادي عن مساره رغم احتمال حدوث اضطرابات وتأخيرات متقطعة.

النمو الاقتصادي العالمي

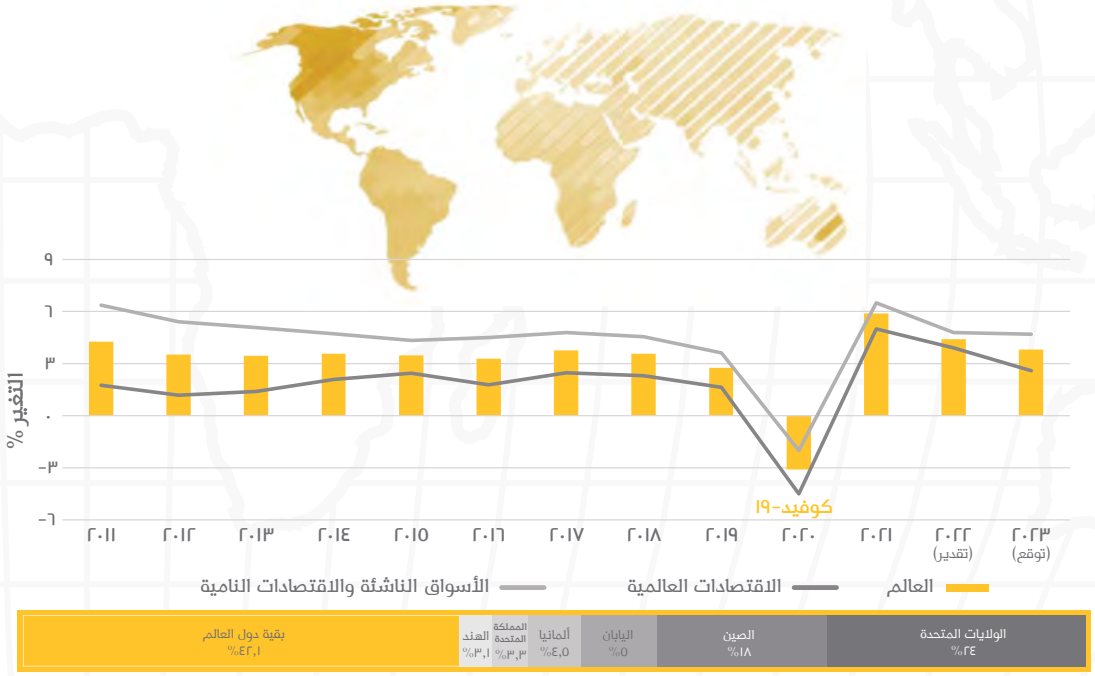

الناتج المحلي الإجمالي العالمي: ٩٤ تريليون دولار أمريكي (٢٠٢١)

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

أبرز الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢١م

- مزيج فريد من حالات الغموض: البدء من جديد، وتحورات فيروس جديدة، وموجة تضخم.
- من المتوقع أن يواصل صنّاع السياسات الاستجابة النشطة والجريئة لهذه الأوضاع، مع مخاطر كبيرة للتعثرات السياساتية.
- الاستمرار في توزيع اللقاحات مع تصدر ظهور الأدوية المضادة لفيروس كوفيد-١٩ المشهد العام.
- النمو العالمي يواجه عدة تحديات، ولكن الدور الكبير للاقتصاد الأمريكي لا يزال يقوده.
- أدى تحسن العرض والطلب إلى تخفيف القيود الشديدة على سلاسل الإمداد والتوريد.
- تستعد دول الأسواق الناشئة للاستفادة من محركات التعافي العالمي، ولكنها تظل عرضة للانتكاسات الفيروسية والصحية.
- تحوّل السياسات النقدية والمالية في الصين تدريجياً إلى التوافق والتوازن، بينما تظل مخاطر قطاع العقارات تلوح في الأفق.
- من المتوقع أن يستمر التضخم ويستقر فوق مستويات ما قبل كوفيد-١٩ وأن يُعزز مخاطر التراجع.
- الحذر المتزايد من أن يتفاقم خطر الانتقال غير المنظم إلى الصفر الصافي، وهو ما يؤدي إلى تفاقم تحديات التعافي بعد الجائحة.

نظرة مستقبلية

يسود التوقعات في ٢٠٢٢م تفاؤلٌ حذر، على الرغم من تزايد حالات الغموض الناجمة عن تضافر مجموعة من العوامل المختلفة؛ مثل التعافي الاقتصادي العالمي، واستمرار خطر ظهور سلالات فيروسية جديدة، والتضخم، وأطر سياسات البنوك المركزية غير المؤكدة.

محركات النمو على المدى القصير:

- احتواء الفيروس.
- استمرار الحوافز والدعم السياساتي، مع تقلص هذا الدعم تدريجياً.
- عودة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية.
- استئناف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعاون الدولي.

محركات النمو على المدى الطويل:

- فرص في إطار «الوضع الطبيعي الجديد».
- زخم في التقنية والتحولات الرقمية.
- التحول الصديق للبيئة والتنمية المستدامة.
- إعادة مواءمة الوضع الجيوسياسي.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التوقعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تشهد موجات متتالية من فيروس كوفيد-١٩. حالها في ذلك كحال بقية دول العالم، إلا أنها تمكنت من تحقيق الانتعاش الاقتصادي بدعم من برامج اللقاحات المعززة المنتشرة على نطاق واسع. أما النشاط الاقتصادي فقد استمر في النمو بمعظم القطاعات مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط الذي يدعم الإنفاق والاستثمار بقيادة القطاع العام. وتستفيد حكومات دول المجلس أيضاً من زيادة المرونة المالية لدعم التعافي ومواصلة دفع جهود الإصلاح والتنويع، بما في ذلك ضبط أوضاع المالية العامة، وتوسيع مصادر الإيرادات من المصادر غير الهيدروكربونية.

وتشير المؤشرات عالية التواتر؛ بما في ذلك مؤشر مديري المشتريات (PMI) ومؤشر الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، إلى انتعاش قوي في القطاعات غير الهيدروكربونية والقطاع الخاص.

وعلاوة على ذلك، تتنامى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استجابةً للسياسات الجارية المصممة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وتسريع وتيرته للمساعدة في تنويع الاقتصادات بعيداً عن النفط، في حين نمت ربحية الشركات بشكل كبير.

وعلى الرغم من الخلفية الإيجابية السالفة الذِّكر، إلا أن تطور الجائحة، والمشهد الاقتصادي العالمي الذي يغص بالتحديات، وزيادة الغموض بشأن اتجاه السياسة النقدية (لاسيما في الولايات المتحدة)، ستؤثر جميعها على دول الخليج خلال عام ٢٠٢٢م. ومع أن ارتفاع أسعار النفط سيقلل من الحاجة إلى سحب احتياطي النقد الأجنبي أو طرق أبواب أسواق رأس المال العالمية على المدى القريب، إلا أن هناك مخاطر سلبية تلوح في الأفق، وتظل بظلالها على التوقعات الاقتصادية بسبب الاعتماد الكبير على الطلب النفطي وسط حالة الغموض التي تطغى على التوقعات العالمية، حيث لا تزال حالات التفشي والطفرات الجديدة لفيروس كوفيد-١٩ تطرح طيفاً واسعاً من المخاطر.

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

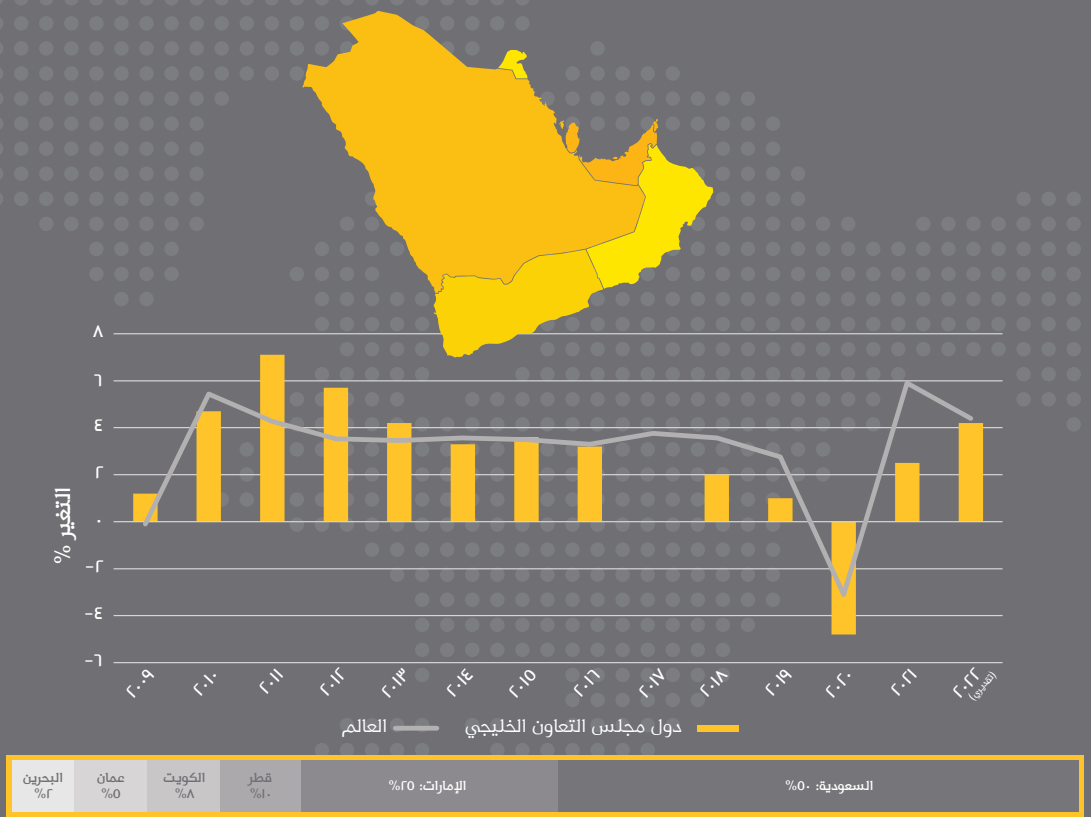

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي: ١,٦٧٤ مليار دولار أمريكي (٢٠٢١)

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية (تتمة)

التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

الصادرات وميزات الحساب الجاري

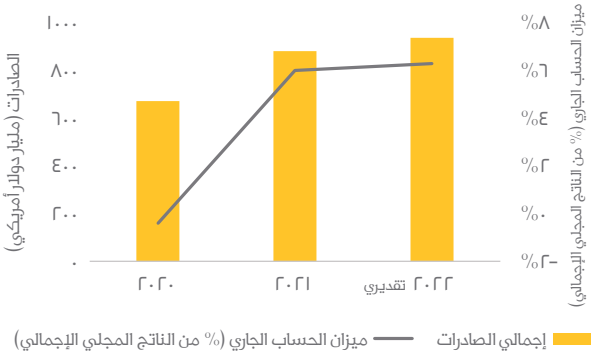

أسعار تعادل النفط بالموازنات

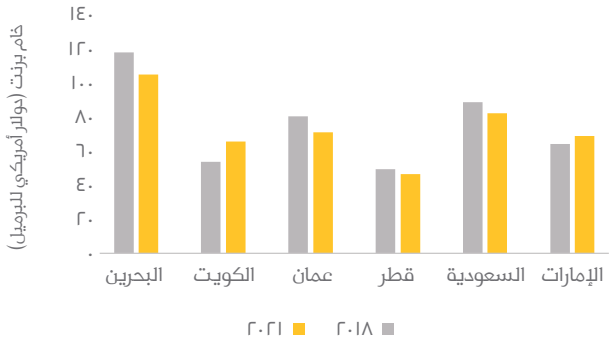

الرسملة في أسواق الأوراق المالية

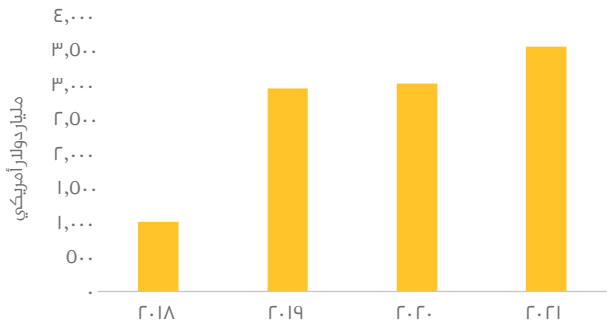

إجمالي الدين العام الحكومي

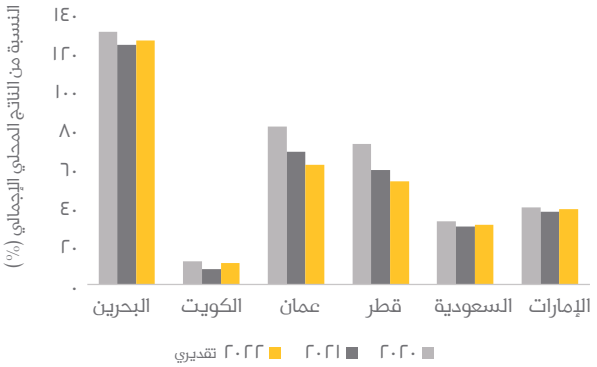

الأصول الأجنبية العامة

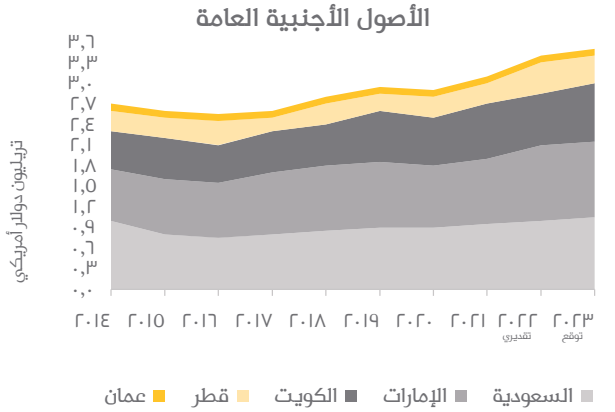

أسعار النفط

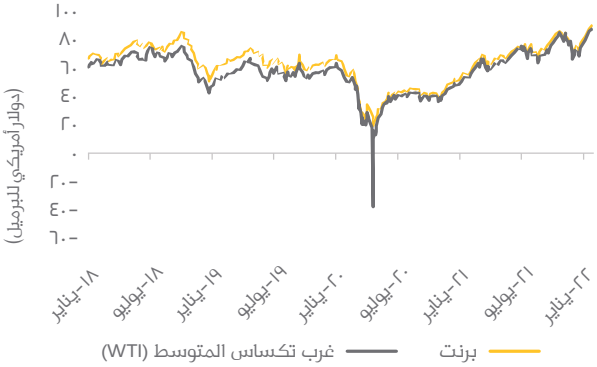

e – تقديرات f – توقعات

meem
من بنـك الخليـج الـدولي
By Gulf International Bank
صُممت لتكون
مختلفة
meem.com | 8001166336
بنك الخليج الدولي (فرع تجزئة) مُرخص
من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تقليدي
المحتويات

استعراض الوضع المالي لعام ٢٠٢١

كان الأداء المالي لبنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢١ قوياً في بيئة أعمال مليئة بالتحديات، رغم تأثير الجائحة الواضح على الاقتصاد والقطاع المصرفي، خصوصاً من ناحية خفض أسعار الفائدة العالمية، وتراجع النشاط التجاري، لاسيما في تمويل التجارة والمجالات ذات الصلة، فضلاً عن زيادة التقلبات في الأسواق المالية.

وقد تم التخفيف من آثار هذه العوامل من خلال مبادرات حكومية متعددة بما في ذلك المنح وحملات التطعيم وغيرها من التسهيلات وإجراءات الدعم. وعلى الرغم من هذه العوامل، إلا أن بنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢١ حقق أداءً قوياً على أكثر من صعيد استراتيجي؛ فارتفع إجمالي الدخل للعام إلى ٣٩٤,٧ مليون دولار أمريكي من ٣٠٧,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، نتيجة لزيادة الإيرادات وتنويعها، وهي إحدى الركائز الاستراتيجية الرئيسة للبنك. وبلغ إجمالي مصاريف التشغيل ٢٩٦,٧ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٢٧٦,٩ مليون دولار أمريكي في العام السابق، ليصل صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب ٩٨,٠ مليون دولار أمريكي، صعوداً من ٣٠,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠.

كما تم تسجيل مخصصات صافية قدرها ٤٤,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، مقابل ٣٤٠,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وساعد الإطلاق الناجح لوحدة الأصول الخاصة لإدارة استرداد الأموال بشكل استباقي وتقليل القروض المتعثرة، ورفع محفظة القروض التي أسهمت في زيادة نسبة تغطية مخصصات البنك الإجمالية لتصل إلى ١١٣ بالمئة في عام ٢٠٢١ صعوداً من ٩٣ بالمئة في عام ٢٠٢٠. كما تراجع معدل تغطية القروض المتعثرة من ٣,٤ بالمئة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢,٥ بالمئة في عام ٢٠٢١.

وعليه، فقد بلغ صافي دخل البنك ٥٢,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، مقارنة بخسارة صافية قدرها ٣٠٨,٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠.

كما حافظت الميزانية العمومية للبنك على قوتها، حيث بلغ إجمالي قيمة الأصول الموحدة في نهاية العام ٣١,٨ مليار دولار أمريكي، ما يعكس مستوى عالٍ من السيولة لدى البنك. وبلغت قيمة النقد والأصول السائلة الأخرى والأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع والودائع قصيرة الأجل ١٣,٣ مليار دولار أمريكي، تمثل ٤٢ بالمئة من إجمالي الأصول. وبنهاية عام ٢٠٢١، بلغ إجمالي القروض والسُّلَف ١١,٧ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ ١٠,٥ مليار دولار أمريكي في العام السابق، بزيادة قدرها ١١ بالمئة، بينما بلغت ودائع العملاء ٢١,٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ وظلت نسبة القروض إلى الودائع قوية.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

تطور مجموع الدخل
(بملايين الدولارات الأمريكية)

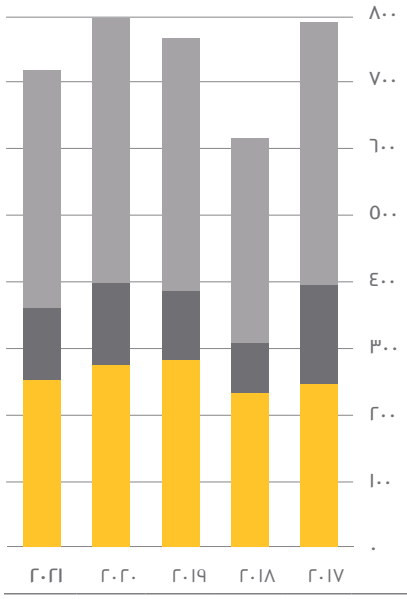

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الدخل غير المرتبط بالفوائد	٢٥٣,١	٢٧٣,٧	٢٨٠,٤	٢٣٢,٨	**٢٤٦,١**
صافي دخل الفوائد	١٠٧,٢	١٢٤,٨	١٠٤,٣	٧٤,٩	**١٤٨,٦**
مجموع الدخل	٣٦٠,٣	٣٩٨,٥	٣٨٤,٧	٣٠٧,٧	**٣٩٤,٧**

النسب المالية الرئيسة للمجموعة

	٢٠٢١	٢٠٢٠
نسبة كفاية رأس المال	**١٦,١%**	١٧,٢%
صافي نسبة التمويل المستقر	**١٤٦,٢%**	١٥٦,٠%
نسبة تغطية السيولة	**١٧٦,٣%**	١٥٥,٢%
نسبة القروض إلى الودائع [١]	**٤٤,٧%**	٤٢,٨%
نسبة القروض المتعثرة	**٢,٥%**	٣,٤%
نسبة تغطية المخصصات	**١١٣%**	٩٣%

[١] تشمل الودائع التمويل طويل الأجل.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي الدخل من الفوائد لعام ٢٠٢١ إلى ٢٤٦,١ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٢٣٢,٨ مليون دولار أمريكي في العام السابق، بزيادة قدرها ٦ بالمئة، إذ نجح البنك في الاستفادة من انخفاض مصروفات الفوائد، وهو ما أدى إلى ارتفاع صافي الدخل من الفوائد مقارنة بالعام السابق.

ويأتي الدخل من الفوائد بشكل أساسي من المصادر التالية:

- القروض والسُّلَف
- الأوراق المالية الاستثمارية
- الودائع لدى البنوك

وتأتي مصروفات الفوائد من المصادر التالية:

- الودائع
- التمويل لأجل

وانخفض دخل الفوائد من القروض والسُّلَف البالغة ٢٩٠,٣ مليون دولار أمريكي بنسبة ٨,٦ بالمئة عن العام السابق، وانخفض دخل الفوائد من الأوراق المالية الاستثمارية البالغة قيمتها ٩٥,٤ مليون دولار أمريكي بنسبة ١,٥ بالمئة عن العام السابق، في حين بلغ دخل الفوائد على الودائع والأصول السائلة الأخرى ٣٤,٩ مليون دولار أمريكي.

وقد تم تعويض الانخفاض المذكور أعلاه بتراجع مصروفات الفائدة على ودائع العملاء بمقدار ٥٥,٢ مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره ٤٨,٥ في المائة. وإضافة إلى ذلك، كانت مصروفات الفوائد على التمويل لأجل البالغة قيمته ١٠٢,٥ مليون دولار أمريكي أقل بنسبة ١٢,٣ بالمئة عن العام السابق.

ونتيجة لذلك، ارتفع صافي دخل البنك من الفوائد بمقدار ١٣,٣ مليون دولار أمريكي.

وبالنسبة لحصة كل وحدة من وحدات البنك من صافي دخل الفوائد، فقد ارتفع صافي دخل الفوائد لوحدة الخدمات المصرفية للشركات إلى ١٧٠,٣ مليون دولار أمريكي لهذا العام مقارنة بـ ١١٥,٨ مليون دولار أمريكي في العام السابق، مستحوذاً على ٦٩,٢ بالمئة من إجمالي صافي دخل البنك من الفوائد. وبلغ صافي دخل الفوائد لوحدة الخزينة ٦١,٩ مليون دولار أمريكي مقارنة بـ ٦٦,٩ دولار أمريكي في العام السابق، أي ما يمثل ٢٥,٢ بالمئة من إجمالي صافي دخل البنك من الفوائد.

الدخل من غير الفوائد

يشتمل الدخل من غير الفوائد على الدخل من الرسوم والعمولات، والدخل من صرف العملات الأجنبية، ودخل التداول، والدخل من مصادر أخرى.

وبلغ الدخل من الرسوم والعمولات ٧٢,٥ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢٢,٩ بالمئة عن مستوى العام السابق، ما يعكس نجاح مبادرة البنك الاستراتيجية لتنويع الإيرادات. وهناك تحليل للإيراد من الرسوم والعمولات مع مقارنات بأرقام السنة السابقة تم تقديمه في الإيضاح رقم ٢٣ من القوائم المالية الموحدة. وبلغت قيمة العمولات على خطابات الاعتماد والضمان ٢٩,٥ مليون دولار أمريكي، لتكون أكبر مصدر للدخل القائم على الرسوم، حيث شكّلت ٣٨,٧ بالمئة من قيمة الدخل المتأتي من الرسوم والعمولات للعام.

من جهة ثانية، تتكون رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية من الرسوم الناتجة عن أنشطة إدارة الأصول، وإدارة الصناديق الاستثمارية، واستشارات الشركات، والتعاملات في أسواق الدين ورأس المال، وأنشطة الاكتتاب. وبلغت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية والإدارية ٢٧,٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٣٦,٣ بالمئة من الدخل من الرسوم والعمولات.

وسجلت مختلف أنشطة التداول للمجموعة دخلاً قدره ٣٢,٢ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢١ مقارنة بخسارة قدرها ١٤,٢ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وهناك تحليل للإيراد من التداول ورَد في الإيضاح رقم ٢٤ من القوائم المالية الموحدة. ويتكون الدخل من التداول بشكل أساسي من التغيرات التي تحدث في السوق والمسجلة على الأوراق المالية وحقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وخيارات السلع ومشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعميل.

وقد تحقق ربح صافي قيمته ٢٧,٨ مليون دولار أمريكي من استثمارات التداول في الأوراق المالية لحقوق الملكية، بينما سجلت الاستثمارات في الصناديق المدارة خسارة صافية بمقدار ٢,٦ مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى إغلاق صندوق التمويل التجارة الذي يديره «بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة». وكما هو مبين في تحليل تداول الأوراق المالية في الإيضاح رقم ١٠ من القوائم المالية الموحدة، فإن أغلب أنشطة التداول للمجموعة تتعلق بالاستثمارات الأولية في الصناديق التي تديرها البنوك الاستثمارية وشركات إدارة الأصول التابعة للمجموعة، وهي «جي آي بي كابيتال» و«بنك الخليج الدولي – المملكة المتحدة».

وبلغ الدخل من صرف العملات الأجنبية ١٨,٥ مليون دولار أمريكي للعام، وهو أعلى بمقدار ٢,٧ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٢٠. وقام البنك بتقييم متطلبات العملات الأجنبية بشكل استباقي في ظروف السوق السائدة، ما أدى إلى زيادة بنسبة ١٧ بالمئة في الدخل.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

الدخل من غير الفوائد (تتمة)

ويتألف الدخل من صرف العملات الأجنبية بشكل أساسي من الدخل الناتج من معاملات صرف العملات الأجنبية للعملاء التي تُعادَل في الأسواق مع المعاملات المماثلة. ولهذا، لا توجد مخاطر سوقية مرتبطة بهذه المعاملات التي تسهم في هذا المصدر المهم للدخل. وعكست الأرباح القوية نجاحاً مستمراً في البيع المترافق لمنتجات مبتكرة لتلبية متطلبات العملاء، وتطوير منتجات جديدة لتلبية احتياجاتهم المتغيرة.

وقد شهد الطلب على هذه المنتجات زيادة ملحوظة حيث أدرك العملاء الفوائد الملموسة لإدارة المخاطر والتحوط بفاعلية ضد تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وخلال عام ٢٠٢١، واصلت المجموعة توسيع قاعدة عملائها، ما يعكس رغبةً أكبر في زيادة التنويع واستحساناً أكثر للأرباح من هذه المنتجات، وكذلك إيجاد فرص عمل أكثر ومتكررة مع العملاء الحاليين.

وارتفع الدخل من مصادر الدخل الأخرى إلى ٢٥,٤ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢١ من ١٤,٣ مليون في العام السابق. ويوجد تحليل للإيراد من مصادر الدخل الأخرى وَرَد في الإيضاح رقم ٢٦ من القوائم المالية الموحدة. وحققت وحدة الأصول الخاصة المنشأة حديثاً إيرادات بلغت ٢٠,٧ مليون دولار أمريكي في أقل من عام منذ إنشائها، مقارنة بـ ٦,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق، ما يسلط الضوء على عمليات الاسترداد المتزايدة المنفذة حالياً. وإضافة إلى ذلك، تم جني مبلغ ٤,٠ مليون دولار أمريكي من توزيعات للأرباح من استثمارات في أسهم مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وقد تم تحقيق مكاسب صافية بقيمة ١,٧ مليون دولار أمريكي على سندات دين استثمارية، وسُجِلَت خسارة قدرها ١,٣ مليون دولار أمريكي من بيع قرض تم تعويضه جزئياً من خلال إيرادات أخرى. وقد تم تصنيف القرض كقرض من «المرحلة ١» لأغراض توفير مخصصات لخسائر ائتمانية متوقعة.

مصروفات التشغيل

بلغ إجمالي مصروفات التشغيل ٢٩٦,٧ مليون دولار أمريكي للعام، وهو أعلى بمقدار ١٩,٨ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٢٠.

وبلغت مصروفات الموظفين ١٧٦,٨ مليون دولار أمريكي تمثل ٥٩,٦ بالمئة من إجمالي المصروفات التشغيلية، وهي أعلى من العام السابق وتعكس استثمار البنك الموجّه نحو تعزيز رأسماله البشري. وانخفضت مصاريف المرافق بمقدار ٢,٥ مليون دولار أمريكي لتصل إلى ٢٣,٣ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢١، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إغلاق فروع التجزئة وأجهزة الصراف الآلي في المملكة العربية السعودية.

وارتفعت مصروفات التشغيل الأخرى البالغة ٩٦,٦ مليون دولار أمريكي بمقدار ٣,٤ مليون دولار أمريكي عن عام ٢٠٢٠، مع زيادات تتعلق بمبادرات استثمارية استراتيجية.

المخصصات

سجلت المجموعة مخصصات صافية بلغت ٤٤,٥ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٣٤٠,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وبلغ صافي مخصصات القروض للقروض والسُّلَف ٥٧,٣ مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ٣٣٦,١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠. وتتألف مخصصات القرض من ٤١,١ مليون دولار أمريكي رسوم مخصص (المرحلة ٣)، و١٦,٢ مليون دولار أمريكي رسوم مخصص غير محدد (المرحلتان ١ و٢). وتم حجز مخصصات بقيمة ٠,٩ مليون دولار أمريكي لأوراق مالية استثمارية من المرحلة ١، وتم تسجيل رسوم مخصص بقيمة ٠,٧ مليون دولار أمريكي للأصول الأخرى. وكما هو مشار إليه في إيضاح ٢٧ في القوائم المالية الموحدة، فإن هذا يمثل مخصصاً يتعلق بالذمم المدينة الأخرى.

تكوين مجموع الدخل

(%)

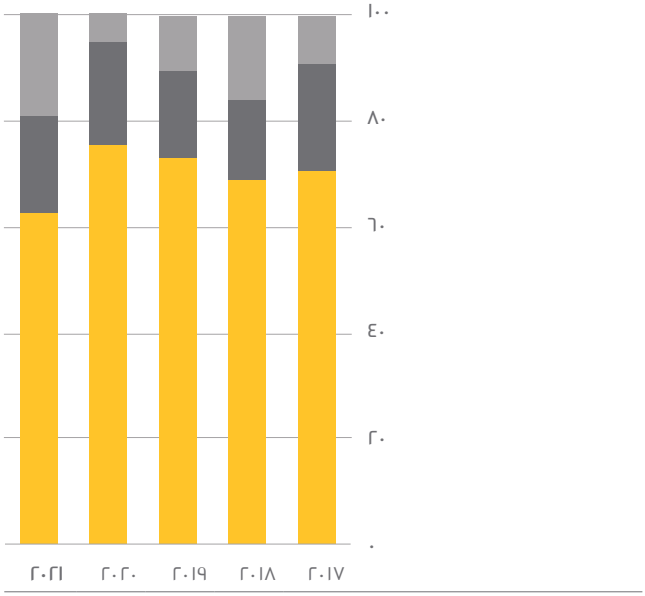

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
صافي دخل الفوائد	٦٢,٤	٧٥,٧	٧٢,٩	٦٨,٧	٧٠,٣
إيرادات الرسوم والعمولات	١٨,٤	١٩,٢	١٦,٨	١٥,٤	٢٠,١
إيرادات المتاجرة، تحويل العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	١٩,٣	٥,٢	١٠,٣	١٥,٩	٩,٦
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تطور المصاريف

(بملايين الدولارات الأمريكية)

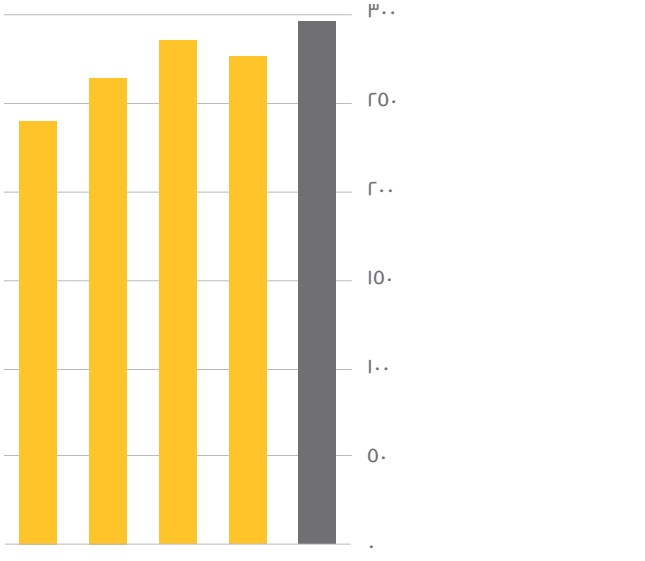

	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧
مصاريف التشغيل	٢٩٦,٧	٢٧٦,٩	٢٨٥,٩	٢٦٥,٤	٢٤٠

استعراض الوضع المالي (تتمة)

نسبة كفاية رأس المال
(%)

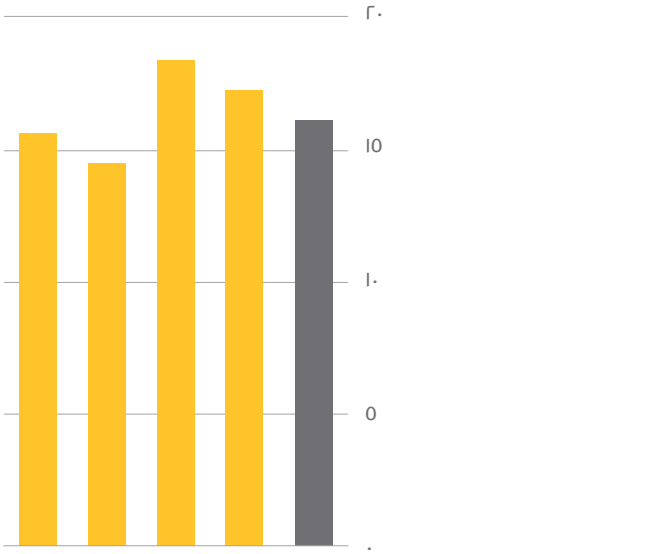

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
نسبة كفاية رأس المال	١٥,٦	١٤,٥	١٨,٤	١٧,٢	**١٦,١**

التوزيع حسب فئة الأصول
(%)

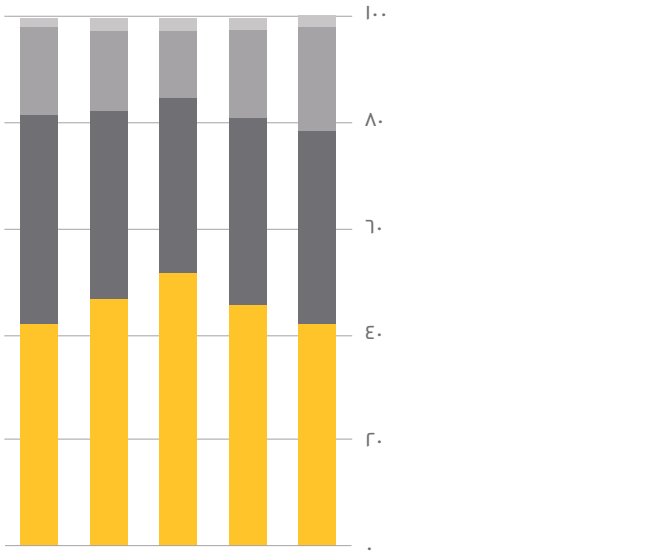

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
إيداعات وأصول سائلة أخرى	٤١,٨	٤٦,٨	٥١,٨	٤٥,٦	**٤١,٩**
قروض وسلف	٣٩,٥	٣٥,٦	٣٢,٧	٣٥,٤	**٣٦,٧**
أوراق مالية	١٦,٤	١٤,٨	١٣,١	١٦,٢	**١٩,٢**
أخرى	٢,٣	٢,٨	٢,٤	٢,٨	**٢,٢**
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	**١٠٠,٠**

قوة المركز المالي

بلغ إجمالي حقوق الملكية ٣,٠٩٣,٠ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، من بينها ٢,١٤٥,٤ مليون دولار أمريكي تعود إلى المساهمين في البنك.

وفي ضوء امتلاك إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي وقدره ٢,٨٢٠,٦ مليون دولار أمريكي، وإجمالي تعرض مرجح للمخاطر قدره ١٧,٤٩٧,٦ مليون دولار أمريكي، فقد بلغ معدل مخاطر الأصول المحتسب وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي المرتبطة باتفاقية (بازل ٣) ١٦,١ بالمئة، في حين بلغ معدل الفئة الأولى لرأس المال ١٤,٠ بالمئة، وهي نسب عالية مقارنةً بالنسب الدولية كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي. وتشكّل الفئة الأولى لرأس المال ٨٦,٦ بالمئة من إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي. ووفقاً للمبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية، فإن الأرباح والخسائر غير المحققة المصنفة (دخلاً شاملاً آخراً) يتم إدراجها في قاعدة رأس المال التنظيمي. ويستبعد إجمالي رأس المال التنظيمي ٤٣٥,١ مليون دولار أمريكي من حقوق الملكية البالغة قيمتها ٩٤٧,٦ مليون دولار أمريكي، التي ترجع إلى حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في «بنك الخليج الدولي – السعودية»، لأنه لا يُقبل تضمينها في قاعدة رأس المال التنظيمي وفق توجيهات رأس المال التنظيمي لاتفاقية (بازل ٣) من مصرف البحرين المركزي.

وتشمل نسبة المخاطر إلى الأصول الانكشافات المرجّحة للمخاطر السوقية والتشغيلية. وقد عمدت المجموعة بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي إلى تطبيق نهج يقوم على تبني آليات داخلية للتعامل مع مخاطر السوق، إضافةً إلى تبني منهج قياسي لتحديد متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية. وهذا يدل على أن الجهة التنظيمية مقتنعة بإطار إدارة المخاطر لدى المجموعة، وبأن هذا الإطار يتوافق، تماماً مع التوجيهات والمتطلبات المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي ولجنة بازل للرقابة المصرفية.

ويقدم تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال الوارد في قسم لاحق من التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول الملاءة المالية وإطار إدارة رأس المال للمجموعة. ويوجد توضيح لسياسات الحكومة فيما يتعلق بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٣٠,٥ من القوائم المالية الموحدة. كما يبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن سياسة المجموعة تتمثّل في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تحفظ ثقة المستثمرين والنظراء والسوق، وتعزيز النمو المستقبلي لأعمال المجموعة.

جودة الأصول

إن التوزيع الجغرافي لموجودات المخاطر مبين في إيضاح ٣١ من القوائم المالية الموحدة. أما بيان المخاطر الائتمانية في الأصول المالية المستند على التصنيف الداخلي للائتمان فهو مبين في الإيضاح رقم ٣٠,١ (ب). ويشير هذا إلى أن نسبة ٨٠,٣ بالمئة من مجموع الأصول المالية التي تتكون من أصول سائلة وودائع وأوراق مالية وقروض والتزامات ائتمانية مشروطة كانت مصنفة عند درجة -٤ أو أعلى، أي بما يعادل مستوى تصنيف الاستثمار أو أعلى.

ويمكن الاطلاع على المزيد حول تقييم جودة الأصول بالرجوع إلى الإيضاح رقم ٤٠,٧ من القوائم المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبناءً على منهجيات التقييم الموضحة في هذا الإيضاح، فإن صافي القيم العادلة لجميع الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لم يكن مختلفاً بشكل كبير عن قيمتها الدفترية.

وفي نهاية عام ٢٠٢١، شكّلت نسبة النقد والأصول السائلة الأخرى، واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، والودائع نسبة ٤١,٩ بالمئة من إجمالي الأصول، وشكّلت الأوراق المالية الاستثمارية ١٨,٨ بالمئة، في حين شكّلت القروض والسُّلَف نسبة ٣٦,٧ بالمئة.

استعراض الوضع المالي (تتمة)

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية ٥,٩٦٨,٥ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وتُمثّل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في المقام الأول احتياطي السيولة لدى المجموعة. وبناءً على ذلك، فهي تتألف أساساً من سندات دين مصنفة على أساس الاستثمار، صادرة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الرئيسة والكيانات المرتبطة بالحكومات.

وتتكون الأوراق المالية الاستثمارية من نوعين من محافظ سندات الدين واستثمارات محدودة في حقوق الملكية وصناديق الأسهم. وتتضمن كبرى محافظ سندات الدين أوراقاً مالية بسعر فائدة متغير أو ثابت تم تبادلها لجني الفروق الثابتة من سعر الفائدة على سعر الليبور. وقد بلغت قيمة هذه الأوراق المالية الاستثمارية ٤,١٩١,٨ مليون دولار أمريكي أو ٧١,٤ بالمئة من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية ٢٠٢١. أما بالنسبة للمحفظة الصغرى من سندات الدين فهي تُمثّل استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في السندات بسعر فائدة ثابت. وقد بلغت قيمة هذه المحفظة ١,٦٧٩,٧ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢١، وتتكون من استثمارات في سندات بسعر فائدة ثابت خاصة بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي نهاية عام ٢٠٢١، بلغت قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية ٩٧,٠ مليون دولار أمريكي، وتتألف غالبية استثمارات حقوق الملكية وبشكل كبير من أسهم مدرجة تبلغ قيمتها ٧٨,٢ مليون دولار أمريكي، إضافةً إلى استثمارات مرتبطة بالأسهم الخاصة.

ويرد تحليل لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف في الإيضاح رقم ١١ من القوائم المالية الموحدة. وقد حصل ما قيمته ٤,٣٩٠,٢ مليون دولار أمريكي أو ٧٤,٨ بالمئة من سندات الدين في نهاية عام ٢٠٢١ على تصنيف A-/A3 أو أعلى. واستناداً إلى تصنيف جهة الإصدار، يمثل مبلغ ١,٠٣٤,١ مليون دولار أمريكي أو ١٧,٦ بالمئة من سندات الدين أوراقاً مالية أخرى مصنفة بدرجة استثمارية. كما صُنّف ما قيمته ٤٤٧,٢ مليون دولار أمريكي أو ٧,٦ بالمئة من سندات الدين على أنها دون مستوى الاستثمار، أي أقل من BBB-/Baa3 يتكون معظمها من سندات دين صادرة عن إحدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تكن هناك أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وتم تصنيف جميع سندات الدين ضمن الدرجة الأولى لأغراض وضع المخصصات.

القروض والسُّلَف

ارتفع مبلغ القروض والسُّلَف إلى ١١,٦٥٧,٥ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢١، وذلك من مبلغ ١٠,٤٨٩,٧ مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وكان إجمالي القروض والسُّلَف أعلى بـ ١,١٨١,٣ مليون دولار أمريكي مقارنةً بنهاية عام ٢٠٢٠. وقد ساهمت قوة محفظة القروض علاوةً على تركيز البنك باستمرار على سياسة الاختيار بعناية فائقة عند تمديد القروض الجديدة في تعزيز جودة محفظة القروض التي تمثل قروض المرحلة الأولى ما يساوي ٨٩ بالمئة من صافي مجموعها.

وبناءً على آجال الاستحقاق التعاقدية لحلول تاريخ صدور الميزانية العمومية، كان ما نسبته ٥٦,٢ بالمئة من محفظة القروض مستحق السداد خلال عام واحد، بينما كان ٢٢,٠ بالمئة مستحق السداد خلال ثلاث سنوات. وشكّلت القروض المستحقة إلى ما بعد خمس سنوات نسبة ٧,٣ بالمئة فقط. وقد وردت تفاصيل تصنيف القروض والسُّلَف حسب القطاع في الإيضاح رقم ١٢,٣ من القوائم المالية الموحدة، بينما ورد التوزيع الجغرافي للقروض والسُّلَف في الإيضاح رقم ٣١.

توزيع استحقاق القروض

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
السنة الأولى	٦,٥٥٥,٤	٥٦,٢
السنوات ٢ و ٣	٢,٥٦٥,٠	٢٢,٠
السنوات ٤ و ٥	١,٦٨٩,١	١٤,٥
أكثر من ٥ سنوات	٨٤٨,٠	٧,٣
	١١,٦٥٧,٥	١٠٠,٠

تطور القروض متأخرة السداد

(بملايين الدولارات الأمريكية)

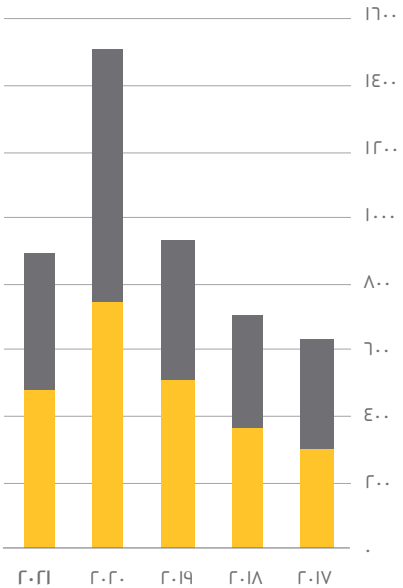

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الصافي الإجمالي للقروض متأخرة السداد (بملايين الدولارات الأمريكية)	٤٧٩,٤	٧٤١,٣	٥١١,٤	٣٦٣,٥	٢٩٨,٤
نسبة الصافي الإجمالي من القروض متأخرة السداد	٤,٦	٧,٠	٥,٠	٣,٤	٢,٥
المخصصات	٤١٣,٦	٧٦٣,٩	٤١٩,٦	٣٣٧,٨	٣٣٦,٦

استعراض الوضع المالي (تتمة)

توزيع السندات الاستثمارية حسب التصنيف

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
AAA إلى Aaa/A- إلى A3	٤,٣٩٠,٢	٧٤,٨%
BBB+ إلى Baa1/BBB- إلى Baa3	١,٠٣٤,١	١٧,٦%
BB+ إلى Ba1/BB- إلى Ba3	٤٤٧,٢	٧,٦%
	٥,٨٧١,٥	١٠٠,٠%

القروض والسُّلَف (تتمة)

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، فقد مثّل الانكشاف على قطاع الطاقة والنفط والبتروكيماويات ما نسبته ١٩,٤ بالمئة من إجمالي محفظة القروض مقارنةً بـ ١٧,٣ بالمئة في نهاية عام ٢٠٢٠، تلاه القطاع المالي بنسبة ١٧,٦ بالمئة.

ويتضمن الإيضاح رقم ٣٠,١ (ب) في القوائم المالية الموحدة تقييماً لمستوى مخاطر الائتمان للقروض والسُّلَف، وذلك بناءً على تصنيفات ائتمانية داخلية. وحصل ما قيمته ٧,٣٢٤,٣ مليون دولار أمريكي أو ٦٢,٨ بالمئة من إجمالي القروض على درجة ٤ أو أعلى، أي ما يعادل التصنيف بمستوى الاستثمار. وتم تصنيف ما قيمته ١,١٤٦,٨ مليون دولار أمريكي أو ٩,٨ بالمئة فقط من إجمالي القروض والسُّلَف، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة، على أنها انكشافات من الدرجة الثانية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، أي أنها انكشافات لقروض شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها. وإضافةً إلى ذلك، بلغت قيمة المخصصات الصافية لانخفاض القيمة للانكشافات المصنفة من الدرجة الثالثة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، ١٣٢,٠ مليون دولار أو ١,١ بالمئة فقط من إجمالي القروض والسُّلَف. وتُعرف انكشافات الدرجة الثالثة بأنها تلك الانكشافات التي تُرصَد لها مخصصات لها بشكل خاص على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

وقد بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ما قيمته ٢٩٥,١ مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات المحددة للنظراء (الدرجة الثالثة) ١٦٦,٤ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات غير المحددة (الدرجتان الأولى والثانية) ١٢٨,٧ مليون دولار. وبلغ إجمالي المخصصات ٢٩٥,١ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثّل ٩٨,٩ بالمئة من إجمالي القيمة الدفترية للقروض متأخرة السداد. وفي عام ٢٠٢١، حُوِّلَ ٤٣,٨ مليون دولار من القروض المخصصة بنسبة ١٠٠ بالمئة إلى السجلات، وقد أدى ذلك إلى استغلال قيمة معادلة من مخصصات الدرجة الثالثة.

وتُحسب المخصصات المحددة بناءً على المبلغ القابل للتحصيل من القرض. ويُحدَّد المبلغ القابل للتحصيل كقيمة حالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخفّضة على أساس سعر الفائدة عند بداية تقديم القرض.

ولغرض حساب المخصصات غير المحددة (الدرجتان الأولى والثانية)، فإن المجموعة لا تأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات باستثناء الأموال النقدية أو الأسهم المتداولة. ومع أن الأوراق المالية والأسهم غير المدرجة والأصول المادية تستخدم كضمانات لأغراض التخفيف من المخاطر والحماية، إلا أنها لا تؤخذ في الاعتبار عند احتساب المخصصات غير المحددة.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغت القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الصافية للقروض متأخرة السداد ٢٩٨,٤ مليون دولار أمريكي و١٣٢,٠ مليون دولار أمريكي على التوالي.

فئات الأصول الأخرى

يتناول الإيضاح رقم ٧ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً للأصول النقدية والسائلة الأخرى التي بلغت ٦,٧٣٥,٦ مليون دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢١. وتتضمن إجمالاً النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية في المناطق الجغرافية الرئيسة التي تعمل فيها المجموعة. وبشكل أساسي يرجع الارتفاع في الأصول النقدية والسائلة الأخرى بقيمة ٣٦٦,٧ مليون دولار أمريكي على أساس سنوي إلى نمو ودائع العملاء والبنوك خلال العام.

وبلغ إجمالي الودائع ٦,٣٩٦,١ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢١، وهي متنوعة جغرافياً بشكل جيد، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣١ من القوائم المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر من هذه الودائع مودعاً لدى النظراء المصرفيين في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، ومثلت الودائع ٢٠,١ بالمئة من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠٢١، ودُعِمَت بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة البيع. وهذه الودائع مضمونة، ما يقلل من تعرض المجموعة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

ويرد تحليل للإيراد من الأوراق المالية في الإيضاح رقم ١٠ من القوائم المالية الموحدة. وقد بلغت قيمة الأوراق المالية المتداولة ١٢١,١ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ويتألف معظمها من استثمارات تديرها شركات تابعة للمجموعة، وهي «جي آي بي كابيتال»، و «بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة».

استعراض الوضع المالي (تتمة)

توزيع مخاطر الأصول والالتزامات

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
مجلس التعاون الخليجي	٢٤,٥٠٧,٦	٦٤,٨
دول الشرق الأوسط الأخرى وشمال إفريقيا	٣٧٥,٦	١,٠
أوروبا	٨,١٤١,٧	٢١,٥
شمال أمريكا	٢,٥٤٩,٧	٦,٧
آسيا	٢,٢٥٨,٢	٦,٠
	٣٧,٨٣٢,٨	١٠٠,٠

التوزيع الجغرافي للودائع

	بملايين الدولارات الأمريكية	%
دول مجلس التعاون الخليجي	١٣,٩٩٤,٤	٦٣,٧
دول الشرق الأوسط الأخرى وشمال إفريقيا	٩٥٣,٥	٤,٣
دول أخرى	٧,٠٣٨,٢	٣٢,٠
	٢١,٩٨٦,١	١٠٠,٠

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر ٣٧,٨٣٣ مليون دولار أمريكي. وتضمنت هذه جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى)، إضافةً إلى التزامات ائتمانية مشروطة. وكما أشير سابقاً، فإن هناك تحليل للأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر حسب الفئة والموقع الجغرافي في الإيضاح رقم ٣١ من القوائم المالية الموحدة. وكما يتجلى في هذا الإيضاح، فإن مبلغ ٢٤,٥٠٧,٦ مليون دولار أمريكي أو ٦٤,٨ بالمئة من إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر تُمثل الانكشاف على النظراء والكيانات الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول المعرضة للمخاطر فتتمثل إلى حد كبير في ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأوروبية الرئيسة، والأوراق المالية الاستثمارية الصادرة عن جهات مصدرة عالية التصنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويوجد تحليل للمشتقات ومنتجات صرف العملات الأجنبية ورد في الإيضاح رقم ٣٤ من القوائم المالية الموحدة، في حين قدّم الإيضاح رقم ٣٥ تحليلاً إضافياً للالتزامات الائتمانية المشروطة وما يقابلها من مخاطر مرجّحة.

التمويل

بلغ إجمالي ودائع البنوك والعملاء ٢١,٩٨٦,١ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وبلغت ودائع العملاء ٢٠,٩٩٤,٨ مليون دولار أمريكي، ما يمثّل 90,0 بالمئة من إجمالي الودائع، بينما بلغت ودائع البنوك ٩٩١,٣ مليون دولار أمريكي، ما يمثّل ٤,٥ بالمئة.

ويتناول الإيضاح رقم ١٥ من القوائم المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب الموقع الجغرافي. وجاء ما قيمته ١٣,٩٩٤,٤ مليون دولار أو ٦٣,٧ بالمئة من إجمالي الودائع من النظراء في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الودائع التي جاءت من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أوروبا على وجه الخصوص)، فقد بلغت قيمتها ٧,٠٣٨,٢ مليون دولار أمريكي أو ٣٢,٠ بالمئة من إجمالي الودائع. وترتبط الودائع من النظراء في الدول التي تقع خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حد كبيرٍ بنشاط الإيداع لدى «بنك الخليج الدولي - المملكة المتحدة». ولا تُمثّل هذه الودائع مصدر تمويل أساسي للمجموعة، ويتم مقارنتها بالودائع واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس والأصول السائلة الأخرى مع النظراء من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغة قيمتها ١٠,٢٠٤,٨ مليون دولار أمريكي والمودعة لآجال قصيرة في الأسواق المالية. وعليه، فإن المجموعة عبارة عن مودِع صِرف للأموال في السوق المالية الدولية بين البنوك، ولذا لا يوجد لها اعتماد صافٍ في التمويل على هذه السوق.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ما قيمته ٦٨٥,٢ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وتستخدم المجموعة أوراقها الاستثمارية عالية الجودة وعالية التصنيف لتعزيز قدرتها على التمويل بضمان الأوراق المالية بشكل فاعل من ناحيتي التكلفة وأجل الاستحقاق، إضافةً إلى مواصلة إثبات قدرتها على إعادة شراء الأوراق المالية بصفتها جزءاً من خططها الاحترازية الخاصة بالسيولة.

وقد بلغ إجمالي التمويل طويل الأجل ٥,١٠٠,١ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ومثّل التمويل بأجل وحقوق الملكية ١٦٠,٦ بالمئة من القروض التي تُستحق بعد أكثر من عام. وتماشياً مع التركيز على الاستدامة، فقد نجح بنك الخليج الدولي في إغلاق قرض مشترك مرتبط بالاستدامة بقيمة ٦٢٥,٠ مليون دولار، ما جعل بنك الخليج الدولي أول بنك يقع مقره في البحرين وأول بنك مملوك بأغلبية سعودية يحصل على مثل هذا التسهيل.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات المتعلقة بالسيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات

منذ تأسيس بنك الخليج الدولي (البنك) في عام ١٩٧٥م، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي، اللذين تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع أصحاب المصلحة فيه، ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

ممارسات الحوكمة السليمة

وقد اعتمد بنك الخليج الدولي منذ تأسيسه تطبيق معايير حوكمة الشركات المتعلقة بالمؤسسات المالية على الرغم من كونه شركة غير مدرجة، والتزم البنك بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣م.

ويعتمد بنك الخليج الدولي في الوقت الحالي العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات حوكمة الشركات، مثل تحديد الصلاحيات الشاملة لمجلس الإدارة، وأعضاء المجلس، وأعضاء اللجان التابعة للمجلس، ووضع لائحة قواعد السلوك باللغتين العربية والإنجليزية (قواعد السلوك والأخلاق وتفادي تضارب المصالح)، ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك، إضافةً إلى وضع سياسة التشغيل بما يتوافق مع المتطلبات الجديدة لمصرف البحرين المركزي.

وقام البنك علاوة على ما سلف بوضع معايير إضافية شملت - من بين جُملة أمور أخرى - تحديث لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة، وتحديث لوائح عمل اللجان التابعة للمجلس، وتحديث برنامج الإبلاغ عن التجاوزات، وإنشاء لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة، وتأسيس وحدة خاصة للحوكمة، وتحديث إطار عمل المكافآت المتغيرة بما يتلاءم على نحو تام مع الممارسات السليمة للحوكمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

وتبنى مجلس إدارة البنك سياسة للإبلاغ عن المخالفات؛ حيث عينت الإدارة مسؤولين يمكن للموظفين التواصل معهم للإبلاغ عن أية مخالفات. وتوفر السياسة حماية كافية للموظفين الذين يبلغون عن أية مخالفات بحسن نية. ويراجع مجلس الإدارة السياسة بشكل دوري.

وتخضع مهام مجلس الإدارة ولجانه للمراجعة السنوية للتأكد من الالتزام المستمر بهذه المهام، وبأفضل الممارسات، وبأية متطلبات رقابية مستجدة. واطلع مجلس الإدارة على آخر التحديثات في اجتماعه الذي انعقد في ٢٤ فبراير ٢٠٢١م.

وتم نشر لائحة نظام العمل والمهام لمجلس الإدارة بأكملها على موقع البنك الإلكتروني (www.gib.com)، وهي تعكس إلى حد كبير الحوكمة الواردة في مجلد الضوابط العليا من الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي (المجلد الأول).

وعملاً للمتطلبات المنصوص عليها في الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاح السنوي لمجلس الإدارة بخصوص توظيف أقارب شاغلي المناصب القيادية بالبنك ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين، أفصح الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة عن عدم وجود صلة قرابة تجمع بين أي من موظفي البنك وشاغلي المناصب القيادية المذكورين خلال العام ٢٠٢١م.

واعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة المهنية لدى البنك، ومن شأنها أيضاً تأكيد مدى التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الإنصاف والإفصاح عن المعلومات المالية، وتوفيرها لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الرقابية، والعملاء، وشركاء الأعمال، ووكالات التصنيف الائتماني وغيرها من الجهات المعنية.

وفي شهر مارس من كل عام، يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقرير حول مدى التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الحوكمة، يتم من خلاله الإفصاح في حال وجود أي متطلبات لم يتم الالتزام بها - إن وجدت - ومسوغاتها، ويتم تقديم هذا التقرير في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للمساهمين. وتم ذكر الإيضاحات المضمنة في تقرير (الالتزام والتفسير) بالنسبة لقواعد الحوكمة في نهاية تقرير الحوكمة من هذا التقرير السنوي.

ويُفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم PD-1,3,8 من لائحة الإفصاحات العامة لمصرف البحرين المركزي - المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنوياً وفقاً للقسم PD-6,1,1 من الدليل الإرشادي.

المساهمون

يوضح الجدول التالي بيانات مساهمي البنك، ونسبة ملكية كل منهم:

المُساهم	نسبة المُلكية
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	%٩٧,٢٢٦
الهيئة العامة للاستثمار دولة الكويت	%٠,٧٣٠
شركة قطر القابضة دولة قطر	%٠,٧٣٠
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	%٠,٤٣٨
جهاز الاستثمار العُماني* سلطنة عمان	%٠,٤٣٨
وزارة المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	%٠,٤٣٨

الهيكل التنظيمي: القواعد والأدوار

يهدف الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي إلى تحديد وفصل مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى، ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- وجود مجلس إدارة فعال تم تشكيله وفقاً للمتطلبات يتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله؛ حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته، ومسؤوليات اللجان التابعة له على أكمل وجه، كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.
- وجود هيكل إدارة تنفيذية فعال تم تعيينه وفقاً للمتطلبات يتولى مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك، وتنفيذ استراتيجية، وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
- وجود تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.
- وجود نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض حسب الأحوال) للإدارة التنفيذية العليا.

ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ٦٦-٦٧ من هذا التقرير السنوي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة بموجب النظام الأساسي للبنك من عشرة أعضاء كحد أقصى، يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يُمنح كل مساهم يملك ١٠% من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي بتعيين عضو في المجلس. وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذا التعيين واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي.

وقد تم تمديد مدة عضوية مجلس الإدارة السابق إلى ٩ نوفمبر ٢٠٢١م وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، واعتباراً من تاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م عيّن صندوق الاستثمارات العامة، بصفته مساهماً بنسبة ٩٧,٢٢٦%، مجلس الإدارة الحالي للفترة من ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م حتى ٩ نوفمبر ٢٠٢٤م. وسيتم عرض تعيينات مجلس الإدارة الجديدة للتصديق عليها خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي المزمع عقده خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢م.

وأبرم البنك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات ونطاق مساءلة أعضاء مجلس الإدارة، إضافةً إلى المسائل الأخرى المتعلقة بتعيينهم، بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة تخصيصه للبنك، وتحديد مهامهم في لجان المجلس وتعويضاتهم، ومستحقاتهم المالية والمصاريف التي يتم تغطيتها من قبل البنك، وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وكما في نهاية العام، تألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء، سبعة منهم أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك الرئيس ونائبه، وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون جميعاً بخبرات تشمل قدرات مهنية متنوعة على نطاق واسع. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن السيرة الذاتية لأعضاء المجلس في الصفحات ٦١-٦٤ من هذا التقرير السنوي.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، يتألف مجلس الإدارة من خمسة أعضاء مصنفين كغير مستقلين وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي، فيما تم تصنيف بقية الأعضاء الأربع كمستقلين (راجع الجدول في الصفحة ٤٧).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام، وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة والأدوات الرقابية. وإلى ذلك يقوم مجلس الإدارة بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح تفادياً لسوء استغلال السلطة في إبرام معاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية إعداد التقارير المالية الموحدة بصورة عادلة، التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً، التي من شأنها تمكين إعداد البيانات المالية الموحدة دون أخطاء جوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ المقصود.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بالدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جدول الأعمال لهذه الاجتماعات ويضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين بمن فيهم أقلية المساهمين.

وأخيراً، يفوض المجلس لإدارة البنك مسؤولية القيام بالإدارة اليومية للبنك وفقاً للسياسات والتوجيهات والقواعد التي يضعها.

وفي إطار التحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وكل المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، إضافةً إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية، التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية مقابل الأهداف المعتمدة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقا للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوياً، مع جواز عقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وخلال اجتماعات المجلس المنعقدة في عام ٢٠٢١م، امتنع أربعة أعضاء عن التصويت على خمسة مقترحات تسهيلات ائتمانية تم طرحها خلال الاجتماعات، نتيجة لإفصاحهم عن وجود تضارب في مصالحهم الشخصية والمهنية لارتباطهم بالمقترضين. هذا، ولم لم تطرح على المجلس أية مسائل جوهرية تتعلق بنشاطات أعمال البنك.

ويتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠٢١م.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة الابتكار	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر* رئيس مجلس الإدارة	٤ (٦)	٤ (٤)				٤ (٤)	غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل** رئيس مجلس الإدارة	٦ (٦)		٥ (٦)	٢ (٣)			غير تنفيذي	مستقل لغاية ٩ نوفمبر ٢٠٢١م – غير مستقل بدءاً من ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م*****
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي	٥ (٦)	٤ (٤)				٤ (٤)	تنفيذي	غير مستقل
الدكتور نجم بن عبدالله الزيد*** نائب رئيس مجلس الإدارة	٦ (٦)			٣ (٣)	٤ (٤)		غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	٦ (٦)		٦ (٦)			٤ (٤)	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	٥ (٦)			٣ (٣)			غير تنفيذي	غير مستقل
السيد فرانك شواب	٦ (٦)		١ (٦)	١ (٣)	٤ (٤)	٤ (٤)	غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	٦ (٦)	٤ (٤)	٦ (٦)		٤ (٤)		غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ خالد بن عبدالله السويلم*****	٢ (٦)						غير نفيذي	مستقل
الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف******	٢ (٦)						غير تنفيذي	غبر مستقل

تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى الحد الأقصى لعدد الاجتماعات خلال العام.

* انتهت فترة عضوية الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر في ٩ نوفمبر ٢٠٢١م.

** تولى المهندس عبدالله بن محمد الزامل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة حتى ٩ نوفمبر ٢٠٢١م، وعين رئيساً لمجلس الإدارة اعتباراً من ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م.

*** انتخب الدكتور نجم بن عبدالله الزيد نائباً لرئيس مجلس الإدارة اعتباراً من ٢٨ نوفمبر ٢٠٢١م.

**** تم تغيير تصنيف المهندس عبدالله بن محمد الزامل إلى غير مستقل اعتباراً من ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م، نظراً لإمتداد فترة عضوية ل ثلاث دورات متتالية في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي بشأن تصنيف أعضاء مجلس الإدارة.

***** عُين الدكتور خالد بن عبدالله السويلم في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م.

****** عُين الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م.

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس صلاحياتها وصلاحياتها من المجلس. وترد تفاصيل عضوية اللجان وحضورها في الجداول أدناه:

عضوية لجان مجلس الإدارة (١ يناير ٢٠٢١م - ٩ نوفمبر ٢٠٢١م)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة التدقيق	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	رئيس
	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	عضو
	الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	الدكتور عبدالله بن حسن العبدالقادر	عضو
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	السيدة انجو باتوردهان	مدعوة

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

عضوية لجان مجلس الإدارة (٢٨ نوفمبر ٢٠٢١ حتى تاريخه)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مراكز الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الأستاذ عبداللّه بن محمد الزامل	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
	الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	عضو
لجنة التدقيق	السيد راجيف كاكار	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	الدكتور نجم بن عبداللّه الزيد	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبداللّه الزيد	رئيس
	الأستاذ خالد بن عبدالله السويلم	عضو
	الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	عضو
	السيد فرانك شواب[1]	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	المهندس عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	الأستاذ جمال الكشي	عضو
	السيدة انجو باتوردهان	مدعوة

[1] عُين عضواً في لجنة سياسات المخاطر بدءاً من ١٦ يناير ٢٠٢٢م.

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠٢١م

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١. ٢٤ فبراير ٢٠٢١
	٢. ٥ مايو ٢٠٢١
	٣. ١٠ أغسطس ٢٠٢١
	٤. ٩ نوفمبر ٢٠٢١
	٥. ٢٨ نوفمبر ٢٠٢١
	٦. ١٣ ديسمبر ٢٠٢١
اللجنة التنفيذية	١. ٢٤ فبراير ٢٠٢١
	٢. ٥ مايو ٢٠٢١
	٣. ١٠ أغسطس ٢٠٢١
	٤. ٩ نوفمبر ٢٠٢١
لجنة التدقيق	١. ٢١ فبراير ٢٠٢١
	٢. ٣ مايو ٢٠٢١
	٣. ٨ أغسطس ٢٠٢١
	٤. ١١ أغسطس ٢٠٢١
	٥. ٧ نوفمبر ٢٠٢١
	٦. ١٢ ديسمبر ٢٠٢١
لجنة حوكمة الشركات، الترشيح والمكافآت	١. ٢٢ فبراير ٢٠٢١
	٢. ٢١ مارس ٢٠٢١
	٣. ١٢ ديسمبر ٢٠٢١
لجنة سياسات المخاطر	١. ٢٢ فبراير ٢٠٢١
	٢. ٤ مايو ٢٠٢١
	٣. ٩ أغسطس ٢٠٢١
	٤. ٨ نوفمبر ٢٠٢١
لجنة الابتكار	١. ٢١ فبراير ٢٠٢١
	٢. ٤ مايو ٢٠٢١
	٣. ٩ أغسطس ٢٠٢١
	٤. ٨ نوفمبر ٢٠٢١

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية – من بين جُملة أمور أخرى – ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.

٢. تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن الأمور الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات المهمة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.

٣. الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك في نطاق الصلاحيات المخولة لها من قبل مجلس الإدارة.

٤. تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.

٥. ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في الأمور التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة خلال الظروف الطارئة التي يتعذر فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ولمجلس الإدارة بالإجماع القيام بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه الأمور.

وفي جميع الأحوال، يتعين على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم، واتخاذ القرارات وفقاً لتقديرهم على أفضل وجه يكفل حفظ مصالح البنك ومساهميه.

لجنة التدقيق

يتمثل دور لجنة التدقيق في مراجعة المركز المالي للبنك وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور المالية والرقابة الداخلية والالتزام بالأنظمة والمتطلبات القانونية. وتشمل مهام اللجنة الرئيسة الآتي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على (١) دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك (٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين (٣) نظم الرقابة الداخلية (٤) ا التحقق من مؤهلات واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ومراقبة أدائهم.

٢. الإشراف على أداء التدقيق الداخلي للبنك والتدقيق المستقل.

وتتضمن لائحة صلاحيات اللجنة تفاصيل إضافية بشأن آلية إعداد التقارير المالية وعملية تطويرها، فضلاً عن مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالإشراف على الالتزام بالمتطلبات القانونية والأخلاقية. ويخضع كل من رئيس التدقيق للمجموعة والرئيس التنفيذي للالتزام للمجموعة مباشرة لإشراف لجنة التدقيق ويتبعان الرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر

تساند لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر، التي يحددها البنك، والحدود التي يمارسها من خلالها أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

١. ضمان قيام البنك بصياغة واعتماد سياسات واقعية لإدارة المخاطر الجوهرية والموافقة عليها.

٢. استلام ومراجعة ومناقشة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

٣. مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفاعلية.

٤. التأكد من أن المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام و/أو رؤساء الأقسام للمجموعة للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.

٥. ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة عن أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها، وذلك ليتسنى للجنة الاطلاع عليها وأخذ العلم بها.

٦. التأكد من قيام الإدارة بإخطار اللجنة دورياً بكل المخاطر الجوهرية التي قد تواجه أعمال البنك، والتأكد من ارتياحها للإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.

٧. مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ولهذا الغرض:

- استلام ومراجعة تقارير الانكشاف للمخاطر الائتمانية بناءً على الدولة، والتصنيف الائتماني، والصناعة/التركيز، والقروض المتعثرة، وكذلك تقارير اختبارات الضغط الائتماني.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق VAR.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن التغيير في الموافقات على التسهيلات الائتمانية أو تمديدها، وقياس مخاطر الائتمان والسوق، وإجراءات مراقبة المخاطر.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت

الغرض الرئيس لهذه اللجنة هو مساندة مجلس الإدارة في ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب وإبقاء وتشجيع الكفاءات المتميزة، من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة دون حصر، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين

١. تقييم المهارات والقدرات المطلوبة في المجلس واللجان التابعة له والإدارة العليا.

٢. القيام بتقييم دوري لمدى تحقق وجود المهارات المطلوبة في مجلس الإدارة والإدارة العليا.

٣. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء مجلس الإدارة منفردين ومجلس الإدارة ككل.

٤. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والعليا منفردين والإدارة ككل.

٥. وضع إجراءات لتحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل هذه المناصب.

٦. وضع خطة الإحلال لأعضاء الإدارة العليا.

شؤون المكافآت

مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:

١. سياسة المكافآت والحوافز التنفيذية التي تتضمن المكافآت الثابتة، والمتغيرة للأشخاص المعتمدين و/أو القادرين على تحمل المخاطر الجوهرية.

٢. السياسات المتعلقة بتعيين وإبقاء وتقييم أداء وعزل أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وفريق الإدارة العليا.

٣. اعتماد نظام المكافآت ومراقبته ومراجعته لضمان عمل هذا النظام وفق الغرض المحدد منه.

٤. اعتماد مبالغ المكافآت لكل شخص مُعتمَد ومتحمل للمخاطر الجوهرية، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المقرر توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما يشمل الرواتب والرسوم والمصروفات والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

٥. مراجعة نتائج اختبارات الضغط واختبارات التنبؤ قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة المراد توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافأة السنوية وغيرها من مزايا الموظفين.

شؤون حوكمة الشركات

١. الإشراف على تطوير ومراجعة سياسات حوكمة الشركات.

٢. مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بحوكمة الشركات.

٣. مراجعة مهام وتقييم لوائح أداء عمل المجلس ولجانه ورفع التوصيات إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.

٥. مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق ما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح واتخاذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد.

٦. الإشراف على النشاطات التعليمية لحوكمة الشركات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.

٧. الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل حوكمة الشركات.

لجنة الابتكار

لجنة الابتكار هي لجنة غير تنظيمية مفوضة لغاية خاصة تتمثل في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته من خلال الإشراف على القدرات العامة للبنك وتوجهه الاستراتيجي في مسائل التقنية المالية والابتكار، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير وغيرها من المبادرات التقنية. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته الرقابية المتعلقة بمسائل التقنية المالية والابتكار.

٢. الإشراف على تطوير الإدارة وتنفيذ استراتيجية التقنية المالية والابتكار الخاصة بالبنك، وقدراته، وبنيته، وتطبيقها جميعاً.

٣. مراجعة ابتكارات واتجاهات التقنية المالية الناشئة للتطبيق المحتمل داخل البنك.

٤. تحديد الفرص التي لا تخلق فقط نقطة تنافسية فارقة في دول مجلس التعاون الخليجي، بل وتوفر كذلك ميزة السبق على المستوى الإقليمي.

٥. تعزيز الوعي بالتحديات والفرص التي تتيحها الثورة الرقمية.

تقييم مجلس الإدارة

إن مهام عمل لجنة الحوكمة، والترشيح والمكافآت، وكذلك ميثاق مجلس الإدارة، تتطلب قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس كل على حده مرة واحدة سنوياً على الأقل. وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من جميع اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسة خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. وإضافةً لذلك، يتم تقييم أداء أعضاء المجلس استناداً لمعايير تقييم يمكن قياسها، والتقييمات الذاتية التي يجريها الأعضاء، إضافة إلى تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. هذا ويتم تزويد المساهمين بتقرير عن عمليات التقييم خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢١م، أجرى مستشار خارجي تقييماً مستقلاً لمجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب. لتقييم الفاعلية الكلية للمجلس. وخلص التقرير إلى أن بنك الخليج الدولي ش.م.ب. لديه مجلس إدارة قوي يتمتع بمزيج من المهارات والكفاءات والخبرات الجيدة، وأن جميع أعضاء مجلس الإدارة ملتزمون غاية الالتزام بنجاح البنك في خلق قيمة مستدامة. واعتمد المجلس التوصيات الصادرة عن المستشار لتعزيز العمليات والإجراءات الداخلية ومراقبة تنفيذها طوال عام ٢٠٢١م.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

هيئة الرقابة الشرعية

شكل مجلس إدارة بنك الخليج الدولي هيئة للرقابة الشرعية في عام ٢٠١٢م، ومن ثم أعاد تشكيل الهيئة في الأول من يناير ٢٠٢١م. وتستمر فترة عضوية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الحاليين لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

وهيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة مكونة من علماء شريعة موقرين، وتتولى مسؤولية توجيه ومراجعة والإشراف على الأنشطة المصرفية الإسلامية للبنك للتأكد من أنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل مسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية بشكل أساسي في:

١. الإشراف الشرعي على الأعمال والأنشطة الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
٢. تحديد المعايير الشرعية اللازمة بخصوص الأنشطة الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
٣. إصدار القرارات ذات الصلة بالمواضيع الشرعية لتمكين البنك من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
٤. التأكد من أن سياسات وإجراءات البنك الشرعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٥. تقديم الفتاوى والموافقات والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات الإسلامية لبنك الخليج الدولي قبل طرح المنتجات أو الخدمات للعملاء.

نفذت هيئة الرقابة الشرعية خلال عام ٢٠٢١م جميع واجباتها المتمثلة بالرقابة الشرعية من خلال مراجعة ومناقشة الأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتأكد من أن جميع الأنشطة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

اسم العضو	مركز العضو
فضيلة الدكتور محمد علي القري	الرئيس
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي	عضو تنفيذي
فضيلة الشيخ راشد إبراهيم الغنيم	عضو

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية خلال ٢٠٢١م

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع الأول	٢٥ مايو ٢٠٢١ م
الاجتماع الثاني	٢٧ سبتمبر ٢٠٢١م
الاجتماع الثالث	٢٠ ديسمبر ٢٠٢١م

المكافآت

تم تحديد المكافآت الحالية لهيئة الرقابة الشرعية بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م. بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية ٤٣,٥٠٠ دولار أمريكي للعام ٢٠٢١م.

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

تتم إحاطة مجلس الإدارة واللجان التابعة له بآخر المستجدات والتطورات في المجال التنظيمي والرقابي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم بصورة دورية.

ويولي المجلس أيضاً أهمية بالغة لتوفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية وفقاً للصلاحيات المفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويرأس هذه الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي للمجموعة، يساندهما أعضاء في فريق الإدارة العليا وسكرتير مجلس الإدارة. وقد وردت تفاصيل السير الذاتية للمديرين التنفيذيين في الصفحة رقم ٦٤-٦٥ من هذا التقرير السنوي.

وتقوم اللجان الإدارية المؤلفة من فريق الإدارة العليا التالي بيانها بمساندة مكتب الرئيس التنفيذي في إدارة البنك:

١. لجنة الإدارة للمجموعة
٢. لجنة الإدارة
٣. لجنة إدارة المخاطر للمجموعة
٤. لجنة الأصول والمطلوبات
٥. لجنة مراجعة الحسابات المتعثرة
٦. مجلس الاستدامة
٧. لجنة تقييم الوظائف [١]
٨. لجنة إدارة أمن المعلومات
٩. لجنة إدارة المخاطر التشغيلية
١٠. لجنة مراجعة المناقصات
١١. لجنة الائتمان
١٢. لجنة الاستثمار
١٣. لجنة الرقمنة
١٤. لجنة تقييم المشاريع
١٥. لجنة المخصصات
١٦. لجنة إدارة الأزمات
١٧. لجنة استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث
١٨. لجنة ضبط التكاليف
١٩. اللجنة التوجيهية لتنفيذ الاستراتيجية وإدارة التحول [٢]

وتستمد هذه اللجان صلاحياتها من الرئيس التنفيذي للمجموعة وفقاً للسلطات والحدود التي يقررها له مجلس الإدارة.

---

١ تم إنهاء عملها عتباراً من يونيو ٢٠٢١

٢ تحل محلها اللجنة التوجيهية للتحول اعتباراً من الربع الأول من عام ٢٠٢٢

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الإدارة العليا (تتمة)

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك. وتصدر خطابات التعيين إلى فريق الإدارة العليا لتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم، التي تشمل المساندة والمساهمة في الآتي:

١. بلورة الأهداف الاستراتيجية وتوجه البنك.

٢. إعداد الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.

٣. ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بجميع أعمال البنك.

٤. وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.

٥. تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً إلى مستوى المخاطر المحددة.

٦. مراجعة أداء الأقسام المختلفة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

٧. التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بحرفية نص وروح القوانين وبقواعد السلوك المهني.

٨. العمل على جعل البنك مثالاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

كما يتم لفت انتباه الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تُعد إضافة إلى مسؤولياتهم الوظيفية والأهداف المحددة لهم ، التي وضعت لهم حسب ما جاء في دليل سياسات وإجراءات البنك.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، التي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، فضلاً عن سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسة التي تمت مراعاتها في وضع هذه السياسة.

يتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه خلال اجتماع الجمعية العامة في عام ٢٠١٥م. وفيما يلي ملخص لأهم سمات إطار العمل الخاص بالمكافآت:

استراتيجية المكافآت

إن سياسة البنك في الأجور والمكافآت هي تقديم مستوى تنافسي في إجمالي الأجور لاستقطاب والحفاظ على الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم. وتعتمد سياسة البنك للمكافآت المتغيرة في المقام الأول على الثقافة القائمة لمستوى الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل النتائج المحققة على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر ونتائج المخاطر.

وتشكل كفاءة الموظفين والتزامهم على المدى الطويل العاملان الأساسيان لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل تحقيق مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسة التالية:

- الأجور الثابتة
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- خطة المكافآت السنوية المؤجلة

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق عمل البنك وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه؛ حيث تخضع جميع الأمور المتعلقة بالأجور والمكافآت والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادراً على تحمل المخاطر الجوهرية و/ أو شخص مُعتمَد في دوائر الأعمال أو وظائف دوائر الرقابة أو الدعم. والشخص المُعتمَد هو الموظف الذي يخضع تعيينه للحصول على الموافقة المسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره في البنك، كما يُعتبر الموظف متحملاً لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال المهمة، وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على إطار المخاطر لدى البنك.

وسعياً لضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك ككل وأداء الأقسام والأفراد مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى، التي تم تلخيصها بما يتماشى مع خطة العمل وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والالتزام، وفي المقام الأول العمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً على كيفية تحقيق ذلك؛ إذ إن من شأن هذا العنصر أن يُسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

دور لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت ومحور تركيزها

تشرف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت على جميع سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تُعد اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجور. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما أنها مسؤولة عن وضع مبادئ وإطار عمل الحوكمة لجميع قرارات الأجور والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل وحجم المخاطر لدى البنك.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت خلال العام على هيئة بدل حضور ثلاثة اجتماعات [٢٠٢٠: ٣ اجتماعات] ٢٧ ألف دولار أمريكي [٢٠٢٠: ٢٧ ألف دولار أمريكي].

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ السياسة الخاصة بالمكافآت على المستوى الكلي للمجموعة، بينما يتم تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك من خلال ما تحدده القوانين والأنظمة المحلية السارية والممارسات المتبعة في السوق.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة من قبل المساهمين بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. كما يتم اعتماد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة ويتكون مما يلي:

- أتعاب نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له.
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس.

وخلال عام ٢٠٢١م، بلغ مجموع الأتعاب والنفقات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب. ١,٥ مليون دولار أمريكي [٠,٧ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٠م]. وعلى مستوى المجموعة، بلغ مجموع الأتعاب والنفقات والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ٢٠,٩ مليون دولار أمريكي [١٨,٣ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٠م] والتي تشمل مبلغ ٣,٥ مليون دولار أمريكي [٢,٢ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٠م] دُفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف أساساً من مكافأة الأداء السنوي. وترتبط المكافآت السنوية باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين المرتبطة بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة، والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

واتبع البنك إطار عمل معتمَد من قبل مجلس الإدارة لهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى التي تسهم على قدم المساواة في اعتماد الحزمة المستهدَفة لمكافآت الموظفين، وذلك قبل النظر في تخصيص أي مكافأة للإدارات وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تسعى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسة على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل، التي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب للإدارات ذات الصلة والموظفين المعنيين.

وفي تحديد مبلغ المكافآت المتغيرة يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ووضع مقياس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف العائدات وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية، التي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث يتم مراعاة المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

وتقّيم لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة بعناية الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي ما يزال توقيت واحتمالية تحقيقها غير مؤكد. وتتخذ اللجنة قراراتها بناء على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

ويتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة العائدات. ويسعى البنك إلى صرف المكافآت من العائدات المحققة والمستدامة. وعندما لا تكون الأرباح بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة مكافآت متغيرة، فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية. ومن شأن مقاييس الأداء ضمان خفض إجمالي المكافآت المتغيرة عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدَفة، كما تم توضيحه أعلاه، لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر.

وقد عين البنك مؤسسة Aon McLagan كمستشار مكافآت مستقل وفق معايير السوق لتقديم رأي مهني إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت إذا تطلب ذلك.

مكافآت إدارات الرقابة

يسمح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العليا في هذه الإدارات. ويكفل البنك أن تكون مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة، وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند إلى تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويؤدي نظام إدارة الأداء لدى البنك دوراً محورياً في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعة لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية، فضلاً عن المهام ذات قيمة مضافة خاصة بكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيس بمدى تحقيقها لأهداف الأداء الأساسية المحدَدة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، منها السيطرة على المخاطر ومدى الالتزام والاعتبارات الأخلاقية، وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجهها البنك، ويضمن أيضاً أن سياسة المكافآت لدى البنك تقلل من قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر لهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

وتأخذ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة، التي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر، وذلك قبل توزيع المكافآت المتغيرة. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

إطار تقييم المخاطر (تتمة)

ويُراعى في حزمة المكافآت المتغيرة أداء البنك، الذي يُنظر إليه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

وعند تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك يؤخذ بعين الاعتبار كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
- مستوى مخاطر السيولة المتوقع عند أداء الأعمال.
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المدرجة ضمن العائدات الحالية.

وتَطّلع لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان المواءمة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

التعديلات حسب المخاطر

يمتلك البنك إطاراً لتقييم المخاطر المستقبلية، وهو تقييم نوعي لدعم اختبار الأداء الفعلي مقابل افتراضات المخاطر. وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، يتم تطبيق إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.
- على المستوى الفردي، يمثل الأداء الضعيف للبنك عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة للأفراد، التي تخفض بدورها تقييم أداء الموظف.
- خفض قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.
- التغيرات المحتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي للمكافآت غير المستحقة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز تدارس تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

وللجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت – بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة – ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / تقليل التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي.
- إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم.
- الاستعادة من خلال ترتيبات الضبط والاسترداد.

إطار التعديل والاسترداد

من شأن أحكام التعديل والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت تحديد، متى ما كان ذلك ملائماً، ما إذا كان بالإمكان مصادرة أو تعديل العناصر غير المستحقة بموجب الخطة المؤجلة، أو ما إذا كان بالإمكان استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل.

وتشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تُمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين، الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير جوهري ضار على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ أي قرار باسترداد مكافأة أحد الأفراد.

ومن شأن أحكام الضبط والاسترداد السماح للبنك بتحديد، متى ما كان ذلك ملائماً، إذا كان بالإمكان تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/ غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة تثبت سوء تصرف الموظف أو ارتكابه لخطأ جوهري يتسبب في الإضرار بسمعة البنك، أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض وحدة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر، أو إعادة صياغة جوهرية للبيانات المالية للبنك.
- تضليل الموظف وبشكلٍ متعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- حدوث تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى وحدات الأعمال بالبنك خسائر مادية.

ويمكن تنفيذ إجراء الاسترداد إذا كان ضبط النسبة غير المستحقة غير كاف بالنظر إلى طبيعة الحالات وحجمها.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسة التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره على هيئة أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه على هيئة أسهم بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الضبط. ويتم صرف جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر كفترة احتفاظ من تاريخ الاستحقاق. ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف الأرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المؤجلة

يخضع الموظفون من درجة ١٢ وأعلى لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة		مدة التأجيل	الاحتفاظ	الضبط	الاسترداد
	الرئيس التنفيذي والمديرون التنفيذيون وأعلى خمسة موظفين أجراً من وحدات الأعمال	المناصب العليا (الدرجة ١٢ وأعلى)				
النقد المقدم	٤٠%	٥٠%	لا يوجد	-	-	نعم
الأسهم المقدمة	-	١٠%	لا يوجد	٦ أشهر	نعم	نعم
النقد المؤجل	١٠%	-	٣ سنوات*	-	نعم	نعم
الأسهم المؤجلة	٥٠%	٤٠%	٣ سنوات*	٦ أشهر	نعم	نعم

*يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.		
مليون دولار أمريكي	٢٠٢١	٢٠٢٠
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (بما في ذلك بدلات الحضور)	١,٤	٠,٧
مصاريف سفر الأعضاء	٠,١	٠,٠
مصاريف أخرى للأعضاء	٠,٠	٠,٠
المجموع	**١,٥**	٠,٧

مجموعة بنك الخليج الدولي		
مليون دولار أمريكي	٢٠٢١	٢٠٢٠
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	٣,٣	٢,١
مصاريف سفر الأعضاء	٠,٢	٠,٠
مصاريف أخرى للأعضاء	٠,٠	٠,٠
المجموع	**٣,٥**	٢,٢

الموظفون

٢٠٢١										
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت متغيرة					
		نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	مكافآت مضمونة (نقداً/أسهم)	مقدمة		مؤجلة		الإجمالي
						نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	
الأشخاص المعتمدين										
- وحدات الأعمال	٨	٤,٥٢٧	٣٢٤	١٣٠	-	١,٦٩٩	١١	٤٠٨	٢,٠٨١	-	٩,١٨٠
- الرقابة والدعم	١٣	٤,٠٣٥	٢٢٠	١٠٠	-	٦٦٨	١٢٥	-	٥٠٢	-	٥,٦٥٠
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٠	٢,٨٩٦	٢١١	-	-	٤٩٣	٨٥	١٧	٤٢٦	-	٤,١٢٨
موظفون آخرون	٢١٥	٢٢,٥٩١	٤,٣٥٠	-	-	٢,٤٨٦	٢٩	-	١١٨	-	٢٩,٥٧٤
موظفون في الخارج	٩٤٢	٨٥,٣٩٩	١٦,٣٣٨	-	-	١٩,١٧٤	٨٨	٧٧٣	٦٠٧	-	١٢٢,٣٧٩
المجموع	**١,١٨٨**	**١١٩,٤٤٨**	**٢١,٤٤٣**	**٢٣٠**	-	**٢٤,٥٢٠**	**٣٣٨**	**١,١٩٨**	**٣,٧٣٤**	-	**١٧٠,٩١١**

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الموظفون (تتمة)

ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	مكافآت ثابتة نقداً	مكافآت ثابتة أخرى	مكافآت ممنوحة عند التوظيف (نقداً/أسهم)	مكافآت مضمونة (نقداً/أسهم)	مكافآت متغيرة مقدمة نقداً	مكافآت متغيرة مقدمة أسهم	مكافآت متغيرة مؤجلة نقداً	مكافآت متغيرة مؤجلة أسهم	مكافآت متغيرة مؤجلة أخرى	الإجمالي
٢٠٢٠											
الأشخاص المعتمدين											
- وحدات الأعمال	٥	٣,٢٩١	٢٩٨	-	-	١,٢٦٧	-	٣١٣	١,٥٦٧	-	٦,٧٣٦
- وحدات الأعمال	١١	٢,٨٥١	٢٩٥	-	-	٣٦٠	٦٤	-	٢٥٧	-	٣,٨٢٨
المتحملون لمخاطر جوهرية	١٢	٢,٩٢٤	٣٠٢	-	-	٤٥٧	٨٠	١٥	٣٩٢	-	٤,١٧٠
موظفون آخرون	١٩٣	٢٣,٩٣٦	٣,٦٩٨	-	-	٢,١٧٨	٣٨	-	١٥٢	-	٣٠,٠٠١
موظفون في الخارج	٧٩٦	٧٩,٠٠١	١٦,١١٧	-	-	٨,٩٩٤	٥١	٤٧٩	٥٦٥	-	١٥٠,٢٠٦
المجموع	**١,٠١٧**	**١١٢,٠٠٣**	**٢٠,٧١٠**	-	-	**١٣,٢٥٦**	**٢٣٣**	**٨٠٧**	**٢,٩٣٣**	-	**١٤٩,٩٤٢**

تشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في بيان الدخل الموحد والتي لم يتم ذكرها في الجدول السابق والبالغة ٠,٩ مليون دولار أمريكي [٢٠٢٠: ٧,٩ مليون دولار أمريكي] تكاليف الموظفين غير المباشرة مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

المكافآت المؤجلة

	٢٠٢١				
	نقداً	أسهم		أخرى	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	١,١٩٨	٤,٩٨٥,٣٦٠	٤,١٣٣	-	٥,٣٣١
المكافآت التي تم منحها	٤٥٧	٣,٢٥٥,٠٨٥	٢,٧٩٣	-	٣,٢٥٠
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٥٠٧)	(٢,٥٤٩,٨٧٤)	(٢,١١٤)	-	(٢,٦٢١)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	٧١	-	٧١
الرصيد الختامي*	**١,١٤٨**	**٥,٦٩٠,٥٧١**	**٤,٨٨٣**	-	**٦,٠٣١**

*تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

	٢٠٢٠				
	نقداً	أسهم		أخرى	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	٤٨٥	٤,٠٤١,١٥٧	٣,٧١٠	-	٤,١٩٤
المكافآت التي تم منحها	٩٧١	٣,١٦٠,٣٢٢	٢,٩٠١	-	٣,٨٧٢
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٢٥٨)	(٢,٢١٦,١١٩)	(٢,٠٣٤)	-	(٢,٢٩٢)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	(٤٤٤)	-	(٤٤٤)
الرصيد الختامي*	**١,١٩٨**	**٤,٩٨٥,٣٦٠**	**٤,١٣٣**	-	**٥,٣٣١**

*تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف ٩ مكافآت [٢٠٢٠: ١٢] من مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ٩٣٨,٤٨٨ دولار أمريكي [٢٠٢٠: ٩٠٠,٨٩٧]، منها مبلغ ٣١٥,١١٩ دولار أمريكي [٢٠٢٠: ١٦٢,٠٤٨ دولار أمريكي] كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

الاتصال المؤسسي

تتضمن سياسة الإفصاح العام التي ينتهجها البنك واستراتيجية الاتصال المؤسسي لديه أن تكون إفصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وفي التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسة للبنك: الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي، ووسائل التواصل الاجتماعي، وقنوات التواصل مع الموظفين والإعلانات في وسائل الإعلام المناسبة.

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)، الذي يوفر معلومات شاملة تتضمن نبذة تعريفية عن البنك وإنجازاته ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وبياناته المالية للسنوات الخمس السابقة على الأقل، وكذلك البيانات الصحفية.

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة، وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك في البنك إلى إرشاد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يجب عليهم اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم تجاه جميع الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، العملاء والموظفين والسلطات المعنية والموردين والعامة والدول التي يعمل بها البنك) امتثالاً لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وتنظم قواعد السلوك المسائل المتعلقة بتطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسئولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وحماية المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالأنظمة الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

ويتم تذكير جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجباتهم الواردة ضمن قواعد السلوك عبر التواصل معهم من خلال بريد إلكتروني يرسل لهم مرفق به نسخة من هذه القواعد باللغتين العربية والإنجليزية، ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها، وكذلك التعهد بأنه في حال وجود أي مخاوف بشأن أي إخلال بقواعد السلوك، فسوف يتم رفع الأمر إلى الشخص المعني في البنك وفقاً لهذه القواعد.

وعلاوة على ذلك، فإنه يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه بما يكفل تجنب تضارب المصالح. وتوجه هذه الإقرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإنه يتوجب على جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية التوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

الإفصاحات

يتم نشر التقارير السنوية في موقع البنك الإلكتروني. ويمكن الاطلاع على هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك والبيانات المالية وتحليلاً لإدارة المخاطر. وتعكس التقارير المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في عام ٢٠٢١م.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف المعنية.

الرقابة الداخلية

تتولى الإدارة العليا مسؤولية صياغة وإعداد أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي ومتابعتها ومراقبتها لضمان الأداء الفعال للبنك. ويشمل عمل أنظمة الرقابة الداخلية صياغة السياسات، والإجراءات، والعمليات، والأنظمة، وإطار المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتنفيذها في جميع إدارات وأقسام بنك الخليج الدولي.

ويُعد مجلس الإدارة، بدعم من لجنة سياسات المخاطر ولجنة التدقيق التابعتين له، مسؤولاً عن ضمان فاعلية الأنظمة والضوابط الداخلية لأعمال بنك الخليج الدولي، ومراقبة المخاطر ذات الصلة.

وتقوم لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بتحديد سياسات المخاطر ورفع التوصيات الخاصة بها (المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة)، وتسعى كذلك إلى تحديد المخاطر الرئيسة التي تواجه المجموعة وإدارتها. وتشرف اللجنة بشكل شامل على مدى تقبل البنك للمخاطر والمعايير العامة وحدود المخاطر التي يمارس البنك نشاطاته ضمنها، لضمان استجابة الإدارة لهذه المخاطر على النحو والوقت المناسبين.

ولتحقيق ذلك، تكفل لجنة سياسات المخاطر امتلاك البنك إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر على نطاق المجموعة بكاملها، وأن جميع ضوابط المخاطر المتبعة في إدارة وأقسام البنك تتوافق مع المتطلبات التنظيمية، ومعايير أفضل الممارسات لإدارة المخاطر في البنوك. ويراعي نهج البنك المستند إلى إطار إدارة المخاطر في المجموعة جميع فئات المخاطر على أساس استباقي، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر غير المالية مثل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر نموذج الأعمال، ومخاطر السمعة، ومخاطر التركز، وغيرها. ويتيح هذا الأمر للإدارة التعامل بفاعلية في حال عدم الاستقرار، وأية مخاطر ومجالات متصلة، ويحسن قدرتها على تعزيز القيمة لأصحاب المصلحة. ويشمل ذلك المواءمة بين إقبال البنك على المخاطر واستراتيجيات المخاطر، ما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة باستفاضة بشأن الاستجابة للمخاطر، ويساعد في خفض وتيرة وفداحة الخسائر التشغيلية، ويحدد ويساعد على الإدارة الاستباقية للمخاطر المتعددة على مستوى كامل المنظومة، ويهيئ البنك لانتهاز الفرص بشكل استباقي، ويرفع كفاءة استغلال رأس المال.

ولضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر، تعتمد لجنة سياسات المخاطر على المهام التنفيذية والتوجيهية المناطة بالإدارات المعنية بالرقابة المستقلة وضمان الجودة بالبنك، باستخدام نموذج «خطوط الدفاع الثلاثة» لإدارة المخاطر لضمان استقلالية الرقابة وفصل المسؤوليات؛ ففي «خط الدفاع الأول» تدير الإدارات المختلفة بالبنك المخاطر باعتبارها الجهات التي تتعامل مع المخاطر بصورة مباشرة،

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الرقابة الداخلية (تتمة)

وفي «خط الدفاع الثاني» تكون مهام الإشراف حث يتابع العمل متخصصون في إدارة المخاطر والرقابة المالية وشؤون الالتزام، ويوفر «خط الدفاع الثالث» ضمان الجودة المستقل عبر فرق العمل التابعة لإدارة التدقيق الداخلي وشركات التدقيق الخارجي التي يتم تعيينها وفقاً للمتطلبات الرقابية. ويتبع بنك الخليج الدولي إطار اختبار الضغط المستقبلي في جميع الفئات المعرضة للمخاطر لتحديد الأحداث أو التغييرات المحتملة في ظروف السوق التي قد تؤثر سلباً على البنك، ما يساعد في تحديد خطط العمل، بما في ذلك الاستعداد للتمويل في حالات الطوارئ، لإجراءات الحد من المخاطر في الوقت المناسب.

ويخضع الرئيس التنفيذي للمخاطر مباشرة لإشراف لجنة سياسات المخاطر ويتبع للرئيس التنفيذي في الأمور الإدارية، ما يجعل إدارة المخاطر وظيفة مستقلة عن الإدارة قادرة على التنفيذ الفعال لإطار إدارة المخاطر في جميع أرجاء المنظومة وممارسة رقابة مستقلة دون قيود. ويتم تزويد إدارة المخاطر بالموارد المناسبة والكافية من خلال كادر احترافي يتمتع المعرفة والمهارات والخبرات المناسبة.

وتشرف لجنة التدقيق على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي، من خلال مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتجتمع مع قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والإدارة لتقييم كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والحصول على التأكيدات المعقولة منها بشكل دوري. وتتسلم لجنة التدقيق بشكل دوري تقارير بشأن وجود أوجه ضعف أو قصور جسيمين في هيكلة أو تطبيق أية ضوابط داخلية متعلقة بإعداد التقارير المالية التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قدرة بنك الخليج الدولي على تسجيل البيانات المالية ومعالجتها وتلخيصها، وتتضمن هذه التقارير معلومات بشأن وجود أي احتيال، سواءً أكان مادياً أم لا، يتعلق بالإدارة أو أي موظفين ممن لهم تأثير جوهري على الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية في بنك الخليج الدولي. وإضافة إلى ذلك، يستعرض رئيس لجنة التدقيق آخر المستجدات للمجلس بشأن المناقشات والقرارات الرئيسة التي تطرقت إليها لجنة التدقيق.

وباعتبارها خط الدفاع الثالث، تقدم وحدة التدقيق الداخلي تقييماً مستقلاً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإلى الإدارة فيما يتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية، بما في ذلك إجراء مراجعات دورية مستقلة لأنشطة إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، من أجل ضمان الالتزام التنظيمي والالتزام بسياسات وإجراءات البنك المعتمدة.

ويتم الإبلاغ عن جميع النتائج المهمة والجوهرية لمراجعات التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من خلال تقارير الأنشطة ربع السنوية. وتشمل التحديثات وصفاً للثغرات الملحوظة في نظام الرقابة الداخلية وخطط العمل التصحيحية لمعالجة هذه الثغرات بالشكل المناسب من قبل الإدارة. وتراقب لجنة التدقيق بشكل فعال مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للتأكد من تخفيف المخاطر المحددة، لحماية مصالح البنك وأصحاب العلاقة.

وتبذل جميع إدارات وأقسام البنك جهوداً متسقة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة على مستوى صغار الموظفين من خلال المراجعة المستمرة وتنظيم الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. ويتم تكليف كل قسم، تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا، بمسؤولية الإشراف على تصحيح أوجه القصور الرقابية التي تحددها الهيئات والجهات الرقابية.

وتعمل إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال بشكل وثيق مع الأقسام الرقابية الأخرى من أجل إنشاء إطار رقابي فعال من خلال واجباتها ومسؤولياتها في إطار برامج الالتزام ومكافحة غسل الأموال التي تحدد أنشطتها المخطط لها مثل تنفيذ ومراجعة سياسات وإجراءات محددة، وتقييم مخاطر الالتزام، وتأسيس ثقافة التزام راسخة بين الموظفين، ورفع التقارير ذات الصلة إلى لجنة التدقيق التي تقوم بدورها بتقييم تلك البرامج وإصدار التوصيات بشأنها.

وصُمم نظام الرقابة الداخلية للبنك لتقديم تأكيدات معقولة إلى مجلس الإدارة بشأن إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وعلى الرغم من توفر نظم الرقابة الداخلية وتقييم مدى فعاليتها، فإن ذلك لا ينفي وجود قيود متأصلة تحول دون الكشف أو منع كافة أوجه القصور في الرقابة. . علاوة على ذلك، فإن التوقع بفاعلية تقييم نظام الرقابة الداخلية الحالية مستقبلاً خاضع لاحتمالية عدم كفاية الأدوات الرقابية في حينه ت نتيجة لأي تغييرات قد تطرأ في الظروف أو للالتزام بالسياسات والإجراءات.

واستناداً إلى نتائج التقييم المستمر لأدوات الرقابة الداخلية الذي أجرته الإدارة خلال العام، ترتأي الإدارة بأن نظام الرقابة الداخلية الحالي للبنك مصمم بشكل مناسب ويعمل بفاعلية ويتم مراقبته باستمرار.

ويتم تطبيق عملية الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من الإدارات والأقسام المنفصلة التي تخضع مباشرة للإدارة العليا، وتشمل: إدارة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام. ويساعد هذا النهج المتنوع على الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال تحديد وقياس ومراقبة الضوابط من وجهات نظر متنوعة.

ويتبنى بنك الخليج الدولي نهجاً منضبطاً بالنسبة لاتخاذ المخاطر، وذلك باتباعه مجموعة شاملة من سياسات وعمليات وحدود إدارة المخاطر، وتوظيف الأشخاص المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات اللازمة، والاستثمار في التقنية والتدريب، وترويج ثقافة إدارة المخاطر السليمة على جميع المستويات.

وفيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، طبق بنك الخليج الدولي إطاراً لإدارة المخاطر التشغيلية يشتمل على أدوات من بينها التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، ومؤشرات مخاطر رئيسة، وإطار اختبار الرقابة الداخلية الذي ينضوي على نظام متين للتحقق من صحة الضوابط عبر خطي الدفاع الأول والثاني، وإجراءات الحد من المخاطر التشغيلية وإجراءات معالجتها لتفادي تكرارها. وتوفر هذه الأدوات الفرصة أمام الإدارات لإعادة تقييم فاعلية الضوابط المتعلقة بنطاق أعمالها. ويتم مراقبة أية أوجه قصور رقابية حددتها الإدارات نتيجة استخدام هذه الأدوات من قبل الإدارات المختلفة بالبنك تحت إشراف إدارة المخاطر التشغيلية المستقلة الخاضعة للجنة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية التابعة للبنك ليتم رفعها في نهاية المطاف إلى لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما يتم رفع أية مواضيع جوهرية تتطلب عناية الإدارة العليا إلى لجنة الإدارة في بنك الخليج الدولي.

ويضمن قسم أمن المعلومات أمان معلومات بنك الخليج الدولي ومعلومات عملائه من خلال تأمين البنية التحتية للشبكة وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، بتنفيذ نهج «الدفاع في العمق»، أي من خلال اعتماد ضوابط أمنية متعددة المستويات. وتم تصميم نظام إدارة أمن المعلومات الشامل لبنك الخليج الدولي بما يتماشى مع معايير القطاع المالي وأفضل الممارسات العالمية، ويتألف من نموذج متكامل من الأفراد والعمليات والتقنيات، بما في ذلك مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، وعمليات إدارة الثغرات الأمنية والحوادث، والاختبارات الدورية لعمليات الاختراق، ومعلومات التهديد السيبراني، وخدمات حماية العلامة التجارية، والخدمات الوقائية والكشفية وحلول محيط الأمن. ويؤدي قسم الالتزام ومكافحة غسل الأموال في بنك الخليج الدولي مهامه وواجباته من خلال عملية مستمرة لتقييم الامتثال لتجنب المخاطر، وضمان الالتزام بجميع المتطلبات القانونية الخاصة بذلك. وتخضع وحدة الالتزام من حيث المرجعية الوظيفية للإشراف المباشر للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

الرقابة الداخلية (تتمة)

ويحرص بنك الخليج الدولي على تأصيل مبدأ تقييم المخاطر والضوابط الداخلية في برامج التدريب الدورية لموظفيه، وزيادة وعيهم بأهمية تقييم المخاطر، ومسؤوليتهم في الالتزام بالضوابط الداخلية.

وعلى الرغم من عدم إمكانية استبعاد مخاطر حدوث إخفاقات في الضوابط الداخلية بشكل تام، إلا أن الإدارة تعكف على تقليل وإدارة مثل هذه المخاطر من خلال الحفاظ على البنية التحتية والضوابط والأنظمة والإجراءات المناسبة، وضمان توظيف الأشخاص المدربين والمؤهلين لحماية مصالح بنك الخليج الدولي، وأصحاب المصلحة المرتبطين به.

رأي لجنة التدقيق بشأن الرقابة الداخلية

للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، تم إبلاغ لجنة التدقيق بمبادرات تعزيز الضوابط الداخلية لبنك الخليج الدولي. وقامت الإدارة بدراسة بعض هذه التوصيات وتطبيقها، وبعضها لا تزال قيد الدراسة. إضافةً إلى ذلك، قام المدقق الداخلي بتتبع هذه التوصيات والتحقق منه من تطبيقها بشكل مستقل، ويتم تقديم آخر مستجدات تنفيذها إلى لجنة التدقيق بشكل دوري.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات ذات الصلة

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة بالبنك التي اعتمدها مجلس الإدارة تحدد آلية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تُعد مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي، كما فرضت حدود التعامل مع هذه الأطراف بما يتوافق مع معايير مصرف البحرين المركزي، مع قيام البنك بتضمين ضوابط إضافية أكثر تشدداً من أنظمة المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي عن معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاحات التي يتم تضمينها في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنك حول هذه المعاملات، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

ويطبق البنك سياسة قواعد السلوك المهني المعتمدة من مجلس الإدارة التي تنظم تضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ويتم إجراء المعاملات مع المساهمين وفق شروط غير تفضيلية فيما يتعلق بالتعرضات والأموال المودعة منهم. وفي حالة تقديم قروض لأطراف ذات العلاقة، يتم الموافقة عليها بناءً على السلطات والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة للرئيس التنفيذي، وفي حال تجاوزت قيمة القروض نطاق تلك الصلاحيات، فإنه يتعين الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة حسب الأحوال. ولا يقوم البنك بمنح قروض لأعضاء مجلس الإدارة. كما يجب الإشارة إلى أن المادة ١٦ من النظام الأساسي للبنك تحظر أن تكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والصفقات التي يبرمها البنك مع الاخرين.

وفي حال وجود مقترحات بتعاملات مع شركات ذات علاقة بأي من أعضاء مجلس الإدارة، فإن هذه المقترحات (أ) تحال إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها مع امتناع العضو المعني عن التصويت، أو (ب) تحال إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة في حال كانت قيمة التعاملات ضمن سقوف الموافقات الائتمانية المفوضة للرئيس التنفيذي.

وتخضع جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بما فيهم الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين) وكذلك جميع موظفي البنك للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة سنوياً. ويتم رفع جميع المقترحات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بأعضاء مجالس الإدارة أو الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة للبت فيها.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

فوض البنك صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وفي حال تجاوز قيمة أي معاملة تسهيلات ائتمانية مقترحة حدود التفويض الممنوح للرئيس التنفيذي، فإنه يتطلب حينئذ الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة على تلك المعاملة.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

يعكس إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الامتثال السليمة في البنك. كما يوضح التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناء على ذلك، تتمثل مهام قسم مراقبة الالتزام في مساندة الإدارة العليا لضمان التزام جميع أنشطة البنك وموظفيه بالقوانين والأنظمة المرعية وفقاً للممارسات المهنية السليمة ذات العلاقة بتلك الأنشطة. وتعود المرجعية المباشرة للرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام لمتطلبات القوانين السارية والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك الذاتية لكامل المنظومة (يشار إليها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها). ويعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم الإدارات ومراقبة التزامها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها بالمجموعة، ويشمل ذلك: تحديد مخاطر ومشاكل الالتزام وإجراء اختبارات مستقلة، والإبلاغ عن وضع أنشطة الالتزام في البنك. وتوضح سياسة الالتزام للمجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارات والرقابة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على أساس تقييم المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي عبر البنك.

كما تحدد سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن بيانات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة، دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق.

وتأكيداً على حرص الإدارة في تعزيز أهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بمخاطبة جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بجميع القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، وقد تم تضمين الالتزام الجيد كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين. ويتم ضمان الالتزام الصارم بالقوانين من خلال جعل هذا الالتزام أحد المعايير الإجبارية في عملية تقييم الموظفين.

وتم إدراج هذا البيان في التقرير السنوي للبنك استيفاءً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي بموجب مجلد الإفصاح العام PD-1,3,37 ومجلد الإنفاذ EN-6,1,3 و EN-1,3,3.

تقرير حوكمة الشركات (تتمة)

مكافحة غسل الأموال

تتطابق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات فريق العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال. ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جميع مكاتب البنك وفروعه وشركاته التابعة في جميع المواقع الجغرافية. وتلتزم فروع ومكاتب البنك خارج مملكة البحرين بقوانين وأنظمة الدول التي تعمل بها، ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأشد إذا تفاوتت القوانين المحلية وقوانين مملكة البحرين.

وتهدف النظم والضوابط المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن تحديد هويتهم وأنشطتهم التجارية بشكلٍ قانوني، وجمع وتسجيل جميع المعلومات الضرورية عنهم، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما تحث هذه النظم على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فعاليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك الوهمية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من الرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومسؤولي الإبلاغ عن الالتزام ومن ينوب عنهم.

إطار عمل حوكمة الشركات - تقرير المدقق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار حوكمة الشركات سنوياً كمشروع منفصل منذ العمل بقواعد حوكمة الشركات في العام ٢٠١٠م. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في ٩ أغسطس ٢٠٢١م. وقد تم إصدار التقرير بتقدير «مُرضٍ» في ١٩ أكتوبر ٢٠٢١م. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء قواعد مصرف البحرين المركزي المتضمنة في قسم HC (الضوابط العليا) من الدليل الإرشادي (المجلد الأول).

وأكد تقرير المدقق الداخلي أن إطار حوكمة الشركات في بنك الخليج الدولي يعمل بفاعلية كإطار للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

حالة الالتزام بقواعد مصرف البحرين المركزي (الدليل الإرشادي للرقابة عالية المستوى «HC»)

يلتزم بنك الخليج الدولي بالدليل الإرشادي للرقابة عالية المستوى (HC) للعام ٢٠٢١ الصادر عن مصرف البحرين المركزي، مع وجود بعض المتطلبات التي لم يتم الالتزام بها خلال العام والموضحة فيما يأتي:

- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-1,3,7A) / ملتزم جزئياً: المتعلقة بوجوب عقد ما لا يقل عن نصف اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً بمملكة البحرين، نظراً لتعذر عقد الاجتماعات بحضور الأعضاء شخصياً نتيجة لقيود السفر المطبقة جرّاء جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وصدور قرار وزير الصناعة والتجارة والسياحة رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن السماح للشركات التجارية بعقد اجتماعاتها عبر وسائل الاتصال الإلكترونية أو الهاتفية بصورة استثنائية، وذلك في ظل استمرار الظروف الاستثنائية للجائحة، وإن لم يتم النص على ذلك في عقد التأسيس أو النظام الأساسي مراعاةً للظروف الاستثنائية الخاصة بانتشار الفيروس وذلك حتى زوال الظروف الاستثنائية.
- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-1.4.6) / ملتزم جزئياً: المتعلقة بوجوب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي تم تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة من قبل المساهم المسيطر في البنك (صندوق الاستثمارات العامة).
- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-5.4.37): المتعلقة بالمكافآت المتغيرة غير المنطبقة على بنك الخليج الدولي بسبب اعتماد نظام الأسهم الوهمية للمكافآت المؤجلة.
- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-5.5.2): المتعلقة بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والتي تتعارض مع عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الخليج الدولي.
- المتطلبات الواردة ضمن القسم (HC-6.5.51): المتعلقة بمعالجة ملاحظات التدقيق المعلقة في غضون ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً وفقاً لتصنيف المخاطر. يستمر إصدار تعليمات للإدارات المختلفة داخل البنك بالالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. كما يتم علاوةً على ذلك متابعة الملاحظات المتأخرة الصادرة عن لجنة الإدارة بصفة أسبوعية.
- المتطلبات الواردة في القسم (HC-7.2.4) الخاصة بتداول المعلومات مع المساهمين من خلال الموقع الإلكتروني للبنك، إذ يتعارض ذلك مع أحكام النظام الأساسي التي تقضي بإرسال المستندات الخاصة باجتماعات الجمعية العامة عبر البريد المسجل بعلم الوصول للمساهمين.

وبموجب المادة الثانية من اتفاقية تأسيس البنك الصادرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ والتعديلات التي أدخلت عليها، فإن البنك يخضع أساساً لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي (الوثائق التأسيسية). وفي حال تعارض أحكام الوثائق التأسيسية للبنك والقوانين الأخرى في البحرين، فإن على البنك الالتزام بما جاء في الوثائق التأسيسية. ونتيجة لذلك، لم يتم تبني بعض المتطلبات الواردة في القسم «HC-1» و «HC-4» و «HC-5» التي تتعارض مع الوثائق التأسيسية للبنك، بما في ذلك آلية تعيين أعضاء مجلس الإدارة ومتطلبات حضور اجتماعات المجلس وحظر استخدام التفويض في اجتماعات مجلس الإدارة ومجموع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

المهندس عبدالله بن محمد الزامل

رئيس مجلس الإدارة منذ ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩م

يشغل المهندس عبدالله منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة الزامل للاستثمار الصناعي، وقبل ذلك شغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات لدى الشركة. وكان يشغل فيما سبق منصب نائب رئيس أول لدى شركة مكيفات الزامل، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي.

ويتولى في الوقت الراهن عضوية مجالس إدارة عدة شركات، بما في ذلك الشركة السعودية العالمية للموانئ، وشركة الزامل للمكيفات القابضة، وشركة الزامل للحديد القابضة، وشركة الخليج للمواد العازلة، وبنك الخليج الدولي - السعودية، و شركة «جي آي بي كابيتال»، كما يتولى عضوية مجلس إدارة شركة الزامل للصناعات الخرسانية، وشركة الزامل البحرية. بالإضافة إلى توليه عضوية مجلس المنطقة الشرقية كجزء من العضويات التي يتولاها لدى الهيئات الحكومة.

حاصل على درجة الماجستير بالإدارة المالية وإدارة الأعمال (مع التركيز على التمويل) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية، وعلى شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تربو على ٣٥ عاماً.

د. نجم بن عبدالله الزيد

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ ٢٠٢١م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

شريك مؤسس في شركة الزيد آل الشيخ والراشد للمحاماة بالتعاون مع هوغان لوفيلز. ويشغل أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وعضوية لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في السوق المالية السعودية (تداول)، ولجنة الحوكمة في الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)، ولجنة الحوكمة في شركة المراكز العربية، وعضوية مجلس إدارة ولجنة إدارة المخاطر في بنك الخليج الدولي - السعودية.

كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، وعضوية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولجنة التدقيق والمخاطر في هيئة تطوير بوابة الدرعية، والشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني "سالك"، وعضوية لجنة الحوكمة في شركة المراكز العربية، وعضو وفد المملكة العربية السعودية الذي تفاوض على عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية. وقبل تأسيسه شركة الزيد آل الشيخ والراشد، تقلد عدة مناصب من بينها رئيس مجموعة الحوكمة والشؤون القانونية في مجموعة الراجحي المصرفية، وعُيِّنَ بأمر ملكي مفوضاً وعضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية. كما عمل مستشاراً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية من جامعة جورج واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة مينيسوتا للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم العالي في القانون من معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وشهادة البكالوريوس في القانون والقضاء الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. كما أنه أكمل بنجاح برنامج القيادة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وبرنامج التطوير الإداري في كلية لندن للأعمال. وتمتد مسيرة نجم بن عبدالله الزيد المهنية لأكثر من ٢٧ عاماً.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٦م

الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي

يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي، وهو عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (ش.م.ب)، والرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية، وعضو مجلس إدارة شركة «جي آي بي كابيتال»، ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود.

وقبل التحاقه ببنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦م، كان الحليسي يشغل منصب وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي (ساما) منذ مايو ٢٠١٣م، وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافةً إلى الأنظمة الخاصة بشركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفي)، إلى جانب ذلك، كان مسؤولاً عن إدارة حماية العملاء.

وقبل التحاقه بـ(ساما)، شغل منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ (جي بي مورجان تشيز بنك) في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني – ساب (شركة زميلة لمجموعة إتش إس بي سي)، وغطت مسؤولياته هناك جميع المجالات الرئيسة للأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وشارك أيضاً بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات، ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول). ويشغل حالياً عضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة لجسر الملك فهد، وعضوية المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة لدى معهد التمويل الدولي.

يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٢ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والتنظيمية حاز معظمها خلال عمله في المملكة العربية السعودية.

سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل منصب مدير أول – رئيس قطاع المؤسسات المالية لدى قسم استثمارات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية. وهو رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل)، وعضو مجلس إدارة شركة تحكم للاستثمار، وشركة المراعي، وبنك الخليج الدولي – السعودية، والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري.

وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، شغل مناصب رئيسة في عدة مؤسسات مالية مرموقة، حيث شغل منصب مشارك ونائب رئيس المصرفية الاستثمارية في شركة السعودي الفرنسي كابيتال. كما عمل مسؤولاً في قسم طرح الأوراق المالية وتمويل وإدراج الشركات في هيئة السوق المالية السعودية، ومدير علاقات عملاء في البنك الأهلي التجاري بالسعودية.

يحمل درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. ويتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من ١٨ عاماً.

بندر بن عبدالرحمن بن مقرن

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة شركة البنية التحتية للألعاب الإلكترونية ورئيس لجنة الترشيحات فيها، وعضو في لجنة الترشيحات لصندوق الاستثمارات العامة، وعضو في مجلس إدارة الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية) ورئيس لجنة المكافآت فيها، وعضو في مجلس إدارة الشركة العقارية السعودية، وعضو لجنة المكافآت فيها. إضافةً إلى ذلك، يحمل عضوية مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت فيها، وعضوية شركة جسارة، وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت في «تداول»، وسنابل للاستثمار، ونون، والمركز الوطني للتخصيص، ونيوم، والقدية والشركة السعودية للصناعات العسكرية. كما أنه عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية، وعضو لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت فيه.

عمل سابقاً مديراً لإدارة الموارد البشرية وخدمات الشركات في شركة الأهلي كابيتال، وعمل رئيساً للموارد البشرية في جدوى للاستثمار، كما شغل مناصب عديدة في إدارة شركة الاتصالات السعودية. بالإضافة إلى عضويته في لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة تطوير وسط مدينة الرياض.

يحمل الأستاذ بندر شهادة البكالوريوس في الموارد البشرية وإدارة الأعمال من جامعة إيسترن واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك ٢٠ سنة من الخبرة العملية.

د. خالد بن عبدالله السويلم

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

اقتصادي معروف ورجل أعمال ناجح، يمتلك خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في قطاع الأعمال والقطاع العام (الحكومي). شغل سابقاً منصب المدير العام للاستثمار ورئيس إدارة الاستثمار في البنك المركزي السعودي (ساما)، كما كان مسؤولاً عن تنفيذ عمليات السياسة النقدية في ساما لضمان سيولة النظام المصرفي وقوة واستقرار العملة السعودية. وهو واحد من أعرق وأنجح ممارسي الاستثمار السيادي في ساما.

يشغل منصب رئيس مجلس إدارة (شركة اشمور للاستثمار السعودية). وهو عضو مجلس إدارة مستقل في فجر كابيتال، وعضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الرائدة، وعضو لجنة الاستثمار في برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، ومستشار صناديق الثروة السيادية العالمية لدى شركة شركة «برايس ووتر هاوس كوبرز».

يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة أريزونا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بوسطن، وشهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولورادو في بولدير. كما أنه زميل سابق في مركز بيلفير للعلوم والشؤون الدولية في معهد كينيدي التابع لجامعة هارفارد، ولديه العديد من المؤلفات الأكاديمية حول الصناديق السيادية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

فهد بن عبدالجليل السيف

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في مصرفية الشركات والاستثمارات والمصرفية العالمية والأسواق؛ حيث عمل في العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص. وحالياً يشغل منصب رئيس الإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة السعودي، وقبل ذلك شغل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين.

قبل توليه المناصب المذكورة أعلاه، شغل العديد من المناصب من بينها نائب العضو المنتدب في البنك السعودي البريطاني (ساب)، وعضو مجلس إدارة بنك (اتش اس بي سي المحدودة) العربية السعودية، وعضو اللجنة الاستشارية في هيئة السوق المالية السعودية.

كما كان جهة الاتصال الرئيسة في بنك (اتش اس بي سي) العربية السعودية لتمويل الشركات وأسواق المال بخصوص إصدار الاكتتابات وقضايا الحقوق والاكتتابات الخاصة، وإصدار الصكوك والسندات، وديون البنوك وحلول خدمات التمويل. وقبل ذلك أمضى السيف ١٠ أعوام في إدارة الخزينة لدى البنك السعودي البريطاني (ساب)، حيث تولى مهام ذات علاقة بالتداول والإيرادات الثابتة واستشارات المخاطر.

وأسس مكتب إدارة الدين العام في وزارة المالية، وقد ترأس المكتب خلال إعارته للحكومة السعودية في العام ٢٠١٦م. وتولى إدارة عملية تمويل العجز من الأسواق المحلية والعالمية بالقيمة الإجمالية لأدوات الدين المحلي والعالمي والقروض، التي أصدرت خلال الأعوام المالية ٢٠١٥-٢٠٢٠م والتي بلغت قيمتها ٩٠٠ مليار ريال سعودي.

وهو عضو في العديد من مجالس برامج تحقيق رؤية ٢٠٣٠، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في نظم المعلومات وإدارة العمليات من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

راجيف كاكار

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

عضو في مجلس إدارة يوروبنك إيرجاسياس (اليونان)، والبنك التجاري الدولي (مصر)، وشركة UTI لإدارة الأصول (الهند)، وشبكات ساتين للرعاية الائتمانية (الهند)، كما أنه عضو في مجلس الاستشارة العالمي لدى كلية بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو، وهو عضو مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية.

وبين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٨م، كان مؤسساً شريكاً في مجلس الإدارة العالمي لشركة فوليرتون المالية القابضة، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة تيماسيك القابضة في سنغافورة. وقد تقلد عدة مناصب في فوليرتون من ضمنها الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للمستهلكين، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة شرق ووسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا. وكان مؤسساً وعضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لشركة «دنيا للتمويل» الإماراتية، وهي شركة تابعة لشركة فوليرتون فايننشال القابضة. وقبل ذلك، شغل على مدى ٢٠ عاماً عدة مناصب قيادية في سيتي بنك، بما في ذلك منصبه الأخير بصفة الرئيس التنفيذي الإقليمي ومدير فرع منطقة تركيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم التمويل والتسويق من المعهد الهندي للإدارة، كما يحمل شهادة البكالوريوس في التقنية، والهندسة الميكانيكية من المعهد الهندي للتقنية. وتمتد خبرته المهنية لأكثر من ٣٥ عاماً.

فرانك شواب

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

مستشار استراتيجي، ومؤسس مشارك في منتدى التقنية المالية FinTech في فرانكفورت، وعضو مجلس الإشراف لدى بنك Addiko في فيينا، وعضو لجنة استشارات المخاطر في شركة PayU في أمستردام، وعضو مجلس الإشراف لدى شركة «أدفانس بتكوين تكنولوجيز»، وعضو المجلس الاستشاري في «ماي فوتبول سبيس»، وتتمحور مواضيع اهتمامه الرئيسة حول الإبداع والابتكار، والعملات الرقمية المشفرة، وسلسلة الكتل، والتقنية، والخدمات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة "GIZS GmbH & Co KG" (Sparkassen-Finanzgruppe / paydirekt)، ومنصب المدير العام لشركة "Token" ألمانيا، وشركة Fidor TecS AG. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة Hufsy في كوبنهاجن، ومستشار أول لشركة McKinsey حول التحول المصرفي في ألمانيا، وتقلد مناصب إدارية متعددة في دويتشه بنك من ضمنها مدير الاستراتيجيات والهندسة وتطوير الأعمال والابتكار، ومجموعة التقنية والعمليات والعملاء الخاصين، وتقنية المعلومات والعمليات، كما تولى منصب رئيساً لقسم الإنترنت وتقنية التجارة الإلكترونية، وعمل محاضراً لعدة سنوات في قسم الابتكار والإبداع بكلية مانهايم لإدارة الأعمال.

يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية أشريدج في المملكة المتحدة، وأتم تدريبه المهني المصرفي مع دويتشه بنك في مانهايم (ألمانيا)، ودرس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في جامعة مانهايم. ويمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٥ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزيز الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

يتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٢ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والتنظيمية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. وهو عضو في مجالس إدارات منظمات عديدة، بما في ذلك السوق المالية السعودية (تداول).

كاثرين غاريت كوكس

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٢ عاماً في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسسية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. وتحمل شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ديرهام بالمملكة المتحدة، وشاركت في برنامج (القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين) بكلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

مشاري العتيبي

الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى أكثر من ٣٠ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات. شارك في برنامج القيادة والأداء العالمي بكلية إنسياد لإدارة الأعمال في فرنسا، كما شارك في برنامج التمويل للتنفيذيين غير الماليين في كلية الأعمال بالمملكة المتحدة بلندن.

مروان أبيض

الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

يمتلك ٣٩ عاماً من الخبرة الدولية في مجال الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة المخاطر والتمويل والمحاسبة والتقنية والعمليات. ويحمل شهادة محاسب قانوني معتمد، ومحلل مالي معتمد، ومدير المخاطر المالية. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت بلبنان.

محمد العجمي

الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في المجموعة

يمتلك خبرة تزيد على ٢١ عاماً في القطاع المالي والمصرفي محلياً ودولياً، بما في ذلك إدارة الأعمال والمشاريع والتخطيط الاستراتيجي وأعمال الشركات التجارية. ويحمل درجة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الملك سعود في الرياض.

جمال الكشي

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

يتمتع بخبرة إقليمية واسعة في القطاع المصرفي تصل إلى ٢٦ عاماً. ويحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة ولاية أريزونا بالولايات المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال بالتركيز على العلوم المالية والمصرفية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

أسامة شاكر

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة – جي آي بي كابيتال

يمتلك خبرة تصل إلى ٢٣ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، والرقابة المصرفية. ويحمل درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

خالد عباس

الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرفية الشركات والمدير الإقليمي في دولة الإمارات

يتمتع بخبرة مصرفية إقليمية تزيد عن ٢٥ عاماً. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال التجارية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، كما يحمل شهادات في التعليم التنفيذي من كلية داردن للأعمال في جامعة فرجينيا الأمريكية، وكلية إنسياد لإدارة الأعمال في فرنسا.

سارة عبدالهادي

الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة للمجموعة

تتمتع بخبرة تزيد على ١٨ عاماً في نشاطات الأسواق العالمية والتخطيط الاستراتيجي، مع خلفية واسعة في الاستثمارات، والأدوات المالية المشتقة، وتداول العملات الأجنبية، إلى جانب إدارة السيولة والتمويل. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الاستثمار من كلية كاس لإدارة الأعمال في جامعة سيتي بلندن، كما تحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا (تتمة)

أرون هاري
الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى ٣٠ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية للشركات وإدارة المخاطر. ويحمل شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة مهاتما غاندي في الهند، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة نيو هامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية.

علي عبد الهادي
الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية للمجموعة (ابتداءً من مارس ٢٠٢١م)

يمتلك خبرة ٣٠ عاماً في المصرفية والمراجعة على أعلى المستويات. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة في المملكة العربية السعودية، كما أنه عضو مشارك في معهد المراجعين الداخليين، ومعهد محاسبي الإدارة.

سليم الدباغ
الرئيس التنفيذي للالتزام في المجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى ٢٨ عاماً في مجال إدارة الالتزام والمخاطر، اكتسبها من خلال مسيرة عملية طويلة في مجموعة من المؤسسات المالية المرموقة. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أنجلينا روسكين بلندن، والعديد من الشهادات ذات الصلة، وهو عضو في جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال، وعضو في الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية.

هيلين للويد
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة

تمتلك خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣٣ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب إفريقيا. كما شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب إفريقيا.

فيكاس سيثي
الرئيس التنفيذي للخدمات الرقمية للمجموعة

يمتلك خبرة عالمية تصل إلى ٢٦ عاماً في مجال الاستفادة من التقنية لتحقيق نتائج في قطاعات الخدمات المالية، والاستشارات، والمصارف والبطاقات عبر مناطق جغرافية متعددة. يحمل فيكاس درجة البكالوريوس في الهندسة من المعهد الوطني للتقنية في سوراثكال بالهند، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية.

مايا بساط
الرئيس التنفيذي للتحول في المجموعة

تمتلك خبرة تصل إلى أكثر من ٢٠ عاماً في مجال تقنية الخدمات المالية، والعمليات، وتعهيد التحول. وقبل التحاقها بالعمل في بنك الخليج الدولي، تقلدت عدة مناصب عليا في (دويتشه بنك) في سويسرا، وشغلت مؤخراً منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر. وهي حاصلة على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من كلية فوكوا للأعمال في جامعة ديوك، وعلى درجة بكالوريوس العلوم في الكيمياء من الجامعة الأمريكية في بيروت.

ريما بهاتيا
كبير الاقتصاديين للمجموعة

تمتلك خبرة تصل إلى ٣٠ عاماً في التحليل الاستشرافي للتطورات الاقتصادية والمالية والاستراتيجية. وتحمل درجة الماجستير في العلوم المالية والاقتصاد، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين في مملكة البحرين، وشاركت في البرنامج التنفيذي بجامعة هارفارد في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

أحمد حسين
رئيس وحدة الأصول الخاصة للمجموعة

يمتلك خبرة تصل إلى أكثر من ٣٠ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية الدولية والأعمال المصرفية للشركات. ويحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة سانت إدوارد، أوستن، تكساس.

الهيكل التنظيمي للمجموعة

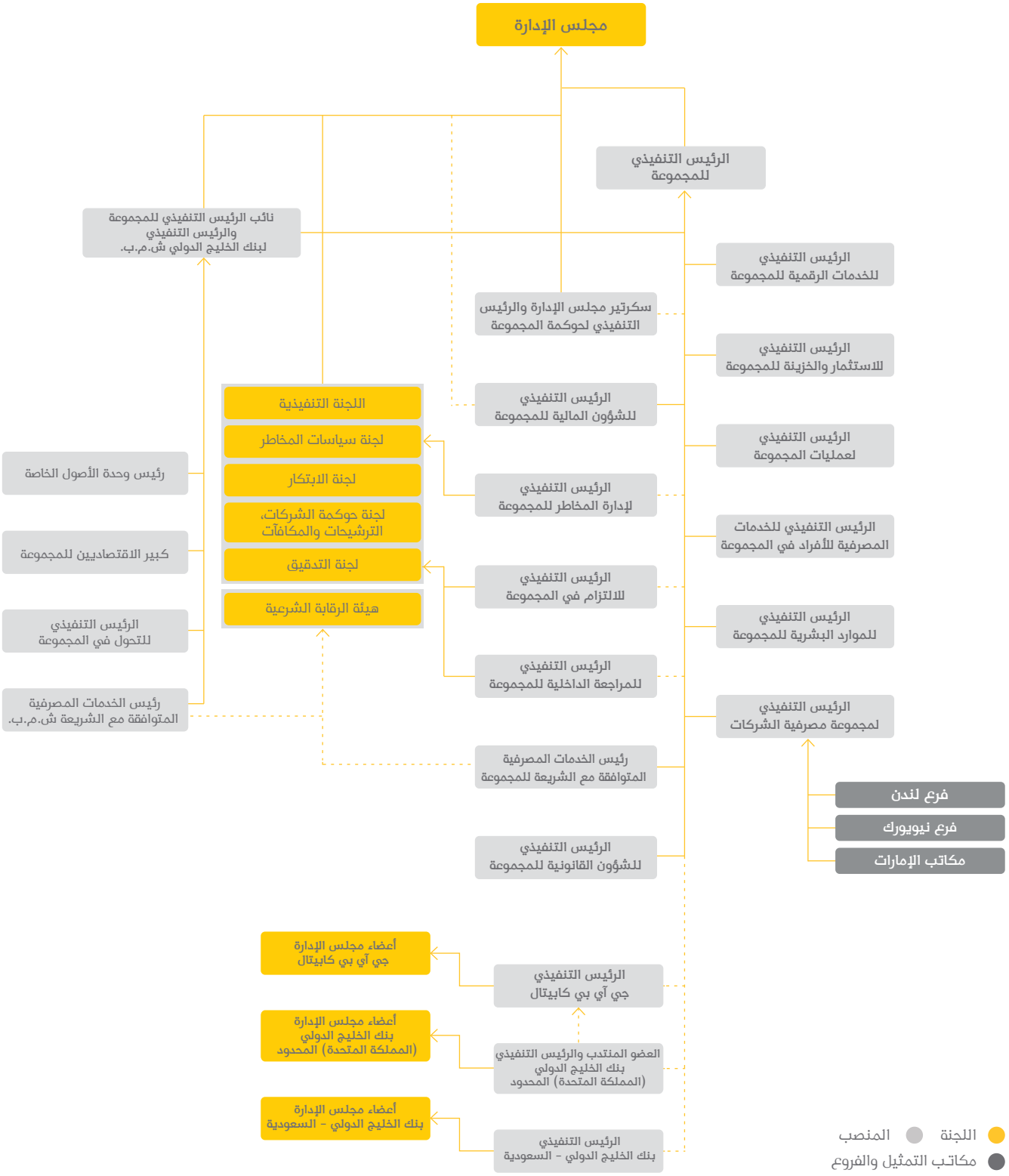

«الرئيس التنفيذي للمجموعة» و«الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي - السعودية» هما منصبان يتولاهما مسؤول واحد.

الرؤساء التنفيذيين في «المجموعة» الذين يعملون أيضاً رؤساء تنفيذيين في «بنك الخليج الدولي ش.م.ب.»، لديهم مرجعية إدارية مزدوجة: أي للرئيس التنفيذي للمجموعة وكذلك للرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

الهيكل التنظيمي
لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

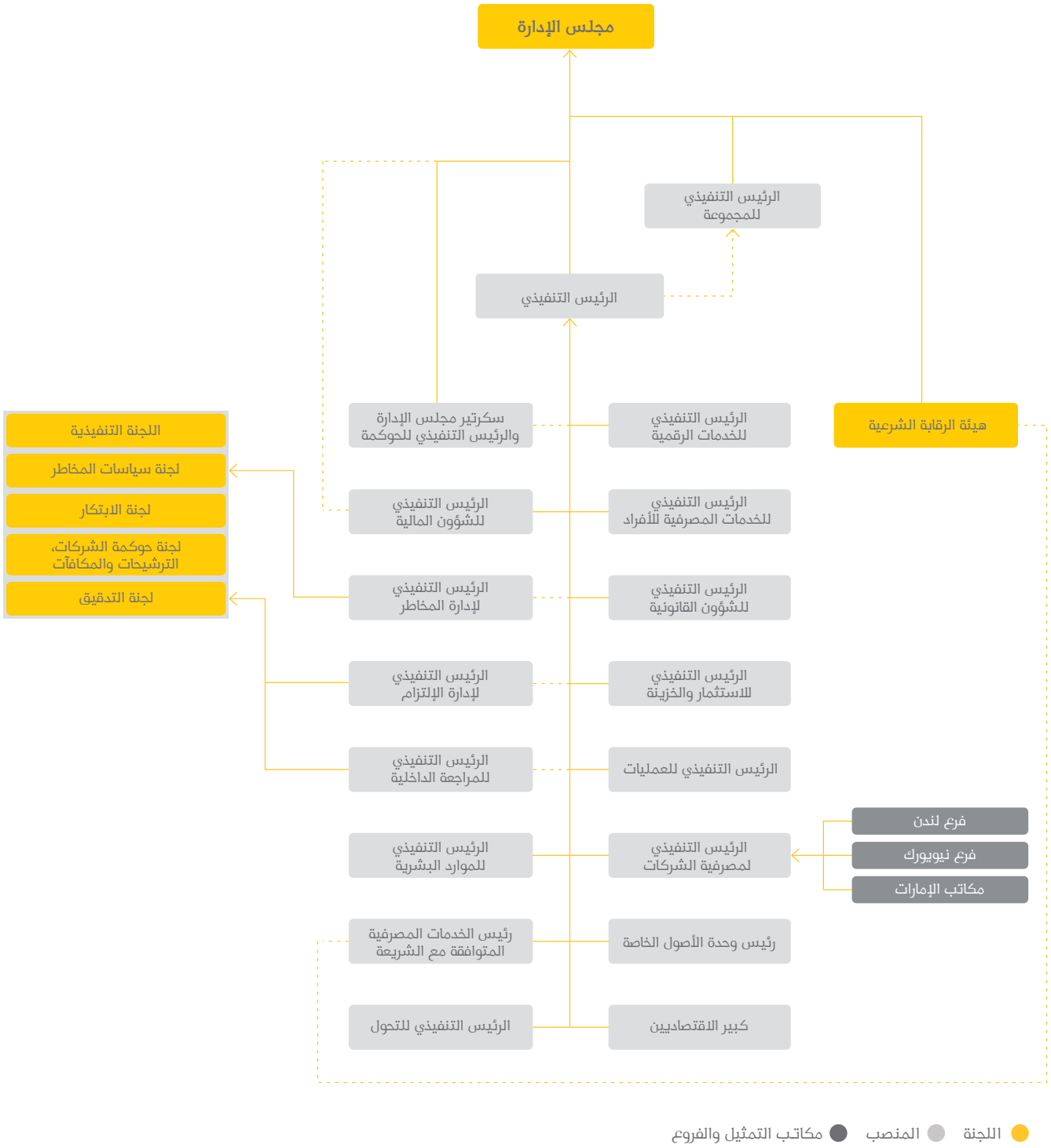

الرؤساء التنفيذيين في «المجموعة» الذين يعملون أيضاً رؤساء تنفيذيين في «بنك الخليج الدولي ش.م.ب.»، لديهم مرجعية إدارية مزدوجة؛ أي للرئيس التنفيذي للمجموعة وكذلك للرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

دليل الشركات

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيس
مبنى الدولي
٣ شارع القصر
ص. ب. ١٠١٧
المنامة، مملكة البحرين

هـاتف:
عام: ٠٥٣٤٠٠٠ ١٧ ٩٧٣+
سويفت: GULFBHBM
سويفت (مصرفية الأفراد):
GULFBHBMRET
خط رويترز المباشر
وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

الفـروع

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي
نيشن تاورز، مكتب رقم ٢٥٠١
الطابق ٢٥، البرج ٢
شارع الكورنيش
ص. ب. ٢٧٠٥١
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هـاتف: ٠٤٤٤ ٣٠٥ ٢ ٩٧١+
فاكس: ١٩٦٦ ٦٣١ ٢ ٩٧١+
سويفت: GULFAEAA

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك
330 Madison Avenue
New York, NY 10017
United States of America

هـاتف: ٢٣٠٠ ٩٢٢ ٢١٢ ١+
سويفت: GULFUS33

لـنـدن
One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom
هـاتف: ٣١٤٩ ٧٢٥٩ ٢٠ ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي
بوليفارد بلازا - برج ٢
وحدة رقم ٨٠٢، الطابق الثامن
شارع الشيخ محمد بن راشد
ص. ب. ٩٤٤٥
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هـاتف: ٣٢٣٥ ٣٥٥ ٤ ٩٧١+

بنك الخليج الدولي - السعودية
المقر الرئيسي

طريق مجلس التعاون
ص. ب. ٩٣، الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية

هـاتف: ٨٦٦٤٠٠٠ ١٣ ٩٦٦+
سويفت: GULFSARI

الفـروع

الرياض
غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣

جـدة
مبنى المكاتب الخاصة
طريق الأمير سلطان
ص. ب. ٤٠٥٣٠، جدة ٢١٥١١

جي آي بي كابيتال
شركة شخص واحد

الطابق الرابع، المباني المنخفضة (ب١)
واحة غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٨٩٥٨٩
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية

هـاتف: ٨٤٠٠ ٨٣٤ ١١ ٩٦٦+

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom

هـاتف: ٣١٤٩ ٧٢٥٩ ٢٠ (.) ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

gulfintlbank
GulfIntlBank
gulfintlbank
GulfIntlBank